GIEM

160

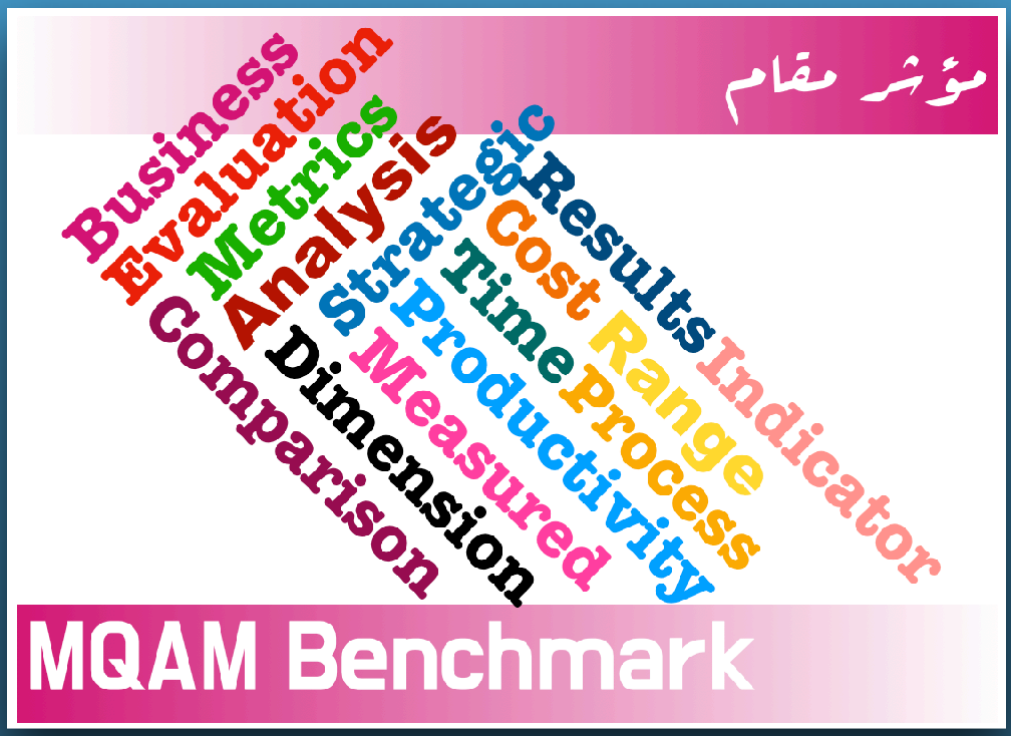

معدل (مقام المعدل) بدلالة العائد الداخلي

هدية العدد الطبعة 7 من كتاب : (مقام) ، وتشمل كل المحاولات العالمية الساعية لبناء المؤشر

Volume No. 160, OCTOBER 2025 - RABI II 1447

مجلة الاقتصاد الإسلامي العالمية

مجلة شهرية علمية تعنى بشؤون الاقتصاد الإسلامي وعلومه

تصدر الكترونياً عن مركز أبحاث فقه المعاملات الإسلامية

وهي وقف لوجه الله تعالى

هيئة تحرير المجلة

- الدكتور سامر مظهر قنطقجي: رئيس التحرير.
- الأستاذ حسين عبد المطلب الأسرج: كاتب وباحث اقتصادي مستقل - مصر.
- الدكتور عامر محمد نزار جلعوط: دكتوراه في الاقتصاد المالي الإسلامي - سورية.
- الدكتور محمد مروان شموط: دكتوراه في محاسبة الزكاة، مستشار مالي - الأردن.
- الدكتور فؤاد بن حدو: جامعة الشهيد أحمد زبانة، غليزان - الجزائر.
- الأستاذ أوهاج بادانين محمد عمر: ماجستير في المحاسبة والتمويل - السودان.

أسرة تحرير المجلة

رئيس التحرير: الدكتور سامر مظهر قنطقجي / رئيس التحرير

مساعدو التحرير:

- الأستاذ إياد يحيى قنطقجي / مساعد تحرير الموقع الالكتروني - ماجستير اقتصاد / اختصاص نظم تعليم الكتروني.
- الأستاذة جمانة محمد مراد / مراجعة لغوية - مدرسة اللغة العربية في ثانويات حماة.

الإخراج الفني: فريق عمل مركز أبحاث فقه المعاملات الإسلامية www.kantakji.com

إدارة الموقع الالكتروني: Kantakji-tech

رؤية المجلة

منصة علمية تجمع الخبراء وأصحاب الأقلام الواعدة في الاقتصاد الإسلامي وعلومه

سعيًا نحو اقتصاد رشيد وعادل

وسعيًا نحو تفعيل الإفصاح والشفافية لانضباط السوق وتحقيق العدالة فيه

تعنى مجلة الاقتصاد الإسلامي العالمية؛ بالاقتصاد الإسلامي وعلومه؛ كالاقتصاد، وأسواق المال، والمحاسبة، والتأمين التكافلي، والتشريع المالي، والمصارف، وأدوات التمويل، والشركات، والزكاة، والمواريث، والبيوع، من وجهة نظر إسلامية، إضافة إلى دراسات مقارنة.

وكل ذلك ضمن إطار فقه المعاملات.

مجتمع GIEM

مجموعة تخص مجلة الاقتصاد الاسلامي العالمية على واتساب تعنى بالإجابة عن أسئلة واستفسارات حول قضايا تتعلق بالاقتصاد الإسلامي وعلومه.

يمكن الانضمام تلقائيا؛ بمسح الرمز في الصورة المبينة، أو بالضغط على الرابط.

تُنشر الأسئلة وأجوبتها في كتاب الفتاوى المالية، رابط التحميل.

فهرس المحتويات

رؤية المجلة ٣

فهرس المحتويات ٤

لوحة رسم: قوارب ٧

بريشة محمد حسان السراج

معدل مقام المعدل بدلالة العائد الداخلي ٨

د. سامر مظهر قنطقجي

أوهاج بادانين محمد عمر

الأمن المائي وأهمية الماء في الإسلام بين ترشيد استهلاكه واستخدامه كسلاح استراتيجي ١٩

د. عبد الرزاق قبا خليل

معايير جديدة للبيانات الاقتصادية تهدف إلى تعزيز رؤية الاقتصاد العالمي ٢٦

فلاديمير كلوييف

جيمس تيبريك

كارثة الديون العالمية تلوح في الأفق ٣٢

اندرميت جيل

جرس إنذار للاقتصاد الأمريكي: الأمريكيون يكافحون التضخم بالديون ٣٦

CNN Business Arabic

السياسة النقدية ومراجعة إطار عمل بنك الاحتياطي الفيدرالي ٣٧

Jerome H. Powell

باول يفسح المجال لخفض السعر ٥٠

بنك الاحتياطي الفيدرالي يقتل "متوسط التضخم" الذي يستهدف ذلك تسبب في الكثير من الأضرار عندما احتدم التضخم

Wolf Richter

الموانئ السعودية تلقي مرساتها في طرق التجارة العالمية ٥٤

كيف تعيد المملكة رسم خريطة التجارة البحرية من خلال موقعها الاستراتيجي واستثماراتها اللوجستية

أليكس رانغيل

من البيانات المفتوحة إلى البيانات الجاهزة للاستخدام عبر تقنيات وأنظمة الذكاء الاصطناعي ٥٨

وضع الأسس من أجل استخدام الذكاء الاصطناعي على نحو مسؤول في مجال التنمية

هايشان فو

كريغ هامر

ماذا لو كان سبب عدم ابتكارك... هو إبداعك المفرط؟ ٦٦

Anthony J James

أهمية التحكيم التجاري الرقمي في فض المنازعات في دول إعادة الإعمار ٦٨

د. محمد ابو عزة

أهمية الإدارة في بناء دولة الحاضر والمستقبل ٧١

الوظيفة للكفاءة والخبرة لا للولاء ولا بد من وضع قانون جديد للعمل

د. حسين الشرع

تطوير نظام المحاسبة في الشركات الصغيرة ٧٩

د. أحمد جميل محمد عبده

هدية العدد: معيار قياس أداء المعاملات المالية ٨٢

النسخة السابعة وتشمل كل المحاولات العالمية الساعية لبناء المؤشر

لمؤلفيه: د. سامر مظهر قنطقجي وأوهاج بادانين محمد عمر

شروط النشر

- تدعو أسرة المجلة المختصين والباحثين والمهتمين إلى نشر علوم الاقتصاد الإســـــلامي وتأسيسها لإثراء صفحات المجلة بنتاجهم العلمي والميداني؛ سواء اللغة العربية، أو الإنجليزية، أو الفرنسية.
- تقبل المجلة المقالات والبحوث النوعية في تخصصات الاقتصاد الإســـــلامي جميعها، وتقبل المقالات الاقتصادية التي تتناول الجوانب الفنية ولو كانت من غير الاقتصاد الإسلامي. وتخضع المقالات المنشورة للإشراف الفني والتدقيق اللغوي.
- تعتبر الآراء الواردة في مقالات المجلة معبرة عن رأي أصحابها، ولا تمثل رأي المجلة بالضرورة.
- المجلة منبر علمي ثقافي مستقل يعتمد على جهود أصحاب الفكر المتوقد والثقافة الواعية للمؤمنين بأهمية الاقتصاد الإسلامي.
- ترتبط المجلة بعلاقات تعاون مع مؤسسات وجهات إسلامية وعالمية لتعزيز البحث العلمي ورعاية وإنجاح تطبيقاته العملية، كما تهدف إلى توسيع حجم المشاركات لتشمل الخبراء البارزين والفنيين والطلبة المتميزين.
- يحق للكاتب إعادة نشر مقاله سواء ورقيا أو إلكترونيا بعد نشره في المجلة دون الرجوع لهيئة التحرير مع ضرورة الإشارة لذلك.
- توجه المراسلات والاقتراحات والموضوعات المراد نشرها باسم رئيس تحرير المجلة على البريد الالكتروني: رابط.
- لمزيد من التواصل وتصفح مقالات المجلة أو تحميلها كاملة بصيغة PDF يمكنكم زيارة موقعها، أو التفاعل على صفحتها على الفيسبوك؛ حيث يمكنكم الاشتراك والمساهمة في نشر الأخبار.
- قواعد النشر: – تتضمن الصفحة الأولى عنوان المقال واسم كاتبه وصفته ومنصبه، – عند الاستشهاد بالقرآن الكريم، تكتب السورة والآية بين قوسين (وننصح بالاستعانة بالرابط)، أما الحديث النبوي فيصاحبه السند والدرجة (صحيح، حسن، ضعيف) (وننصح بالاستعانة بالرابط)، – يجب أن يكون المقال خاليًا من الأخطاء النحوية واللغوية قدر الإمكان، ومنسقًا بشكل مقبول، ويستخدم نوع خط واحد للنص – العناوين الفرعية والرئيسة تكون بنفس الخط مع تكبيره درجة واحدة ولا مانع من استخدام تقنيات الخط الغامق أو الذي تحته سطر، والمجلة ستقوم بالتدقيق اللغوي والتنسيق على أي حال – الصفحة قياس A4 بهوامش عادية Normal يستخدم فيها الخط Traditional Arabic بقياس ١٦ – ويترك فراغ بين الأسطر بقياس ١.٢، ولا يوضع قبل عـــــــلامات الترقيم فراغات بل توضع بعدها، أما نوع خط الحواشي فهو Times New Roman بقياس ١١.

لوحة رسم: قوارب

بريشة محمد حسان السراج
دكتور مهندس في تاريخ العمارة الإسلامية

معدل مقام المعدل بدلالة العائد الداخلي

د. سامر مظهر قنطقجي

رئيس تحرير مجلة الاقتصاد الإسلامي العالمية

أوهاج بادانين محمد عمر

ماجستير في المحاسبة والتمويل

وما زال العالم المالي يبحث لاهثا عن مؤشر يأخذ بيده إلى برّ يعتقده آمنًا، ولكن هيهات هيهات، فهو مازال يدور في مكانه، حتى أصيب بمتلازمة الاجترار التأملي، فصار كالذي يدور حول الرحى لا يعلم لماذا يدور؟

مؤشر مقام، وهو اختصار لبداية كلمات: (معيار قياس أداء المعاملات)، الذي وضعناه عام ٢٠٠٣ وطورناه، ثم أعدنا تصميمه ٢٠١٠ بالتعاون مع الأستاذ أوهاج بادانين محمد عمر وتابعنا تطويراته حتى وصل المؤشر لما هو عليه اليوم.

وبهذه المناسبة نعلن عن اصدار النسخة السابعة من كتاب (مقام) بعد إضافة محاولة جديدة نشرت بتاريخ ٢-١٠-٢٠٢٣ على موقع الفيدرالي الأمريكي قدمها ثلاثة كتاب إثنان أساتذة في جامعة بنسلفانيا والثالث باحث في أسواق المال في الفيدرالي الأمريكي بنيويورك. ركز الباحثون على البحث عن معدل خالٍ من المخاطر ليكون بديل سعر الفائدة، وذلك اعتماداً على أسعار خيارات مؤشر S&P 500، الذي سُمّي (سعر الصندوق)، لقياس تفضيلات الزمن للمستثمرين بشكل منفصل عن عوائد الخزينة الملائمة. وذلك بالبحث عن التقاء خيار العرض بخيار الطلب، وسعر الخيار هو سعر مستقبلي، فيتلقى المستثمر سعر التنفيذ ويبني به عائداً خالياً من المخاطر.

ولابد من التوقف عند مصطلح (أصل خالي المخاطر)، والمقصود به سندات الخزانة الأمريكية، التي لم تعد أصلاً خاليًا من المخاطر، بل صارت أصلاً ماليًا يعود لدولة تصنف بأنها ناشئة، وعلى هكذا أصل كانت تُبنى قرارات المحافظ، وعليها تتلمذ الطلاب في دراساتهم، والآن وبعد أن انهار هذا الأصل الآمن!! فكيف سيتصرفون؟ وعن أي بديل سيبحثون؟

مفاهيم مالية أساسية :

سعر الحسم : هو المعدل الذي يتم استخدامه لحسم التدفقات النقدية المستقبلية إلى قيمتها الحالية، وذلك بغرض تقييم جدوى المشروع، وتمثيل الفرص البديلة للاستثمار، وتكلفة رأس المال .

معدل العائد الداخلي : هو المعدل الذي يجعل القيمة الحالية للتدفقات النقدية الداخلة والخارجة متساوية، وتحديد عائد الاستثمار . بفرض أن المشروع يمكنه أن يعيد الاستثمار بالمعدل نفسه (أي تشغيل الأموال المعاد استثمارها بالمعدل نفسه) . وقد أكدت العديد من الدراسات والأبحاث إلى أن افتراض إعادة الاستثمار بمعدل العائد الداخلي نفسه، هو افتراض غير دقيق في جميع الحالات، لأن ظروف السوق والاستثمار قد تتغير بمرور الوقت، مما يؤثر على معدل العائد المتاح لإعادة الاستثمار، كما تؤثر التدفقات النقدية السالبة عليه .

معدل مقام : هو المعدل الذي يستخدم لتمثيل الفرص البديلة للاستثمار، وتكلفة رأس المال، ويوفر القيمة الحالية للتدفقات المستقبلية لتحديد عائد الاستثمار، فضلاً عن تحديده لنصيب كل شريك، (أو أصحاب الأموال والبنوك) .

معدل مقام المعدل : هو العائد الذي يساوي بين تدفقات السنة الأخيرة، مع التدفقات النقدية المنتظمة المعاد استثمارها بمعدل مقام .

معيار قبول ورفض المشروعات : إذا كان العائد الداخلي للتدفقات النقدية، والذي يتم الحصول عليه من المعادلة التالية، أكبر من معدل مقام، فالمشروع يتم قبوله .

تحديد المعامل = ((مقام +١)^ن – ١) ÷ ((مقام + ١) – ١)
تحديد التدفق السنوي = (التدفقات النقدية للسنة الأخيرة ÷ المعامل)

آليات مقام :

مقام = ((مج التدفقات النقدية ÷ تكلفة الاستثمار)^(١ ÷ (ن + ١)) – ١)
العائد السنوي بمقام = ((مقام + ١) X (صافي الأموال المحسومة ÷ تكلفة الاستثمار)^(١ ÷ ن)) – ١

معدل توزيع الأرباح بالمعلومات المتاحة ومن ثم تحديد نسب التوزيع:

إجمالي الأرباح = إجمالي الأموال بعد الاستثمار – تكلفة الاستثمار

نصيب البنك = ((مقام + ١)^ن X مقام) ÷ (((مقام + ١)^ن X مقام) + (مقام + ١)^ن) X إجمالي الأرباح)

نصيب أصحاب المال = (١ – نسبة نصيب البنك) X إجمالي الأرباح

مثال (١)[1]: مشروع رأس ماله ١٠٠٠٠٠ مدته خمس سنوات، وإجمالي تدفقاته المتوقعة ٢٩٨٠٠٠ والمطلوب: حساب معدل مقام، والعائد السنوي على الاستثمار، وتحديد نصيب البنك وأصحاب الأموال.

Table 83

السنة	معدل مقام	التدفق السنوي	التدفق محسوما: التدفق السنوي ÷ معدل مقام
		-100,000	
1	1.1995989	35,000	29,176.4199
2	1.4390374	45,000	31,270.9032
3	1.7262677	60,000	34,757.0668
4	2.0708287	75,000	36,217.3848
5	2.4841637	83,000	33,411.6461
	المجموع	**298,000**	**164,833.4208**
		42.382%	

معدل مقام = ١.١٩٩٥٩ – ١ = ١٩.٩٥٩٪

العائد السنوي بمقام = ((مقام + ١) X (صافي الأموال المحسومة ÷ تكلفة الاستثمار)^(١ ÷ ن)) – ١

= ((٠.١٩٩٥٩٨٨٥٩ + ١) X (١٦٤٨٣٣.٤٢ ÷ ١٠٠٠٠٠)^(١ ÷ ٥)) – ١

= ((٠.١٩٩٥٩٨٨٥٩ + ١) X (١.١٠٥١١)) – ١ = ٣٢.٥٦٩٪

[1] أرقام الجداول حسب تسلسلها في كتاب (مقام)، ويمكن متابعة الأمثلة من ملف الاكسل بالرقم نفسه.

حساب الأرباح

إجمالي الأرباح = (١٠٠٠٠٠ X ١.٣٢٥٩٨^٥) – ١٠٠٠٠٠

= ٤٠٩٤٧٣ – ١٠٠٠٠٠ = ٣٠٩٤٧٣

نصيب البنك = (((مقام + ١)^ن X مقام) ÷ (((مقام + ١)^ن X مقام) + (مقام + ١)^ن) X إجمالي الأرباح

= ((١ + ٠.١٩٩٥١)^٥ X ٠.١٩٩٥١) ÷ (((١ + ٠.١٩٩٥١)^٥ X ٠.١٩٩٥١) + (١ + ٠.١٩٩٥١)^٥) X ٣٠٩٤٧٣ = ٥١٣٧٢.٥١

نصيب أصحاب الأموال = ٣٠٩٤٧٣ – ٥١٣٧٢.٥١ = ٢٥٨١٠٠.٤٩

مثال (٢): مشروع رأسماله ١٠٠٠٠٠ مدته خمس سنوات، وإجمالي تدفقاته المتوقعة ٥٠٠٠٠٠ والمطلوب: حساب عائد الاستثمار.

Table 84

		-100,000	
السنة	معدل مقام	التدفق السنوي	التدفق ÷ معدل مقام
1	1.3076605	0	0
2	1.7099759	0	0
3	2.2360680	0	0
4	2.9240177	0	0
5	3.8236225	500,000	130,766.0486
		500,000	**130,766.0486**
		37.97%	

معدل مقام = ٣٠.٧٦٦٪

العائد السنوي بمقام = (١٠٠٠٠٠ ÷ ١٣٠٧٦٦)^(١ ÷ ٥) – ١ = (١ + ٣٠.٧٦٦) X (١.٣٠٧٦٦ X ١.٠٥٥١) – ١ = ٣٩.٩٧١٪

مثال (٣): مشروع رأسماله ١٠٠٠٠٠ مدته ثلاث سنوات وإجمالي تدفقاته المتوقعة ١٧٥٠٠٠ والمطلوب: حساب العائد السنوي للاستثمار.

Table 85

		-100,000	
السنة	معدل مقام	التدفق السنوي	التدفق ÷ معدل مقام
1	1.1501633	25,000	21,736.0436
2	1.3228757	55,000	41,576.0920
3	1.5215231	95,000	62,437.4372
		175,000	**125,749.5728**
		27.09%	

معدل مقام = ١٥.٠١٦٪

العائد السنوي بمقام = (١٢٥٧٤٩.٥٧ ÷ ١٠٠٠٠٠) ^ (١ ÷ ٥) – ١

= (١.١٥٠١٦ × ١.٠٧٩٣٦) – ١ = ٢٤.١٤٤٪

النتائج

يمكن حساب العائد السنوي ثم مقارنته مع سعر الحسم الذي يمثل:

- معدل مقام.
- ويعالج قصور معدل العائد الداخلي للتدفقات النقدية السالبة.
- ويعتمد حساب مقام على التدفقات النقدية السنوية المقدرة لفترة عمر المشروع.

Table 86

		-100,000	
السنة	معدل مقام	التدفق السنوي	التدفق ÷ معدل مقام
1	1.0903139	-10,000	-9,171.6707
2	1.1887844	-2,000	-1,682.3909
3	1.2961481	-30,000	-23,145.5025
4	1.4132083	75,000	53,070.7317
5	1.5408407	135,000	87,614.5095
		168,000	**106,685.6771**
		10.36%	

معدل العائد الداخلي للمثال أعلاه = ١٠.٣٦١٪

العائد السنوي بمقام = (مقام + ١) × (صافي الأموال المحسومة ÷ تكلفة الاستثمار) ^ (١ ÷ ن) – ١

= (٠.٠٩٠٣١٣٨٩٥ + ١) × (١٠٦٦٨٥.٦٧٧ ÷ ١٠٠٠٠٠)^(١ ÷ ٥) – ١

= ٪١٠.٤٥

أنواع (عائد رأس المال) بمقام :

يُوزِّع العائد الكلي بحسب (مقام) إلى ثلاثة عوائد، هي :

١. عائد رأس المال المستثمر الكلي ROI .

٢. عائد رأس مال المستثمر الأول ROI_1 .

٣. عائد رأس مال المستثمر الثاني ROI_2 .

وحسب فرضية مقام، فإن التدفق النقدي يُعدُّ حلقة متواصلة حتى التنضيض (الفعلي أو الحكمي)، أما (مقام المعدل) فلا يمكن الوصول إليه، إلا باستخدام معادلة (مقام) لحسم الأموال .

ومثال ذلك : كانت التدفقات النقدية لأجل خمس سنوات لمؤسسة تعمل باستثمار مقبوضاتها مباشرة كالآتي :

تكلفة الاستثمار ٢٠٧٠٠٠٠٠ وحدة نقدية، التدفق النقدي للسنة الأولى ١٦٢٤٩٠٨، التدفق النقدي للسنة الثانية (–١٩٦٧٤٩٨)، التدفق النقدي للسنة الثالثة ٣١٦٢٩٢٣، التدفق النقدي للسنة الرابعة (– ١١٧٢٠٤٨)، التدفق النقدي للسنة الخامسة ٢٨٣١٢٨٥٩، وهو بمثابة استرداد للاستثمار مع أرباحه .

Table 87

		-20,700,000	-20,700,000	تكلفة الاستثمار (التدفق النقدي الخارج)	
		صافي التدفق النقدي	التدفق النقدي	مقام	السنة
		1,527,791.55	1,624,908	1.06357	1
		-1,739,341.87	-1,967,498	1.13117	2
		2,629,024.27	3,162,923	1.20308	3
		-915,981.50	-1,172,048	1.27955	4
يمثل استرداد الاستثمار مع أرباحه		20,804,647.13	**28,312,859**	1.36089	5
			29,961,144		**المجموع**
متوسط نسبة العائد	6.46%	1.58%	8.04%		IRR
متوسط نسبة العائد	6.46%	7,612,859	36.8%		$ROI = ROI_1 + ROI_2$

	7,236,502	35.0%		ROI_1
	376,357	1.82%		ROI_2
	1,315,828	6.36%		MQAM ROC
	5,920,674	28.60%		MQAM ROI

معدل مقام المعدل بطريقة IRR أو بطريقة MQAM = **العائد الداخلي** للتدفقات النقدية مع تكلفة الاستثمار – **العائد الداخلي** للتدفقات النقدية المحسومة مع تكلفة الاستثمار

= ٨.٠٤٪ – ١.٥٨٪ = ٦.٤٦٪

العائد على رأس المال MQAM ROC = **(معدل مقام – ١)** × **تكلفة الاستثمار**

= ٦.٣٦٪ × ٢٠٧٠٠٠٠٠ = ١٣١٥٨٢٧.٧٩

نسبة العائد على رأس المال = العائد على رأس المال MQAM ROC ÷ **تكلفة الاستثمار**

= ١٣١٥٨٢٧.٧٩ ÷ ٢٠٧٠٠٠٠٠ = ٦.٣٦٪ وهي نسبة مقام نفسها

نسبة العائد على الاستثمار MQAM ROI = **التدفقات النقدية** للسنة الخامسة ÷ **((معدل مقام** + **١)** × **تكلفة الاستثمار)** – **١**

= (٢٨٣١٢٨٥٩ ÷ ٢٢٠١٥٨٢٧.٨١) – ١ = ٢٨.٦٪

العائد على الاستثمار = نسبة العائد على الاستثمار × **رأس المال المستثمر**

= ٢٨.٦٪ × ٢٠٧٠٠٠٠٠ = ٥٩٢٠٦٦٧.٨٢

عائد الشريك الأول = العائد على رأس المال + **العائد على الاستثمار**

= ١٣١٥٨٢٧.٧٩ + ٥٩٢٠٦٦٧.٨٢ = ٧٢٣٦٤٩٥.٦١

نسبة عائد الشريك الأول = عائد الشريك الأول ÷ العائد على الاستثمار = ٣٥٪

عائد الشريك الثاني = العائد الكلي – عائد الشريك الأول

= ٧٦١٢٨٥٩ – ٧٢٣٦٤٩٥.٦١ = ٣٧٦٣٦٣.٣٩

نسبة عائد الشريك الثاني = عائد الشريك الثاني ÷ العائد على الاستثمار = ١.٨١٨١٨٪

إجمالي العائد = التدفقات النقدية فى السنة الخامسة – تكلفة الاستثمار

= ٢٨٣١٢٨٥٩ – ٢٠٧٠٠٠٠٠ = ٧٦١٢٨٥٩

نسبة إجمالي العائد = نسبة العائد على رأس المال + نسبة العائد على الاستثمار + نسبة عائد الشريك الثاني

= ٦.٣٦٪ + ٢٨.٦٠٪ + ١.٨٢٪ = ٣٦.٧٨٪

معدل مقام المعدل بطريقة MQAM أو متوسط نسبة العائد السنوي من الاستثمار بطريقة MQAM

= ١.٣٦٧٧٧١٢ ^ (١ ÷ ٥) = ١.٠٦٤٦٣ – ١ = ٦.٤٦٪ وهو مساوٍ للفارق المحسوب.

القرار: إذا كان العائد الداخلي للتدفقات النقدية، أكبر من معدل مقام، فالمشروع يتم قبوله.

ولإثبات صحة مقام ومقام المعدل للمثال السابق باستخدام الجداول المالية لحساب الأقساط وإعادة استثمارها. نوضح التالي:

الجدول الأول:

Table 88

		-20,700,000	-20,700,000
السنة	معدل مقام	التدفق السنوي	التدفق ÷ معدل مقام
1	1.0635666	1,624,908	1,527,791.5457
2	1.1311738	-1,967,498	-1,739,341.8667
3	1.2030787	3,162,923	2,629,024.2746
4	1.2795542	-1,172,048	-915,981.4961
5	1.3608911	28,312,859	20,804,647.1307
المجموع		**29,961,144**	**22,306,139.5882**
IRR	6.457%	8.040%	1.58%

لإيجاد الأقساط اللازمة لاستثمار ٢٠٧٠٠٠٠٠ وحدة نقدية بمعدل مقام المعدل ٦.٤٢٨٥٪ سنويًا.

وباستخدام الجداول المالية فإن القسط السنوي يبلغ ٤٩٨٦٩٦٤.٥٠ وحدة نقدية.

الجدول الثاني :

Table 89

		-20,700,000	
السنة	معدل مقام المعدل	التدفق السنوي	إعادة استثمار الأقساط $MQAM_{IRR}$
1	1.0635666	4,986,964.50	
2	1.1311738	4,986,964.50	10,290,933
3	1.2030787	4,986,964.50	15,932,057
4	1.2795542	4,986,964.50	21,931,767
5	1.3608911	4,986,964.50	28,312,859
المجموع		**24,934,822.50**	
IRR		6.543%	

مؤشر مقام لتقييم جدوى المشاريع بدلالة معدل العائد الداخلي :

ولبيان أهمية التدفقات النقدية في الفترة الأخيرة والتي هي فترة التنضيض وانتهاء شركة المضاربة، نكرر المثال السابق مع تعديل التدفق النقدي في الفترة الأخيرة إلى ٢٧ مليون ثم ٢٩ مليون :

يتبين أن المشروع يتأثر بشكل واضح بالتدفقات النقدية للفترة الأخيرة، وهذا يجدر ملاحظته من قبل إدارة شركات المضاربة التي تنتهي عند تنضيضها (حكميًا أو فعليًا)، حيث يجب أن ينصب التركيز على تعظيم التدفقات النقدية للفترة الأخيرة ليكون مشروعها المقترح مقبولاً .

معدل مقام المعدل : يُبنى مؤشر مقام على التدفقات النقدية المتوقعة خلال سنوات عمر المشروع، وهذه التدفقات تعكس مستوى التشغيل، لكن تدفقات السنة الأخيرة للمضاربة، قد تنعكس على نتيجة المشروع . ولبيان ذلك يتم احتساب معدل مقام المعدل بنتائج السنة الأخيرة للمضاربة .

حساب معدل مقام المعدل :

تتكون معادلة مقام المعدل من العناصر التالية :

١ . معدل مقام .

٢ . التدفقات النقدية للسنة الأخيرة للمضاربة .

٣ . تكلفة الاستثمار .

٤ . معكوس سنوات الاستثمار .

معدل مقام المعدل = (((تدفقات السنة الأخيرة ÷ (مقام+ ١)^ن) ÷ تكلفة الاستثمار) X ((معدل مقام ن+ ١)^ن))^(١÷ن) – ١

مثال (١)

Table 90

				قيمة المشروع	-20,700,000	-20,700,000
البيان	حل المعادلة		سنة	معدل مقام	التدفقات النقدية	التدفقات محسومة
معامل السنة الأخيرة	0.3608911		1	1.0635666	1,624,908	1,527,791.55
معامل السنة الأولى	0.0635666		2	1.1311738	-1,967,498	-1,739,341.87
المعامل	5.6773733		3	1.2030787	3,162,923	2,629,024.27
تدفق السنة الأخيرة	28,312,859		4	1.2795542	-1,172,048	-915,981.50
التدفق السنوي	4,986,964		5	1.3608911	28,312,859	20,804,647.13
التدفق النقدي الخارج	-20,700,000			المجموع	29,961,144	22,306,139.59
التدفقات النقدية الداخلة	4,986,964.5			معدل مقام	6.36%	
	4,986,964.5			معدل مقام المعدل بدلالة العائد الداخلي	6.54%	
	4,986,964.5			يقبل المشروع لأن مقام المعدل أكبر من مقام		
	4,986,964.5			التحقق من النتيجة	28,418,566	
	4,986,964.5					
إيجاد العائد	6.543%					

مثال (٢) : فإذا بلغت التدفقات النقدية في السنة الأخيرة : ٢٧٠٠٠٠٠٠

Table 91

				قيمة المشروع	-20,700,000	-20,700,000
البيان	حل المعادلة		سنة	معدل مقام	التدفقات النقدية	التدفقات محسومة
معامل سنة أخيرة	0.3110127		1	1.0556535	1,624,908	1,539,243.74
معامل السنة الأولى	0.0556535		2	1.1144043	-1,967,498	-1,765,515.52
المعامل	5.5883793		3	1.1764247	3,162,923	2,688,589.37
تدفق السنة الأخيرة	27,000,000		4	1.2418968	-1,172,048	-943,756.33
التدفق السنوي	4831454		5	1.3110127	27,000,000	20,594,765.99
التدفق النقدي الخارج	-20,700,000			المجموع	28,648,285	22,113,327.26
	4,831,454.46			معدل مقام	5.57%	

التدفقات النقدية الداخلة	4,831,454.46			معدل مقام المعدل بدلالة العائد الداخلي	5.38%	
	4,831,454.46			يرفض المشروع لأن مقام المعدل أصغر من مقام		
	4,831,454.46			التحقق من النتيجة	26,900,009	
	4,831,454.46					
إيجاد العائد	5.380%					

مثال (٣) : فإذا بلغت التدفقات النقدية في السنة الأخيرة : ٢٩٠٠٠٠٠٠

Table 92

				قيمة المشروع	-20,700,000	-20,700,000
البيان	حل المعادلة		سنة	معدل مقام	التدفقات النقدية	التدفقات محسومة
معامل السنة الأخيرة	0.3868512		1	1.0675936	1,624,908	1,522,028.57
معامل السنة الأولى	0.0675936		2	1.1397561	-1,967,498	-1,726,244.69
المعامل	5.7231903		3	1.2167964	3,162,923	2,599,385.57
التدفق السنة الأخيرة	29,000,000		4	1.2990441	-1,172,048	-902,238.82
التدفق السنوي	5,067,104		5	1.3868512	29,000,000	20,910,679.13
تدفق نقدي خارج	-20,700,000			المجموع	30,648,285	22,403,609.75
تدفقات نقدية داخلة	5,067,104			معدل مقام	6.76%	
	5,067,104			معدل مقام المعدل بدلالة العائد الداخلي	7.14%	
	5,067,104			يقبل المشروع لأن معدل مقام المعدل أكبر من معدل مقام		
	5,067,104			التحقق من النتيجة	29,219,501	
	5,067,104					
إيجاد العائد	7.137%					

النتيجة : إن المشروع الاستثماري مقيد بتدفقات نقدية معينة بنهاية عمره حتى يكون مقبولا، فمؤشر مقام المعدل يعكس العائد على الاستثمار نهاية فترة الاستثمار، وتعكس التدفقات النقدية الموجبة والسالبة مستوى التشغيل.

حماة (حماها الله) بتاريخ ٣٠ ربيع الأول ١٤٤٧ هـ الموافق ٢٢ أيلول / سبتمبر ٢٠٢٥ م

رابط تحميل تمارين المقال بصيغة اكسل

رابط تحميل كتاب (مقام) بنسخته السابعة مع جميع تمارينه

الأمن المائي وأهمية الماء في الإسلام بين ترشيد استهلاكه واستخدامه كسلاح استراتيجي

د. عبد الرزاق قبا خليل
طبيب بيطري - حماة

يُعَدُّ الماء أساسَ الحياة ومصدر استمرارها، وقد أولى الدين الإسلامي العظيم عنايةً خاصةً بالماء، واعتبره نعمةً عظيمةً ينبغي المحافظة عليها وحسن استعمالها دون إسراف أو تبذير. إن تعاليم الإسلام الحنيف وضعت إطاراً قيمياً وأخلاقياً يوجّه سلوك المسلم في التعامل مع الموارد الطبيعية كافة، وفي مقدمتها الماء الذي ورد ذكره في مواضع عديدة من القرآن.

أولاً: مفهوم الأمن المائي:

يعرف الأمن المائي بأنه الكمية المتوفرة من الماء الجيد والكافي للصحة والإنتاج ومتطلبات الحياة، ومقرون بالمستوى الملائم من الخطر المتعلق بالماء. لا يمكن تحقيق التنمية المستدامة بدون أمن مائي في العالم. يتكامل العالم الآمن مائيًا مع القلق على قيمة الماء الجوهرية وبما يتعلق بأهميته لبقاء الإنسان وصحته.

إن التعريف المماثل للأمن المائي الذي وضعته لجنة الأمم المتحدة المعنية بالمياه هو: "قدرة السكان على ضمان الوصول المستدام إلى كميات كافية من المياه ذات الجودة المقبولة من أجل دعم سبل العيش، ورفاه الإنسان، والتنمية الاجتماعية والاقتصادية، وضمان الحماية من التلوث المنقول بالمياه والأخطار المرتبطة بالمياه" ومصطلح "الأمن المائي" واسع النطاق جداً وعادةً ما يُطبَّق بالنسبة إلى عمليات التقييم العامة لتوافر الموارد المائية في دولة ما مقارنة باستخدامه. وبالمثل، يشير مصطلح "الأمن المائي الأسري" إلى الحد الأدنى من المتطلبات من مياه الشرب للأسر والمرافق الصحية وبحسب تقرير لليونسكو عن التنمية المائية العالمية لعام ٢٠٢٥، فإن ما يقارب ٤ مليارات إنسان أو نصف سكان العالم يعانون من نقص حاد في المياه خلال جزء من العام على الأقل، كما أن مستويات الاستنزاف المائي ازدادت خلال الفترة من ٢٠١٢–٢٠٢١ في معظم أقاليم العالم وتحتل دول الشرق الأوسط صدارة معدلات الاستنزاف المائي، إذ تصاعدت مستويات الاستنزاف المائي بنسبة ١٢٪ منذ عام ٢٠١٥ حتى نهاية عام ٢٠٢٤، في ظل الأزمات الناجمة عن التغير المناخي، وفقًا لتقرير لجنة الأمم المتحدة للمياه.

ثانياً : أهمية الماء في القرآن الكريم والسنة النبوية المطهرة

أ- أهمية الماء في القرآن الكريم :

إن الإسلام قدّم للبشرية منظومة أخلاقية متكاملة تنظّم علاقة الإنسان بخالقه وبالبيئة المحيطة به، وجعل الماء نعمة عظيمة يجب صونها وإكرامها، والترفق بها وعدم تبديدها. وتبقى رسالة المسلم في عصرنا الحاضر أن يكون قدوةً في الاعتدال، مستشعراً مسؤولية الحفاظ على هذه النعمة الجليلة، امتثالاً لقول الله تعالى : **وَلَا تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ بَعْدَ إِصْلَاحِهَا** (الأعراف : ٥٦).

وقد حثَّ إسلامنا الحنيف على الحفاظ على النعم التي حبانا بها الله وعدم الإسراف فيها.

كما حثّ القرآن على شكر نعم الله وعدم إفسادها، يقول تعالى : **كُلُوا وَاشْرَبُوا وَلَا تُسْرِفُوا إِنَّهُ لَا يُحِبُّ الْمُسْرِفِينَ** (الأعراف : ٣١).

وهذا توجيه رباني صريح بضرورة الاعتدال في استعمال الماء وغيره من النعم وعدم الإسراف بهذه النعم.

مما لا شك فيه أن للماء أهميةً وشأنًا عظيمًا في استمرارية الحياة على سطح الكرة الأرضية، بل يتوقف عليه مدار حياة جميع الكائنات.

وقد جاء في القرآن الكريم قوله تعالى : **وَجَعَلْنَا مِنَ الْمَاءِ كُلَّ شَيْءٍ حَيٍّ** (الأنبياء : ٣٠)

في هذه الآية الجليلة تأكيد على أن أصل الحياة جميعها هو الماء، وأنه لا قيام للمخلوقات بدونه.

قال تعالى : **وَأَنْزَلْنَا مِنَ السَّمَاءِ مَاءً بِقَدَرٍ فَأَسْكَنَّاهُ فِي الْأَرْضِ وَإِنَّا عَلَىٰ ذَهَابٍ بِهِ لَقَادِرُونَ** (المؤمنون : ١٨)، (**وَأَنْزَلْنَا مِنَ السَّمَاءِ مَاءً بِقَدَرٍ**) بحكمة وتدبير؛ لا أكثر فيغرق ويفسد، ولا أقل فيكون الجدب والمحل، ولا في غير أوانه فيذهب هباءً بلا فائدة.

وقال تعالى : **وَأَرْسَلْنَا الرِّيَاحَ لَوَاقِحَ فَأَنْزَلْنَا مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَأَسْقَيْنَاكُمُوهُ وَمَا أَنْتُمْ لَهُ بِخَازِنِينَ** (الحجر : ٢٢)، أي : وأرسلنا الرياح وسخرناها تُلَقِّح السحاب، وتحمل المطر والخير والنفع، فأنزلنا من السحاب ماءً أعددناه لشرابكم وأرضكم ومواشيكم، وما أنتم بقادرين على خزنه وادِّخاره، ولكن نخزنه لكم رحمةً بكم، وإحسانًا إليكم.

وقال تعالى : **وَأَنْزَلْنَا مِنَ السَّمَاءِ مَاءً بِقَدَرٍ فَأَسْكَنَّاهُ فِي الْأَرْضِ ۖ وَإِنَّا عَلَىٰ ذَهَابٍ بِهِ لَقَادِرُونَ** (المؤمنون : ١٨)، أي : (**وَأَنْزَلْنَا مِنَ السَّمَاءِ مَاءً**) يكون رزقًا لكم ولأنعامكم بقدر ما يكفيكم، فلا ينقصه بحيث لا

يكفي الأرض والأشجار فلا يحصل منه المقصود، ولا يزيد زيادةً لا تحتمل بحيث يتلف المساكن، ولا تعيش معه النباتات والأشجار، بل أنزله وقت الحاجة لنزوله ثم صرفه عند التضرر من دوامه.

(**فَأَسْكَنَّاهُ فِي الْأَرْضِ**) أي: أنزلناه عليها، فسكن واستقر، وأخرج بقدرة منزله جميع الأزواج النباتية، وأسكنه أيضًا معدًا في خزائن الأرض، بحيث لم يذهب نازلاً حتى لا يوصل إليه، ولا يبلغ قعره.

(**وَإِنَّا عَلَىٰ ذَهَابٍ بِهِ لَقَادِرُونَ**) إما بأن لا ننزله، أو ننزله، فيذهب نازلاً لا يوصل إليه، أو لا يوجد منه المقصود منه. وهذا تنبيه منه لعباده أن يشكروه على نعمته ويقدروا عدمها، وماذا يحصل به من الضرر، كقوله تعالى: (**قُلْ أَرَأَيْتُمْ إِنْ أَصْبَحَ مَاؤُكُمْ غَوْرًا فَمَنْ يَأْتِيكُمْ بِمَاءٍ مَعِينٍ**) هذا، ولما للماء من أهمية فقد ورد لفظ كلمة الماء مع مشتقاتها ٦٣ مرة في القرآن الكريم.

ب- أهمية الماء في السنة النبوية:

ومما جاءت به السنة النبوية لمقصد حفظ الماء من جانب العدم: نهي السنة عن تلويثه، فقد روى ابن ماجة في سننه: (**نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يبال في الماء الراكد**)، والمقصد من هذا النهي هو الحفاظ على الماء، وإبقائه على حالته للاستعمال والانتفاع، وبالتالي فكل تصرف يخرجه عن ذلك فهو مناقض لمقصد الشريعة في حفظ الماء.

ومما يدل أيضًا على أن هذا المورد الهام والنعمة الربانية هو ملك لجميع البشر، لا يحق لأحد أن يستأثِر به أو أن يكون له امتياز فيه أو اختصاص، فقد ورد في الحديث الصحيح: عن رجل من الصحابة رضي الله عنه قال: غزوت مع النبي صلى الله عليه وسلم فسمعته يقول: (**الناس شركاء في ثلاثة: في الكلأ والماء والنار**). رواه أحمد وأبو داود، ورجاله ثقات.

وقد ورد في السنة النبوية الشريفة أحاديث تدل على مدى أهمية الماء والحث على الحفاظ على هذه النعمة التي حبانا بها الله، فقد بيّنت أيضًا عظمة شأن الماء، وحثّت على ترشيد استخدامه، حتى في أحوال العبادة والطهارة. فقد ورد عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال لسعد بن أبي وقاص رضي الله عنه حين رآه يسرف في الوضوء: (**ما هذا السرف يا سعد؟**) قال: أفي الوضوء إسراف؟ قال: (**نعم، وإن كنت على نهر جارٍ**). رواه ابن ماجه.

هذا الحديث يبين قاعدة عظيمة في السلوك الإسلامي: لا إسراف حتى لو كان الماء وفيراً.

وهذه القاعدة العظيمة تنطبق على كافة الموارد بما يعزز مفهوم استدامة الموارد والحفاظ عليها، ومن هنا تبرز أهمية

ترشيد استهلاك الماء كقيمة حضارية وسلوك رشيد،

حيث يعتبر ترشيد استهلاك الماء سلوكًا حضاريًا يعبّر عن تقدير الإنسان للنعمة واحترامه للموارد المشتركة. وفي ظل التزايد السكاني وتغير المناخ وشحّ الموارد المائية في بعض المناطق، أصبح ترشيد استعمال الماء واجبًا شرعيًا وإنسانيًا.

ج- ترشيد استهلاك المياه:

يتحقق الترشيد من خلال جملة من التدابير والسلوكيات اليومية، أبرزها:

١- استخدام القدر الكافي من الماء للوضوء والغسل والاستعمالات الأخرى دون إسراف.

٢- صيانة مصادر المياه من التسرب والهدر.

٣- في الزراعة: الري بأساليب حديثة تقلل الفاقد مثل الري بالتنقيط وحصاد المياه، واستخدام التكنولوجيا الحديثة والذكاء الاصطناعي في تحديث أساليب الري وزراعة محاصيل تتحمل الجفاف أو تستهلك ماءً أقل، وتحسين التربة بإضافة مواد عضوية لحفظ الرطوبة.

٤- إعادة استخدام مياه الصرف المعالجة في الزراعة والصناعة.

٥- التوعية المجتمعية بثقافة الحفاظ على الماء ونشر الوعي من خلال الحملات الإعلامية والأنشطة المدرسية.

٦- تشجيع الابتكار في تقنيات جمع مياه الأمطار وتخزينها.

٧- دعم السياسات والقوانين التي تحد من الاستهلاك المفرط وتكافئ الاستخدام الرشيد .د

د - البعد الأخلاقي والاجتماعي لترشيد المياه:

إن المحافظة على الماء لا ترتبط فقط بالمسؤولية الفردية، بل تمتد إلى الإطار الجماعي الذي يضمن استدامة الموارد للأجيال المقبلة. فالماء حق مشترك للبشر جميعًا، من خلال قوله:

(الناس شركاء في ثلاثة: الماء والهواء والكلأ)، واستنزافه بغير حقّ يُعدّ تعديًا وإضراراً بالصالح العام، وهو ما يناقض مقاصد الشريعة الإسلامية في حفظ الضرورات الخمس، وفي مقدمتها حفظ النفس والمال.

وحريّ بنا جميعًا أن نعي أن ترشيد استهلاك الماء ليس ترفًا، بل ضرورة دينية وإنسانية تحمي حياتنا ومستقبل أبنائنا.

ثالثًا: أهمية الماء كسلاح استراتيجي في الإسلام:

أ- قصة بئر رومة وغزوة بدر نموذجًا :

لم يكن الماء في الحضارة الإسلامية مورداً حيوياً وحسب، بل تعدى ذلك ليصبح عنصراً استراتيجياً في إدارة الصراع وحماية الأمة وتحصين مقدراتها. وقد عرفت السيرة النبوية أمثلة راقية على هذا الوعي المبكر بقيمة المياه في الحرب والسلم على السواء. ويجسد بئر رومة وغزوة بدر هذه الرؤية الاستراتيجية الناضجة التي رسّخها الإسلام في نفوس المسلمين.

لقد ارتبطت السيطرة على مصادر المياه منذ القدم بفرض النفوذ وضمان البقاء، واعتبرتها الأمم من أسباب التمكين والغلبة. وقد أقر الإسلام هذا الفهم العقلاني دون أن يهدر البعد الأخلاقي والإنساني في استعمال الماء.

ب- قصة بئر رومة شراء استراتيجي في سبيل الله:

كانت بئر رومة من أطيب مياه المدينة المنورة وأغزرها، لكنها كانت مملوكة لرجل يهودي، وكان يبيع ماءها بثمن مرتفع يرهق المسلمين. وعندما قال النبي ﷺ: **(مَن يشتري بئر رومة فيجعل دلوه فيها كدلاء المسلمين بخيرٍ له منها في الجنة؟)**، تقدم الصحابي الجليل عثمان بن عفان رضي الله عنه فاشتراها وجعلها وقفًا للمسلمين.

هذه الخطوة لم تكن مجرد صدقة، بل كانت قراراً استراتيجياً يحقق:

- تأمين مصدر مياه دائم للمجتمع المسلم، وتحريره من الاحتكار.
- تخفيف الأعباء الاقتصادية عن المسلمين.

وبذلك تحولت بئر رومة إلى مثال خالد في توظيف المال في تعزيز الأمن المائي والتمكين الحضاري من خلال فرض السيطرة على الموارد ومنع العدو من احتكارها واستعمالها كسلاح موجه لتحفيز النفوذ وفرض السيطرة.

ج- غزوة بدر الماء في خدمة التخطيط العسكري:

في غزوة بدر تتجلى بوضوح عبقرية النبي ﷺ في التعامل مع الماء كسلاح استراتيجي. حين خرج المسلمون لاعتراض قافلة قريش، وصلوا إلى منطقة بدر ذات الآبار العذبة، فأمر ﷺ بأن يسبقوا المشركين إليها، فاستقروا على أدناها إلى جهة المدينة، ودفنوا ما عداها من الآبار لقطع الإمداد عن جيش قريش.

وهذا الإجراء الاستباقي حقق عدة أهداف حيوية:

١– التحكم في مصدر الشرب.

٢– إضعاف الخصم نفسيًا وبدنيًا.

٣– تعزيز روح الثقة في صفوف المسلمين.

ثم أمر النبي ﷺ ببناء عريش القيادة قرب بئر الماء المحمية، ليضمن الإشراف وإمداد الصفوف. ولم يكن ذلك العمل اعتباطيًا، بل كان تجسيداً للتخطيط العسكري الراشد، وفهم الطبيعة والظروف البيئية كعنصر قوة.

د – دروس استراتيجية وعبر خالدة:

تستخلص من هذين الموقفين جملة من القيم والمعارف المهمة:

١– الوعي بقيمة المورد المائي في إدارة الصراع.

٢– التكامل بين البعد الأخلاقي والبعد التكتيكي في استعمال الماء.

٣– استشراف النتائج بعيدة المدى لامتلاك مصادر المياه.

٤– حماية حقوق الجماعة المسلمة وصيانتها من الاحتكار.

٥– ضرورة الإعداد والتهيؤ المسبق لأي مواجهة.

خاتمة :

لقد علمنا الإسلام أن الماء نعمة عظيمة وسلاح فعّال في آن واحد، وأن حسن التدبير والاستباقية من مقومات التمكين. إن قصة بئر رومة وغزوة بدر تبرهن أن القيادة النبوية امتلكت رؤية استراتيجية متقدمة جعلت من الماء عنصراً مركزيًا في تحقيق النصر وصون الكرامة.

حريّ بكل فرد ومجتمع اليوم أن يستلهم هذه الأمثلة، وأن يرسخ ثقافة الوعي بأهمية الموارد المائية وترشيد استهلاكها والاستعداد لحمايتها واستثمارها في بناء الحضارة وصناعة المستقبل.

في مقابلة شهيرة عام ١٩٩٥ تنبأ الخبير الاقتصادي إسماعيل سراج الدين نائب رئيس البنك الدولي حينئذ بأن المياه ستكون محور حروب القرن الحادي والعشرين بدلاً عن النفط الذي كان محور حروب القرن العشرين، على حد وصفه وبعد مرور ٣٠ عامًا على ذلك التصريح أصدرت مجموعة ميرسي كوربس تقريراً في مايو/أيار ٢٠٢٥ أشار إلى أن العاصمة الأفغانية كابل قد تكون أول مدينة كبرى تستنفد مخزونها من المياه الجوفية بحلول عام ٢٠٣٠، مما سيؤدي إلى رحيل جماعي عن المدينة التي

تحتضن ٦ ملايين إنسان، ولا شك ستقترن بذلك اضطرابات اقتصادية وسياسية هائلة وبين نبوءة سراج الدين وأزمة كابل شهد العالم خلال ٣٠ عامًا كوارث بيئية غير مسبوقة ودرجات حرارة وموجات جفاف قياسية، خاصة في السنوات القليلة الماضية وفي ظل التحديات المناخية المتسارعة التي يشهدها الشرق الأوسط، وما يرافقها من موجات جفاف متكررة وارتفاع في درجات الحرارة، إضافةً إلى الطلب المتزايد على الموارد المائية، أصبح الأمن المائي قضية وجودية لا تحتمل التأجيل. وتشير المؤشرات المناخية الحديثة إلى أن المنطقة ستواجه في العقود القادمة انخفاضًا أكبر في معدلات الهطول المطري، وزيادة في معدلات التبخر، ما سيضاعف الضغوط على الموارد المائية السطحية والجوفية وإنَّ تبني الإجراءات التي ذكرت في المقال بشكل عاجل وفعّال سيُسهم في ضمان استدامة الموارد المائية، وتقليل المخاطر المرتبطة بتغير المناخ، وتفادي النزاعات المستقبلية التي قد تشتعل حول المياه، والتي يُتوقع أن تكون أحد أبرز أسباب الحروب القادمة في المنطقة.

المصادر :

١– السنة النبوية

٢– تقرير اليونسكو عن التنمية المائية العالمية لعام ٢٠٢٥.

٣– تقرير لجنة الأمم المتحدة للمياه.

٤– تقرير مجموعة Mercy Corps، مايو ٢٠٢٥، عن استنزاف المياه الجوفية في كابل.

٥– مقابلة إسماعيل سراج الدين (نائب رئيس البنك الدولي سابقًا) عام ١٩٩٥ حول حروب المياه.

معايير جديدة للبيانات الاقتصادية تهدف إلى تعزيز رؤية الاقتصاد العالمي [1]

فلاديمير كلوييف
مستشار في إدارة الإحصاءات في صندوق النقد الدولي

جيمس تيبريك
نائب مدير إدارة الإحصاءات في صندوق النقد الدولي

لم تكن الأركان الأساسية لعالمنا الرقمي – بدءا من تطبيقات الهواتف الذكية إلى الأصول الرقمية الجديدة وأدوات الذكاء الاصطناعي – موجودة في عام ٢٠٠٨، عندما قام مجتمع الإحصاءات الدولي بإجراء تعديلات شاملة لمنهجه في توحيد معايير كيفية قياس البلدان للاقتصاد.

الآن، أصبح نظام الحسابات القومية في نسخته الحديثة – وهو المعيار العالمي لإعداد مقاييس النشاط الاقتصادي – يتضمن على نحو أكمل التكنولوجيات الناشئة، والخدمات الرقمية، والأصول غير الملموسة.

[1] IMF Blog, 31 July 2025, Link

الاستثمار غير الملموس نما بوتيرة أسرع بثلاثة أضعاف من الاستثمار الملموس منذ عام 2008

المؤشر، 100=1995

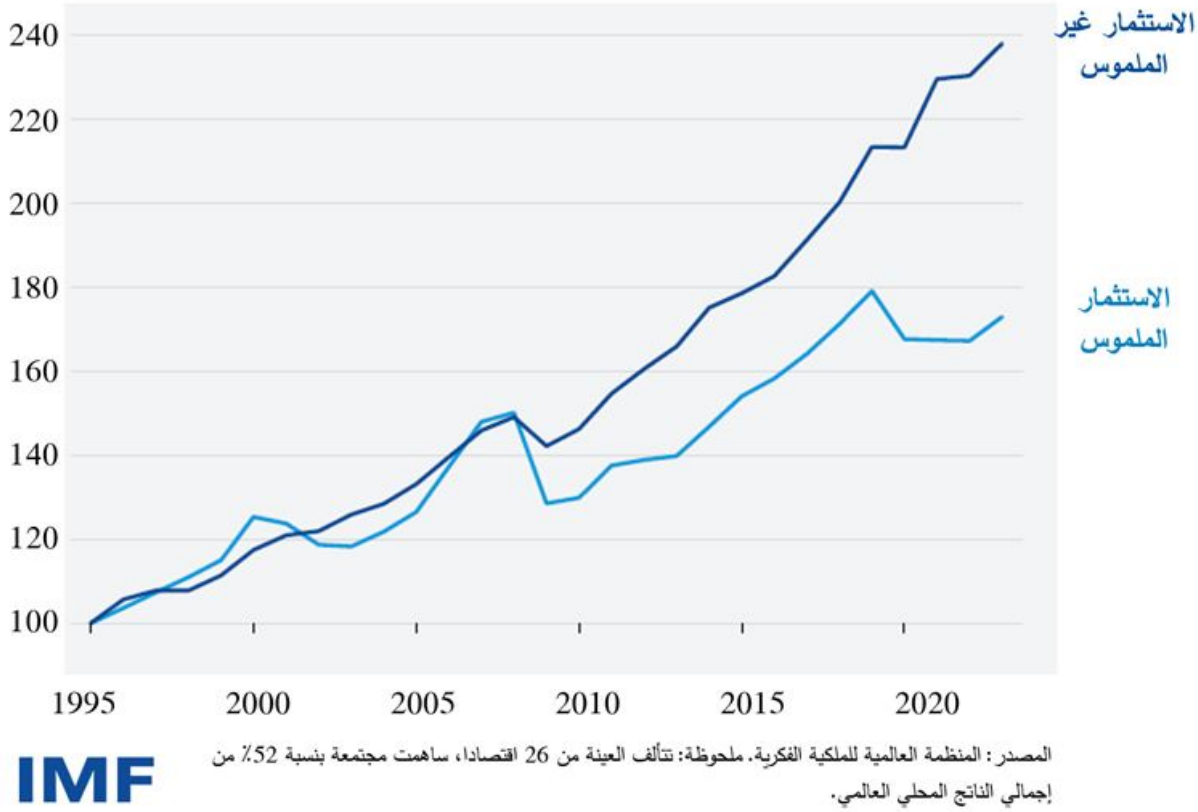

المصدر: المنظمة العالمية للملكية الفكرية. ملحوظة: تتألف العينة من 26 اقتصادا، ساهمت مجتمعة بنسبة 52٪ من إجمالي الناتج المحلي العالمي.

ومن الملحوظ أنه على الرغم من تزايد التشرذم الجغرافي–الاقتصادي، وافقت اللجنة الإحصائية للأمم المتحدة في شهر مارس بالإجماع على إجراء تحديث شامل وواسع النطاق. وهذا هو الإصدار السادس في تاريخ نظام الحسابات القومية الممتد لما يقرب من تسعة عقود، وهو معيار عالمي للمقاييس الوطنية، بما في ذلك الإنتاج والدخل والاستهلاك والاستثمار الرأسمالي والأنشطة المالية، وكذلك الثروة القومية. وتحديث نظام الحسابات القومية هو نتاج جهود عالمية منسقة بين صندوق النقد الدولي والأمم المتحدة والبنك الدولي والمفوضية الأوروبية ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي.

وقد ساهم صندوق النقد الدولي بدور كبير في تحديث نظام الحسابات القومية في مجالات مثل التحول الرقمي والتجارة ومالية الحكومة والابتكار المالي. وتساعد هذه المساهمات على ضمان امتلاك الحكومات للأدوات اللازمة لاتخاذ قرارات أكثر استنارة بشأن كيفية تنمية اقتصاداتها، وخلق فرص العمل، ومواجهة الصدمات. ودقة الإحصاءات الاقتصادية أمر بالغ الأهمية لصنع سياسات فعالة. ويجب أن يواكب القياس

على مستوى الاقتصاد العالمي، الذي يبلغ حجمه ١١٤ تريليون دولار، تسارع وتيرة التغيير. وإذا لم يواكب القياس هذه الوتيرة، فسوف ينتهي الأمر بالبنوك المركزية ووزارات المالية إلى وضع سياسات نقدية أو سياسات للمالية العامة على أساس معلومات غير مكتملة أو قديمة أو غير دقيقة.

ولذلك، يُركز نظام الحسابات القومية المُنقّح على التحول الرقمي. فعلي سبيل المثال، رغم التقدم السريع في التكنولوجيات الرقمية، ظل نمو الإنتاجية في كثير من الاقتصادات المتقدمة بطيئًا. وقد دفع ذلك بعض الباحثين إلى القول إن هذا قد يعكس جزئيًا ثغرات بشأن كيفية قياس النشاط الرقمي.

ويتمثل أحد المحركات المهمة الأخرى لتحديث نظام الحسابات القومية في الأهمية المتزايدة للأصول المشفرة، والتي كانت معالجتها من بين أكثر التحديات صعوبة. على سبيل المثال، لعملة البيتكوين الرقمية تأثير اقتصادي ملموس، بما في ذلك استهلاك كميات كبيرة من الطاقة لإصدارها. ونظرا لأنها لا تنطوي حتى الآن على إنتاج سلع أو خدمات بالمعنى التقليدي، فإنها لا تُحتسب ضمن إجمالي الناتج المحلي.

ومن منظور السياسة العامة، يمثل قياس الأصول المشفرة أمرًا بالغ الأهمية، وبرغم أنها قد تُمثل نسبة صغيرة نسبيًا من الأصول العالمية، فقد تكون لها انعكاسات كبيرة في المستقبل على الاستقرار المالي والسياسة الضريبية والإشراف التنظيمي. والآن، وجد الإحصائيون طريقةً لتصنيف بعض الأصول المشفرة ضمن "الأصول غير المنْتَجَة غير المالية " والتي تنعكس ضمن الثروة القومية. إن ضمان قدرة نظام الحسابات القومية الجديد على توجيه البلدان بشأن كيفية إبلاغ بيانات الأصول المشفرة هو أحد السبل لضمان حماية المعايير مستقبلا.

عملة "بيتكوين" الرقمية تستخدم الكهرباء بنفس قدر استهلاك الأرجنتين، ومع ذلك فإن هذا الأصل لا يزال غير مقيد في السجلات إلى حد كبير

الاستهلاك السنوي لعملة "بيتكوين" الرقمية من الكهرباء بالتيراواط/ساعة

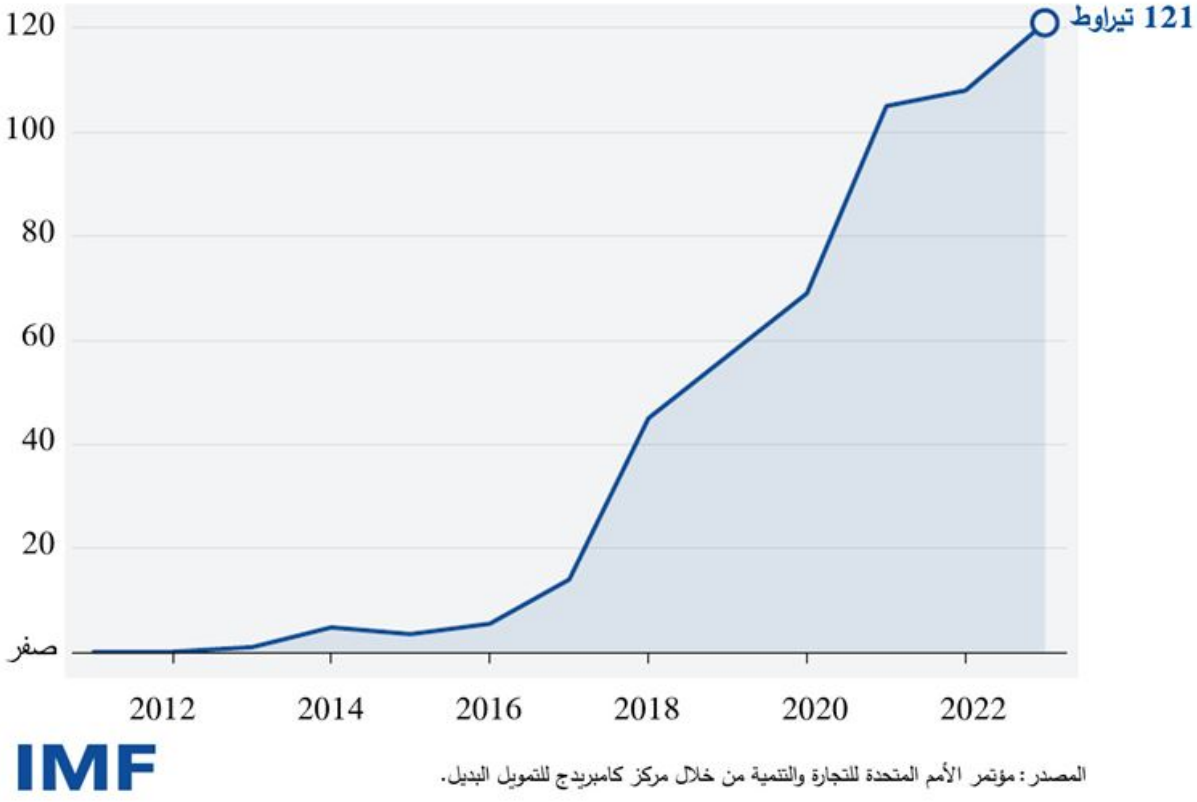

المصدر: مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية من خلال مركز كامبريدج للتمويل البديل.

ولا شك أن الأصول المشفرة ليست سوى أحد الاعتبارات الكثيرة للتحولات الرقمية عبر مجموعة من القطاعات والمنتجات. ولكي يعكس نظام الحسابات القومية الاقتصاد الرقمي بشكل أفضل، فإنه يوصي بأن تقوم البلدان بوضع مجموعة من المؤشرات تغطي مجالات مثل الذكاء الاصطناعي، والحوسبة السحابية، ومنصات الوساطة الرقمية، والتجارة الإلكترونية، كما يقدم تعريفًا للذكاء الاصطناعي لاستخدامه في الحسابات القومية وجعله بالغ الوضوح.

وبخلاف التحول الرقمي، يستجيب نظام الحسابات القومية المُحدّث أيضًا للدروس المستخلصة من الأزمة المالية العالمية من خلال اقتراح سُبُلٍ لتحسين عملية رصد المخاطر ومواطن الضعف المالية. ومع تسارع وتيرة الابتكار المالي واضطلاع المؤسسات المالية غير المصرفية بدور أكبر، قد تصبح هذه المخاطر أكثر تعقيداً. ولمعالجة هذا الأمر، يدعو نظام الحسابات القومية في نسخته الحديثة إلى استحداث تقسيمات أكثر تفصيلاً للأصول والخصوم المالية، حسب نوع الأداة والقطاع الفرعي المؤسسي.

وثمة جانب آخر من جوانب التحسين يتمثل في أن نظام الحسابات القومية المُحدّث يُتيح فهماً أعمق لكيفية إنتاج الشركات الكبرى ذات العمليات الدولية للسلع والخدمات وتوزيع أرباحها. ومن خلال القيام بذلك، يُمكن لنظام الحسابات القومية أن يرصد بشكل أفضل عمليات الإنتاج والدخل من الشركات متعددة الجنسيات التي تُعهّد بتصنيع منتجاتها إلى بلدان أخرى، مع احتفاظها بالسيطرة على التصميم والعلامات التجارية والملكية الفكرية. وتتماشى هذه التغييرات بشكل وثيق مع التعديلات التي تم إدخالها في دليل ميزان المدفوعات، لضمان الاتساق بشأن كيفية تسجيل المعاملات عبر الحدود وسلاسل القيمة العالمية.

ومن شأن هذا الاتساق المهم أن يجعل البيانات الاقتصادية متوافرة وعملية على نحو أكبر، مما يتيح للحكومات والشركات والباحثين التصدي للتعقيدات المالية العالمية بمجموعة أكثر اتساقًا من الإحصاءات.

ويسلط هذا الإطار المُحدّث أيضًا المزيد من الضوء على صافي الناتج المحلي، كنعصر مكمل لإجمالي الناتج المحلي، ليعكس الاستدامة بمزيد من الدقة. ولا يُستبعد إهلاك رأس المال الثابت من صافي الناتج المحلي فحسب، بل يشمل ذلك أيضا نضوب الموارد الطبيعية، التي لا تُدرج ضمن أرقام إجمالي الناتج المحلي التقليدية. وتشير تقديرات صندوق النقد الدولي إلى أن صافي الناتج المحلي عادة ما يكون اقل من إجمالي الناتج المحلي بنسبة تتراوح ما بين ١٠٪ إلى ٢٥٪ . وسيكون لاستبعاد نضوب الموارد الطبيعية غير المتجددة تأثير صغير نسبيا على صافي الناتج المحلي في معظم البلدان، ولكن هذا التأثير سيكون كبيرا في البلدان التي تقوم فيها صناعات التعدين وغيرها من الصناعات الاستخراجية بدور كبير.

ونحن نُدرك أن هذه التغييرات طموحة ومعقدة وتتطلب جهداً كبيراً من الهيئات الإحصائية من حيث الوقت والموارد، لا سيما في ظل ضيق أوضاع الميزانيات. ومع ذلك، فهي بالغة الأهمية لضمان استمرار موثوقية البيانات الاقتصادية في عالم سريع التغير. وبينما تعمل البلدان على تحسين عملية رصد النشاط الاقتصادي من خلال البيانات، من المهم أن يقوم صناع السياسات بتزويد المكاتب الاحصائية الوطنية بالموارد اللازمة لتطبيق المعايير الجديدة، وبشكل أعم، لإصدار إحصاءات عالية الجودة لكي تسترشد بها أفضل السياسات.

وسوف يقدم صندوق النقد الدولي الإرشادات والمساعدة الفنية والتدريب لدعم التحول نحو تنفيذ معايير كل من نظام الحسابات القومية المحدث ودليل ميزان المدفوعات المحدث بحلول عام ٢٠٢٩–٢٠٣٠ .

كارثة الديون العالمية تلوح في الأفق[1]

اندرميت جيل

رئيس الخبراء الاقتصاديين بمجموعة البنك الدولي والنائب الأول للرئيس لاقتصاديات التنمية

على الرغم من سلسلة الأزمات التي شهدها العالم منذ عام ٢٠٢٠، يواصل الاقتصاد العالمي إظهار قدرة مذهلة على الصمود حتى الآن. لكن هامش الأمان بدأ يتقلص.

إن إجمالي الديون العالمية اليوم أعلى بنحو ٢٥٪ مما كان عليه قبيل جائحة كورونا (كوفيد-١٩)، حين كانت مستويات الدين عند أعلى مستوى لها في التاريخ. هذا العبء الجسيم قد يُضعف قدرة جميع الاقتصادات على حماية نفسها من الصدمة التالية: زيادة التعريفات الجمركية.

على الرغم من أن الاقتراض أداة مهمة لتحفيز النمو الاقتصادي، فإنه في حقيقته نوع من الضرائب المؤجلة. فبدلاً من فرض ضرائب فورية، تستطيع الحكومات أن تقترض لتمويل استثمارات طويلة الأجل تعود بالنفع على دافعي الضرائب في المستقبل دون إثقال كاهل الجيل الحالي. كما يمكنها استخدام الاقتراض لدعم الاقتصاد في أوقات الأزمات، حين يؤدي رفع الضرائب إلى تراجع شديد في النشاط الاقتصادي.

لكن في النهاية، لا بد من سداد الديون. وإذا لم يحقق الدخل الوطني معدلات نمو تفوق تكلفة الاقتراض، سيكون من الحتمي رفع الضرائب. وهكذا، أصبح ارتفاع الدين المستمر عائقاً أمام التقدم الاقتصادي.

لم يشهد التاريخ هذه المستويات المرتفعة من الديون سوى في حالات نادرة للغاية. ففي السنوات الخمس عشرة الأخيرة، لجأت البلدان النامية إلى الاستدانة بمعدلات قياسية، وصلت إلى ست نقاط مئوية من إجمالي الناتج المحلي سنوياً في المتوسط. وغالباً ما تنتهي هذه التراكمات السريعة للديون بعواقب وخيمة. وفي الواقع، تبلغ احتمالات تسببها في أزمة مالية ٥٠-٥٠ تقريباً.

[1] مدونة البنك الدولي، 06/09/2025، رابط.

والأسوأ أن هذه الموجة من الديون تزامنت مع أسرع ارتفاع في أسعار الفائدة منذ أربعة عقود. فقد تضاعفت تكاليف الاقتراض لنصف البلدان النامية، وقفزت الفوائد الصافية كنسبة من الإيرادات الحكومية من أقل من ٩٪ عام ٢٠٠٧ إلى نحو ٢٠٪ في ٢٠٢٤. وهذا وحده يُعد أزمة.

رغم أن العالم تجنب حتى الآن انهيار النظام المالي على غرار ما حدث في ٢٠٠٨–٢٠٠٩، فإن عدداً كبيراً من الاقتصادات النامية يعاني من حلقة مفرغة. وحتى يتسنى لهذه البلدان توفير نفقات خدمة الدين، تضطر إلى تقليص الاستثمارات الحيوية في التعليم والصحة والبنية التحتية، وهي المجالات التي تعتمد عليها في تحقيق النمو مستقبلاً.

يتجلى هذا التحدي بشكلٍ خاص في ٧٨ بلداً فقيرة مؤهلة للاقتراض من المؤسسة الدولية للتنمية التابعة للبنك الدولي. هذه البلدان تضم ربع سكان العالم، كما يقطنها شريحةٌ كبيرةٌ من السكان تصل إلى ١.٢ مليار شاب سينضمون إلى سوق العمل العالمي خلال السنوات العشر إلى الخمس عشرة المقبلة. لكن واضعي السياسات في جميع أنحاء العالم لا يبالون بالمخاطر ويراهنون على الأمل متجاوزين به قسوة التجربة، ومتمنين أن يتسارع النمو العالمي وتنخفض أسعار الفائدة بما يكفي لنزع فتيل قنبلة الديون.

هذا الجمود مفهوم. فمن الصعب للغاية بناء نظام حديث في القرن الحادي والعشرين لضمان بناء القدرة على تحمل أعباء الديون على مستوى العالم وتسهيل إعادة هيكلتها بسرعة عند الحاجة. وفي غياب مثل هذا النظام، ظل التقدم بطيئًا للغاية لمنع تفاقم مخاطر الديون.

لكن العالم لا يمكنه تحمل عقد آخر من إنكار أزمة الديون أو تأجيل حلها. فوفقاً للسياسات الحالية، من المستبعد أن يتسارع النمو العالمي في المستقبل القريب، ما يعني أن نسب الدين السيادي إلى إجمالي الناتج المحلي ستواصل الارتفاع خلال المدة المتبقية في هذا العقد من الزمان.

تجدر الإشارة إلى أن الحروب التجارية الحالية والمستويات غير المسبوقة من الضبابية وعدم اليقين على مستوى السياسات أدت إلى قتامة آفاق النمو. ففي مطلع ٢٠٢٥، كان من المتوقع أن يبلغ النمو العالمي ٢.٦٪ هذا العام، لكن هذا الرقم تراجع الآن إلى ٢.٢٪، أي أقل بنحو الثلث من متوسط النمو في العقد الثاني من القرن الحادي والعشرين.

أما أسعار الفائدة، فلن تعود إلى مستوياتها المنخفضة السابقة. ففي الاقتصادات المتقدمة، من المتوقع أن يبلغ متوسط أسعار الفائدة التي تحدّدها البنوك المركزية ٣.٤٪ هذا العام والعام المقبل، أي أكثر من خمسة

أضعاف متوسطها السنوي بين ٢٠١٠ و ٢٠١٩. وهذا من شأنه أن يُفاقم صعوبات الاقتصادات النامية. ففي هذا العصر من شُح الموارد العامة، يتطلب تحفيز النمو والتطور تعبئة شاملة لرأس المال الخاص على مدى السنوات الخمس المقبلة،

لكن من غير المرجح أن يتدفق رأس المال الخاص الأجنبي إلى الاقتصادات المثقلة بالديون ذات آفاق النمو الضعيفة. سيفترض المستثمرون من القطاع الخاص، وهم على حق، أن أي مكاسب من النمو الاقتصادي ستُفرض عليها ضرائب لسداد الدين. لذلك، ينبغي أن يكون تقليص الدين على رأس أولويات الاقتصادات النامية ذات نسب الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي المرتفعة باستمرار.

لكننا نحتاج أيضاً إلى رؤية واضحة للمشكلة الأوسع نطاقاً: فالنظام العالمي المعني بتقييم قدرة البلدان على تحمل أعباء الديون بحاجة ماسة إلى تحديث، فالنظام الحالي متسرع للغاية بدرجة لا تجعله يقرر أن البلدان تحتاج فقط إلى قروض لتجاوز أزماتها المالية، في حين أن معظم البلدان منخفضة الدخل اليوم مُتعسرة بالفعل وستحتاج إلى شطب ديونها. كما سيتعين على الحكومات التخلي عن عادة الاقتراض من الدائنين المحليين؛ فارتفاع الدين المحلي يخنق مبادرات القطاع الخاص المحلي.

وبعد خفض الدين، تتمثل الأولوية التالية في تسريع النمو. إذ من الحماقة أن نتوقع عودة النمو تلقائيًا. لذا يجب التراجع عن السياسات التي تُعيق التجارة والاستثمار – مثل التعريفات الجمركية والحواجز غير الجمركية، في أسرع وقت ممكن وبقدر الإمكان. وبالنسبة للعديد من البلدان النامية، فإن خفض التعريفات الجمركية بالتساوي على جميع الشركاء التجاريين قد يكون أسرع وسيلة لاستعادة النمو. كما ستحظى الاقتصادات النامية بالكثير من المكاسب جرّاء تعزيز بيئة تنظيمية أكثر ملاءمة للاستثمار. ويمكن استثمار هذه المكاسب لإعادة التركيز الوطني على التنمية، لا سيما من خلال زيادة الاستثمارات في الصحة والتعليم والبنية التحتية.

وكما يقول المثل: "إذا وجدت نفسك في حفرة، توقف عن الحفر." لقد دفعت أسعار الفائدة المنخفضة للغاية العديد من الدول إلى إنفاق مبالغ تفوق إمكانياتها ومواردها المالية بكثير. وقد حالت سلسلة من الكوارث – طبيعية كانت أو من صنع الإنسان – دون قدرتها على فعل أي شيء آخر خلال السنوات الخمس الماضية. بيد أن الحكمة أصبحت الآن واجبة. إذ يجب على الحكومات العودة إلى قواعد منطقية لتحديد ما يُعد ديناً سيادياً مفرطاً. ويمكن تلخيص هذه القواعد في مبدأ ٤٠–٦٠: ٤٠٪ من إجمالي

الناتج المحلي كحد أقصى للبلدان منخفضة الدخل، و ٦٠٪ للبلدان مرتفعة الدخل، وما بينهما للبلدان الأخرى.

جرس إنذار للاقتصاد الأمريكي: الأمريكيون يكافحون التضخم بالديون

CNN Business Arabic

يلجأ المستهلكون الأميركيون إلى ديون بطاقات الائتمان وإلى عروض اشترِ الآن وادفع لاحقاً بوتيرة غير مسبوقة، ما يمثّل تهديداً لاستقرار الاقتصاد الأميركي خاصة في ظل معدل الفائدة المرتفع حال التأخر في سداد هذين النوعين من التمويل

يتراكم المستهلكون الأميركيون على ديون بطاقات الائتمان بشكل غير مسبوق، وبلغ إجمالي ديون بطاقات الائتمان في الولايات المتحدة ١.١ تريليون دولار في الأسبوع المنتهي في ١٦ يوليو تموز ٢٠٢٥، معادلاً أعلى مستوى قياسي سُجِّل في مايو أيار ٢٠٢٥.

منذ بداية عام ٢٠٢٥ حتى ١٦ يوليو من العام ذاته ارتفعت ديون بطاقات الائتمان بمقدار ١٧ مليار دولار، ومنذ أبريل نيسان ٢٠٢١ ارتفعت ديون بطاقات الائتمان بمقدار ٣٦٣ مليار دولار.

يُمثل هذا زيادة شهرية قدرها ٧.٣ مليار دولار في المتوسط، ولا يشمل هذا الإنفاق عروض «اشترِ الآن وادفع لاحقاً»، التي من المتوقع أن تصل إلى رقم قياسي قدره ١١٦.٧ مليار دولار بنهاية عام ٢٠٢٥، ويظهر يوم بعد يوم أن الأميركيين يكافحون التضخم وارتفاع تكلفة المعيشة بديون بطاقات الائتمان.

السياسة النقدية ومراجعة إطار عمل بنك الاحتياطي الفيدرالي [1]

Jerome H. Powell

Chair of the Board of Governors of the Federal Reserve System

في "أسواق العمل في المرحلة الانتقالية: التركيبة السكانية والإنتاجية وسياسة الاقتصاد الكلي"، ندوة اقتصادية برعاية بنك الاحتياطي الفيدرالي في مدينة كانساس، جاكسون هول، وايومنغ

على مدار هذا العام، أظهر الاقتصاد الأمريكي مرونة في سياق التغييرات الشاملة في السياسة الاقتصادية. فيما يتعلق بأهداف الولاية المزدوجة لمجلس الاحتياطي الفيدرالي، لا يزال سوق العمل قريبا من الحد الأقصى للعمالة، والتضخم، على الرغم من أنه لا يزال مرتفعا إلى حد ما، فقد انخفض إلى حد كبير من أعلى مستوياته بعد الوباء. في الوقت نفسه، يبدو أن ميزان المخاطر يتغير.

في ملاحظاتي اليوم، سأتناول أولا الوضع الاقتصادي الحالي والتوقعات على المدى القريب للسياسة النقدية. سأنتقل بعد ذلك إلى نتائج مراجعتنا العامة الثانية لإطار سياستنا النقدية، كما هو مبين في البيان المنقح بشأن الأهداف طويلة المدى واستراتيجية السياسة النقدية الذي أصدرناه اليوم.

الظروف الاقتصادية الحالية والتوقعات على المدى القريب

عندما استلمت هذا المنصب قبل عام واحد، كان الاقتصاد في نقطة انعطاف. بلغ معدل سياستنا ٥.٢٥-٥.٥٪ لأكثر من عام. كان هذا الموقف السياسي التقييدي مناسبا للمساعدة في خفض التضخم وتعزيز التوازن المستدام بين الطلب الكلي والعرض. اقترب التضخم كثيرا من هدفنا، وبرد سوق العمل من حالته المحمومة سابقا. تضاءلت المخاطر الصعودية على التضخم. لكن معدل البطالة قد ارتفع بنسبة مئوية كاملة تقريبا، وهو تطور لم يحدث تاريخيا خارج الركود[2]. خلال الاجتماعات الثلاثة اللاحقة للجنة السوق

[1] Chair Jerome H. Powell, Monetary Policy and the Fed's Framework Review, Federal Reserve, August 22, 2025, Link

[2] على سبيل المثال، بعد تقرير التوظيف الصادر في يوليو 2024، ارتفع متوسط معدل البطالة لمدة 3 أشهر بأكثر من 0.5 نقطة مئوية فوق أدنى قيمة له خلال الاثني عشر شهرا السابقة. لمزيد من المعلومات، انظر كلوديا ساهم (2019)، "مدفوعات التحفيز المباشرة للأفراد"، في هيذر بوشي، ريان نون، وجاي شامبو، محررون، الركود جاهز: السياسات المالية لتحقيق الاستقرار في الاقتصاد الأمريكي (PDF) (واشنطن: مشروع هاميلتون ومركز واشنطن للنمو العادل، مايو)، ص 67-92.

المفتوحة الفيدرالية (FOMC)، قمنا بإعادة معايرة موقف سياستنا، مما مهد الطريق لسوق العمل للبقاء في حالة توازن بالقرب من الحد الأقصى للعمالة خلال العام الماضي (الشكل ١) .

Figure 1: Unemployment Rate

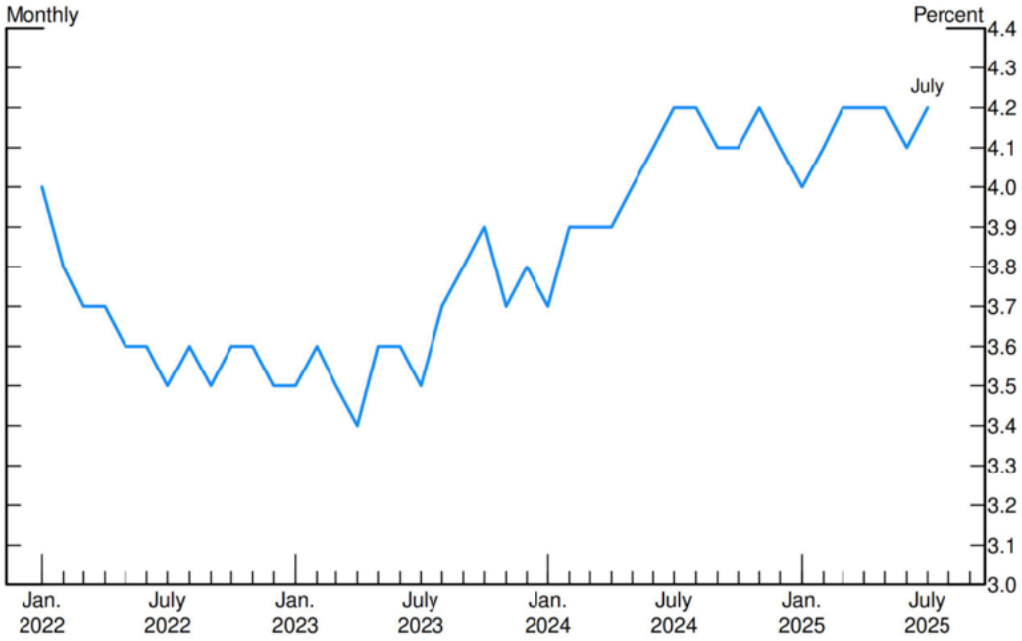

Note: Seasonally adjusted.

Source: Bureau of Labor Statistics, Unemployment Rate, retrieved from FRED, Federal Reserve Bank of St. Louis.

واجه الاقتصاد هذا العام تحديات جديدة . تعيد التعريفات الجمركية الأعلى بكثير عبر شركائنا التجاريين تشكيل النظام التجاري العالمي . أدت سياسة الهجرة الأكثر صرامة إلى تباطؤ مفاجئ في نمو القوى العاملة . على المدى الطويل، قد يكون للتغييرات في الضرائب والإنفاق والسياسات التنظيمية أيضا آثار مهمة على النمو الاقتصادي والإنتاجية . هناك قدر كبير من عدم اليقين حول المكان الذي ستستقر فيه جميع هذه السياسات في نهاية المطاف وما هي آثارها الدائمة على الاقتصاد .

تؤثر التغييرات في سياسات التجارة والهجرة على كل من الطلب والعرض . في هذه البيئة، من الصعب التمييز بين التطورات الدورية والتطورات الاتجاهية أو الهيكلية . هذا التمييز أمر بالغ الأهمية لأن السياسة النقدية يمكن أن تعمل على تثبيت التقلبات الدورية ولكنها لا تستطيع فعل الكثير لتغيير التغييرات الهيكلية .

سوق العمل هو مثال على ذلك. أظهر تقرير التوظيف الصادر في يوليو الصادر في وقت سابق من هذا الشهر أن نمو الوظائف في الرواتب تباطأ إلى متوسط ٣٥٠٠٠ فقط شهريا على مدى الأشهر الثلاثة الماضية، بانخفاض من ١٦٨٠٠٠ شهريا خلال عام ٢٠٢٤ (الشكل ٢)[1]. هذا التباطؤ أكبر بكثير مما تم تقييمه قبل شهر واحد فقط، حيث تم تنقيح الأرقام السابقة لشهر مايو ويونيو بشكل كبير[2]. ولكن لا يبدو أن التباطؤ في نمو الوظائف قد فتح هامشا كبيرا من الركود في سوق العمل – وهي نتيجة نريد تجنبها. يبلغ معدل البطالة، في حين ارتفع في يوليو، مستوى منخفض تاريخيا بنسبة ٤.٢٪ وكان مستقرا على نطاق واسع خلال العام الماضي. كما أن المؤشرات الأخرى لظروف سوق العمل لم تتغير كثيرا أو خففت بشكل متواضع فقط، بما في ذلك ترك العمل، وتسريح العمال، ونسبة الشواغر إلى البطالة، ونمو الأجور الاسمية. خفف عرض العمالة بما يتماشى مع الطلب، مما أدى إلى انخفاض حاد في معدل "التعادل" لخلق فرص العمل اللازمة للحفاظ على معدل البطالة ثابتا. في الواقع، تباطأ نمو القوى العاملة

Figure 2: Nonfarm Payroll Gains

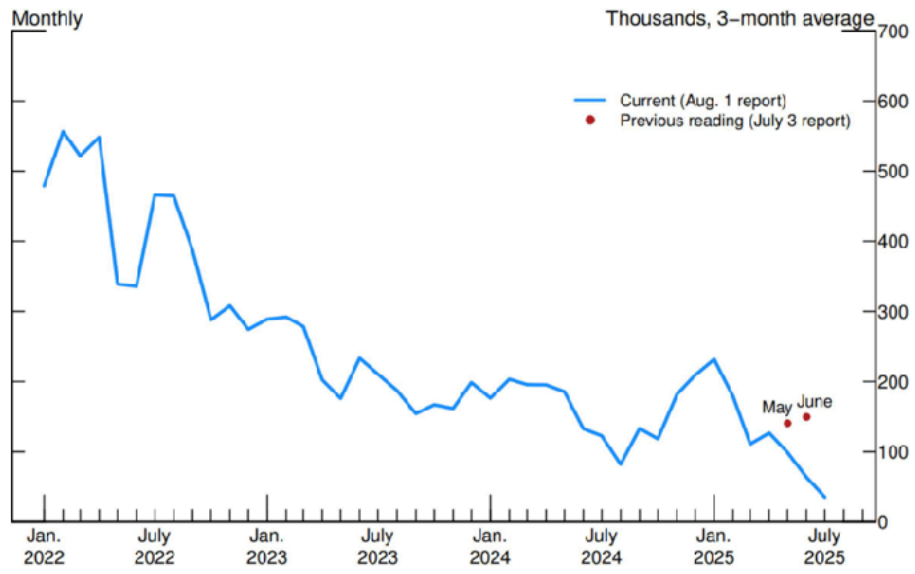

Note: Seasonally adjusted. The red dots reflect the May (140.67) and June (149.67) readings as of the employment report released July 3. Values reported are a three-month moving average.

Source: Bureau of Labor Statistics, All Employees, Total Nonfarm, retrieved from FRED, Federal Reserve Bank of St. Louis.

اعتبارا من مارس 2025، استنادا إلى بيانات من التعداد الفصلي للتوظيف والأجور. تشير البيانات المتاحة حتى الآن إلى أن مستوى كشوف المرتبات غير الزراعية سيتم تنقيحه ماديا. سيتم دمج المراجعة المرجعية النهائية في بيانات التوظيف الشهرية في فبراير 2026.

[2] انتشر إجمالي التنقيح الهبوطي البالغ 258،000 بين مايو ويونيو عبر صناعات القطاع الخاص وكذلك العمالة الحكومية والمحلية، ولا سيما التعليم، وعكست معلومات إضافية من المؤسسات التي شملها الاستطلاع وإعادة تقدير العوامل الموسمية.

بشكل كبير هذا العام مع الانخفاض الحاد في الهجرة، وانخفض معدل مشاركة القوى العاملة في الأشهر الأخيرة.

بشكل عام، في حين يبدو أن سوق العمل في حالة توازن، إلا أنه نوع غريب من التوازن ينتج عن تباطؤ ملحوظ في كل من العرض والطلب على العمال. يشير هذا الوضع غير العادي إلى أن مخاطر الهبوط على التوظيف آخذة في الارتفاع. وإذا تحققت هذه المخاطر، فيمكنها القيام بذلك بسرعة في شكل تسريح أعلى بشكل حاد وارتفاع البطالة.

في الوقت نفسه، تباطأ نمو الناتج المحلي الإجمالي بشكل ملحوظ في النصف الأول من هذا العام إلى وتيرة ١.٢٪، أي ما يقرب من نصف وتيرة ٢.٥٪ في عام ٢٠٢٤ (الشكل ٣). يعكس الانخفاض في النمو إلى حد كبير تباطؤا في الإنفاق الاستهلاكي. كما هو الحال مع سوق العمل، من المرجح أن يعكس بعض التباطؤ في الناتج المحلي الإجمالي تباطؤ نمو العرض أو الناتج المحتمل.

Figure 3: Real GDP

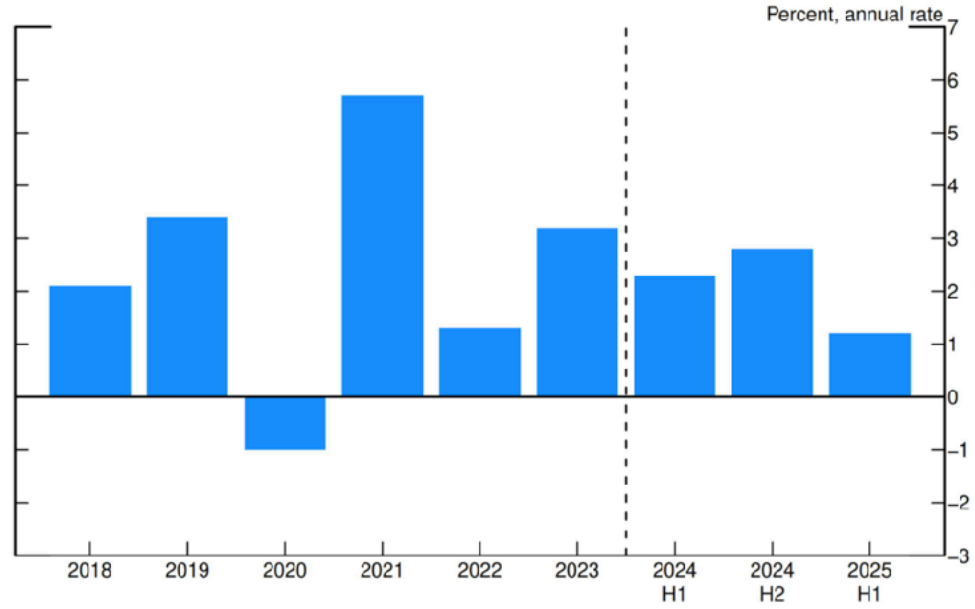

Note: Percent change from preceding period. The vertical line separates yearly GDP data from half-yearly GDP data. Annual GDP values represent Q4:Q4 comparisons, and half-year GDP values represent Q4:Q2 and Q2:Q4 comparisons. Seasonally adjusted.

Source: Bureau of Economic Analysis, Real Gross Domestic Product, retrieved from FRED, Federal Reserve Bank of St. Louis.

بالانتقال إلى التضخم، بدأت التعريفات الجمركية المرتفعة في رفع الأسعار في بعض فئات السلع. تشير التقديرات المستندة إلى أحدث البيانات المتاحة إلى أن إجمالي أسعار PCE ارتفع بنسبة ٢.٦٪ خلال الاثني عشر شهرا المنتهية في يوليو. باستثناء فئات الغذاء والطاقة المتقلبة، ارتفعت أسعار PCE

الأساسية بنسبة ٢.٩٪، أي أعلى من مستواها قبل عام. ضمن الجوهر، ارتفعت أسعار السلع بنسبة ١.١٪ على مدى الاثني عشر شهرا الماضية، وهو تحول ملحوظ عن الانخفاض المتواضع الذي شوهد على مدار عام ٢٠٢٤. على النقيض من ذلك، لا يزال تضخم خدمات الإسكان في اتجاه هبوطي، ولا يزال تضخم الخدمات غير الإسكاني يعمل عند مستوى أعلى قليلا مما كان متسقا تاريخيا مع تضخم ٢٪ (الشكل ٤)[1].

Figure 4: Price Indexes for Components of Core PCE Inflation

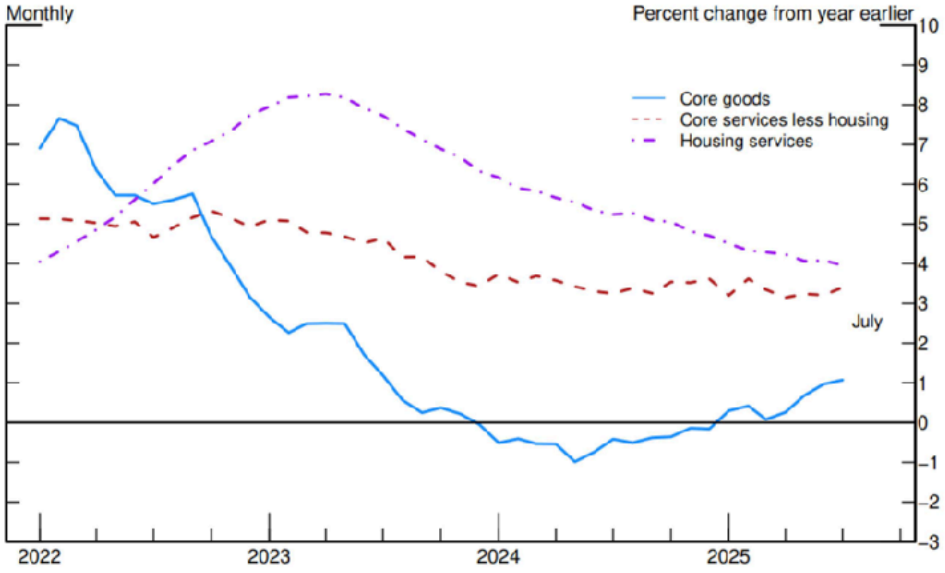

Note: Core goods inflation is the change in the personal consumption expenditures (PCE) price index excluding energy and food. Core services inflation is the change in the PCE price index excluding energy services. The data for July 2025 are estimates based on consumer price index and producer price index data.

آثار التعريفات الجمركية على أسعار المستهلك واضحة الآن. نتوقع أن تتراكم هذه الآثار خلال الأشهر المقبلة، مع عدم يقين كبير بشأن التوقيت والمبالغ. السؤال المهم بالنسبة للسياسة النقدية هو ما إذا كانت هذه الزيادات في الأسعار من المرجح أن تزيد ماديا من خطر حدوث مشكلة تضخم مستمرة. الحالة الأساسية المعقولة هي أن الآثار ستكون قصيرة الأجل نسبيا – وهو تحول لمرة واحدة في مستوى الأسعار. بالطبع، "لمرة واحدة" لا تعني "كل مرة واحدة". سيستمر الأمر في أن تستغرق الزيادات في التعريفات

[1] باستخدام مؤشر أسعار المستهلك وغيره من المعلومات، بلغ تقدير مساهمة خدمات الإسكان في التضخم الأساسي في 12 شهرا في يوليو 0.7 نقطة مئوية، في حين ساهمت الخدمات الأساسية باستثناء الإسكان بنسبة 2.0 نقطة مئوية. ولا تزال المساهمة من كل فئة من هذه الفئات أعلى قليلا من متوسطها خلال الفترة 2002-2007، التي بلغ خلالها متوسط التضخم الأساسي في PCE حوالي 2 في المائة. وعلى النقيض من ذلك، كانت مساهمة السلع الأساسية في التضخم الأساسي في PCE لمدة 12 شهرا في يوليو حوالي 0.25 نقطة مئوية، مقارنة بمتوسط الفترة 2002-2007 البالغ -0.25 نقطة مئوية.

الجمركية بعض الوقت لتشق طريقها من خلال سلاسل التوريد وشبكات التوزيع. علاوة على ذلك، تستمر معدلات التعريفات الجمركية في التطور، مما قد يطيل عملية التكيف.

ومع ذلك، من الممكن أيضا أن يؤدي الضغط التصاعدي على الأسعار من التعريفات الجمركية إلى حفز ديناميكية تضخم أكثر ديمومة، وهذا خطر يجب تقييمه وإدارته. أحد الاحتمالات هو أن العمال، الذين يرون انخفاضا في دخلهم الحقيقي بسبب ارتفاع الأسعار، والطلب والحصول على أجور أعلى من أصحاب العمل، مما يؤدي إلى ديناميات سلبية لأسعار الأجور. بالنظر إلى أن سوق العمل ليس ضيقا بشكل خاص ويواجه مخاطر هبوطية متزايدة، فإن هذه النتيجة لا تبدو محتملة.

احتمال آخر هو أن توقعات التضخم يمكن أن ترتفع، مما يسحب التضخم الفعلي معها. كان التضخم أعلى من هدفنا لأكثر من أربع سنوات ولا يزال مصدر قلق بارز للأسر والشركات. ومع ذلك، يبدو أن مقاييس توقعات التضخم على المدى الطويل، كما هو موضح في التدابير القائمة على السوق والمسح، لا تزال راسخة ومتسقة مع هدفنا للتضخم على المدى الطويل البالغ ٢٪.

بالطبع، لا يمكننا اعتبار استقرار توقعات التضخم أمرا مفروغا منه. مهما حدث، لن نسمح بزيادة لمرة واحدة في مستوى الأسعار لتصبح مشكلة تضخم مستمرة.

ما هي الآثار المترتبة على السياسة النقدية؟ على المدى القريب، تميل المخاطر على التضخم إلى الاتجاه الصعودي، والمخاطر على التوظيف إلى الجانب السلبي – وهو وضع صعب. عندما تكون أهدافنا في حالة توتر مثل هذا، يدعونا إطارنا إلى تحقيق التوازن بين جانبي ولايتنا المزدوجة. معدل سياستنا الآن ١٠٠ نقطة أساس أقرب إلى الحياد مما كان عليه قبل عام، ويسمح لنا استقرار معدل البطالة وتدابير سوق العمل الأخرى بالمضي قدما بعناية ونحن ننظر في التغييرات في موقف سياستنا. ومع ذلك، مع وجود السياسة في منطقة تقييدية، قد تبرر التوقعات الأساسية والتوازن المتغير للمخاطر تعديل موقفنا السياسي.

السياسة النقدية ليست على مسار محدد مسبقا. سيتخذ أعضاء اللجنة الفيدرالية للسوق المفتوحة هذه القرارات، استنادا فقط إلى تقييمهم للبيانات وآثارها على التوقعات الاقتصادية وتوازن المخاطر. لن ننحرف أبدا عن هذا النهج.

تطور إطار السياسة النقدية

بالانتقال إلى موضوعي الثاني، فإن إطار سياستنا النقدية مبني على الأساس الثابت لولايتنا من الكونغرس

لتعزيز أقصى قدر من العمالة والأسعار المستقرة للشعب الأمريكي. ما زلنا ملتزمين تماما بالوفاء بولايتها القانونية، وستدعم التنقيحات التي أدخلت على إطارنا هذه المهمة عبر مجموعة واسعة من الظروف الاقتصادية. يصف بياننا المنقح بشأن الأهداف طويلة الأجل واستراتيجية السياسة النقدية، الذي نشير إليه باسم بيان توافق الآراء، كيف نسعى إلى تحقيق أهدافنا المزدوجة الولاية. إنه مصمم لإعطاء الجمهور إحساسا واضحا بكيفية تفكيرنا في السياسة النقدية، وهذا الفهم مهم لكل من الشفافية والمساءلة، ولجعل السياسة النقدية أكثر فعالية.

التغييرات التي أجريناها في هذه المراجعة هي تقدم طبيعي، ترتكز على فهمنا المتطور باستمرار لاقتصادنا. ونواصل البناء على البيان الأولي لتوافق الآراء الذي اعتمد في عام ٢٠١٢ تحت قيادة الرئيس بن برنانكي. البيان المنقح اليوم هو نتيجة المراجعة العامة الثانية لإطارنا، الذي نجريه على فترات خمس سنوات. تضمنت مراجعة هذا العام ثلاثة عناصر: أحداث بنك الاحتياطي الفيدرالي يستمع في البنوك الاحتياطية في جميع أنحاء البلاد، ومؤتمر بحثي رئيسي، ومناقشات ومداولات صانعي السياسات، بدعم من تحليل الموظفين، في سلسلة من اجتماعات اللجنة الفيدرالية للسوق المفتوحة[1].

عند اقتراب استعراض هذا العام، كان الهدف الرئيسي هو التأكد من أن إطارنا مناسب عبر مجموعة واسعة من الظروف الاقتصادية. وفي الوقت نفسه، يجب أن يتطور الإطار مع التغيرات في هيكل الاقتصاد وفهمنا لتلك التغييرات. قدم الكساد الكبير تحديات مختلفة عن تحديات التضخم الكبير والاعتدال العظيم، والتي بدورها تختلف عن تلك التي نواجهها اليوم[2].

في وقت المراجعة الأخيرة، كنا نعيش في حالة طبيعية جديدة، تتميز بقرب أسعار الفائدة من الحد الأدنى الفعال (ELB)، إلى جانب انخفاض النمو، وانخفاض التضخم، ومنحنى فيليبس المسطح جدا – مما يعني أن التضخم لم يكن مستجيبا جدا للركود في الاقتصاد[3]. بالنسبة لي، فإن الإحصائية التي تلتقط

---

[1] لمزيد من التفاصيل، راجع المعلومات المتاحة على الموقع الإلكتروني للمجلس على https:// www.federalreserve.gov/monetarypolicy/review-of-monetary-policy-strategy-tools-and-communications-2025.htm.

[2] انظر جيروم إتش. باول (2019)، "تحديات السياسة النقدية"، خطاب ألقاه في "تحديات السياسة النقدية"، وهي ندوة برعاية بنك الاحتياطي الفيدرالي في مدينة كانساس، عقدت في جاكسون هول، ويو، 23 أغسطس.

[3] انظر فرانسوا غوريو، بنيامين ك. يوهانسن، وديفيد لوبيز ساليدو (2025)، "أصول وهيكل ونتائج مراجعة الاحتياطي الفيدرالي 2019-2020 لإطار السياسة النقدية"، سلسلة مناقشة المالية والاقتصاد 2025-065 (واشنطن: مجلس محافظي نظام الاحتياطي الفيدرالي، أغسطس).

تلك الحقبة هي أن سعر سياستنا كان عالقا في ELB لمدة سبع سنوات طويلة بعد بداية الأزمة المالية العالمية (GFC) في أواخر عام ٢٠٠٨ . سيتذكر الكثيرون هنا النمو البطيء والتعافي البطيء بشكل مؤلم لتلك الحقبة. يبدو من المحتمل جدا أنه إذا شهد الاقتصاد حتى انكماشا خفيفا، فإن سعر سياستنا سيعود إلى ELB بسرعة كبيرة، وربما لفترة طويلة أخرى. يمكن أن تنخفض توقعات التضخم والتضخم في اقتصاد ضعيف، مما يرفع أسعار الفائدة الحقيقية حيث تم تثبيت الأسعار الاسمية بالقرب من الصفر. من شأن ارتفاع المعدلات الحقيقية أن يؤثر أكثر على نمو الوظائف ويعزز الضغط الهبوطي على التضخم وتوقعات التضخم، مما يؤدي إلى ديناميكية سلبية.

كان يُعتقد أن الظروف الاقتصادية التي جلبت سعر الفائدة إلى السياسة إلى ELB ودفعت التغييرات الإطارية لعام ٢٠٢٠ متجذرة في العوامل العالمية البطيئة الحركة التي ستستمر لفترة طويلة – وربما كانت قد فعلت ذلك، إن لم يكن للوباء[1] . تضمن بيان توافق الآراء لعام ٢٠٢٠ العديد من الميزات التي تناولت المخاطر المتعلقة ب ELB التي أصبحت بارزة بشكل متزايد على مدى العقدين السابقين. أكدنا على أهمية ترسيخ توقعات التضخم على المدى الطويل لدعم كل من استقرار الأسعار وأهدافنا القصوى للعمالة. بالاعتماد على أدبيات واسعة النطاق حول استراتيجيات التخفيف من المخاطر المرتبطة ب ELB، اعتمدنا استهداف متوسط التضخم المرن – وهي استراتيجية "تعويض" لضمان بقاء توقعات التضخم راسخة بشكل جيد حتى مع قيود ELB[2]. على وجه الخصوص، قلنا إنه بعد الفترات التي كان

[1] تناقش ورقة عام 2020 بقلم كالدارا وآخرون العوامل الهيكلية وراء التطور البطيء للتغيرات في المعدل الطبيعي للبطالة، ونمو الإنتاجية الاتجاهية، ومعدل الفائدة الطبيعي، وميل منحنى فيليبس؛ انظر داريو كالدارا، وإتيان غانيون، وإنريكي مارتينيز غارسيا، وكريستوفر جي. نيلي (2020)، "السياسة النقدية والأداء الاقتصادي منذ الأزمة المالية"، سلسلة مناقشة المالية والاقتصاد 2020-065 (واشنطن: مجلس محافظي نظام الاحتياطي الفيدرالي، أغسطس).

[2] انظر ديفيد ريفشنايدر وجون سي. ويليامز (2000)، "ثلاثة دروس للسياسة النقدية في عصر التضخم المنخفض"، مجلة المال والائتمان والخدمات المصرفية، المجلد. 32 (نوفمبر)، ص. 936-66؛ مايكل تي كيلي وجون إم. روبرتس (2017)، "السياسة النقدية في عالم أسعار الفائدة المنخفضة (PDF)،" أوراق بروكينغز حول النشاط الاقتصادي، الربيع، الصفحات 317-72؛ جيمس هيبدن، إدوارد ب. هيرست، جيني تانغ، جورجيو توبا، وفابيان وينكلر (2020)، "ما مدى قوة استراتيجيات المكياج للافتراضات البديلة الرئيسية؟" سلسلة مناقشات التمويل والاقتصاد 2020-069 (واشنطن: مجلس محافظي نظام الاحتياطي الفيدرالي، أغسطس)؛ وبن س. برنانكي ومايكل تي كيلي وجون إم. روبرتس (2019)، "استراتيجيات السياسة النقدية لبيئة منخفضة السعر"، أوراق وإجراءات *AEA*، المجلد. 109 (مايو)، ص 421-26. في متوسط استهداف التضخم، انظر توماس م. ميرتنز وجون سي. ويليامز (2019)، "أطر السياسة النقدية والحد الأدنى الفعال لأسعار الفائدة"، أوراق ووقائع *AEA*، المجلد. 109 (مايو)، ص 427-32.

فيها التضخم أقل باستمرار من ٢٪، من المرجح أن تهدف السياسة النقدية المناسبة إلى تحقيق التضخم بشكل معتدل أعلى من ٢٪ لبعض الوقت.

في هذه الحالة، بدلا من انخفاض التضخم و ELB، جلبت إعادة فتح ما بعد الوباء أعلى تضخم منذ ٤٠ عاما للاقتصادات في جميع أنحاء العالم. مثل معظم البنوك المركزية الأخرى ومحللي القطاع الخاص، اعتقدنا خلال نهاية عام ٢٠٢١ أن التضخم سيهدأ بسرعة إلى حد ما دون تشديد حاد في موقف سياستنا (الشكل ٥)[1]. عندما أصبح من الواضح أن هذا لم يكن هو الحال، استجبنا بقوة، ورفعنا سعر

Figure 5: Forecasts Made in December 2021

	2021 Q4/Q4 core inflation	2022 Q4/Q4 core inflation	End-2022 policy rate
SEP median	4.4%	2.7%	.9%
Blue Chip consensus	4.4%	2.6%	.5%*
Primary Dealer median	4.4%	2.5%	.75%

Note: SEP is Summary of Economic Projections.

* Blue Chip reports projections of the 3-month T-bill rate in the fourth quarter.

Source: Federal Reserve Board; Blue Chip; Federal Reserve Bank of New York.

سياستنا بنسبة ٥.٣٥ نقطة مئوية على مدى ١٦ شهرا. ساهم هذا الإجراء، إلى جانب تخفيف اضطرابات الإمدادات الوبائية، في اقتراب التضخم من هدفنا دون الارتفاع المؤلم في البطالة الذي رافق الجهود السابقة لمواجهة ارتفاع التضخم.

عناصر بيان توافق الآراء المنقح

نظر استعراض هذا العام في كيفية تطور الظروف الاقتصادية على مدى السنوات الخمس الماضية. خلال هذه الفترة، رأينا أن حالة التضخم يمكن أن تتغير بسرعة في مواجهة الصدمات الكبيرة. بالإضافة إلى

[1] انظر إيكاترينا بينيفا ودانيال فيلار وجيريمي رود (2025)، "بأثر رجعي على أخطاء توقعات التضخم لموظفي مجلس الإدارة منذ عام 2019"، سلسلة مناقشة المالية والاقتصاد 2025-069 (واشنطن: مجلس محافظي نظام الاحتياطي الفيدرالي، أغسطس).

ذلك، أصبحت أسعار الفائدة الآن أعلى بكثير مما كان عليه الحال خلال الحقبة بين GFC والوباء. مع التضخم فوق الهدف، فإن معدل سياستنا مقيد – بشكل متواضع، من وجهة نظري. لا يمكننا أن نقول على وجه اليقين أين ستستقر الأسعار على المدى الطويل، ولكن مستواها المحايد قد يكون الآن أعلى مما كان عليه خلال عام ٢٠١٠، مما يعكس التغيرات في الإنتاجية والديموغرافيا والسياسة المالية والعوامل الأخرى التي تؤثر على التوازن بين الادخار والاستثمار (الشكل ٦) خلال المراجعة، ناقشنا كيف أن تركيز

Figure 6: Longer-Run Federal Funds Rate: Summary of Economic Projections and Survey of Primary Dealers

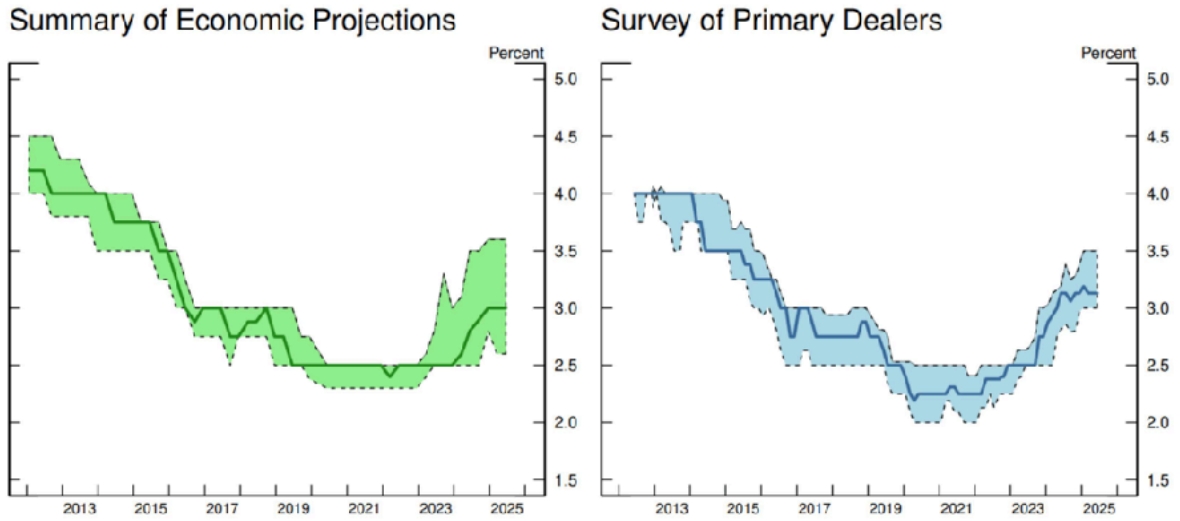

Note: The green shading is the central tendency from the Summary of Economic Projections. The blue shading represents the 25th to 75th percentile of responses from the Survey of Primary Dealers.

Source: Federal Reserve Board; Federal Reserve Bank of New York.

بيان عام ٢٠٢٠ على ELB قد يكون قد عقد اتصالات حول استجابتنا لارتفاع التضخم. وخلصنا إلى أن التركيز على مجموعة محددة بشكل مفرط من الظروف الاقتصادية ربما أدى إلى بعض الارتباك، ونتيجة لذلك، أجرينا عدة تغييرات هامة على بيان توافق الآراء لتعكس تلك البصيرة.

أولا، أزلنا اللغة التي تشير إلى أن ELB كانت سمة مميزة للمشهد الاقتصادي. بدلا من ذلك، لاحظنا أن "استراتيجيتنا للسياسة النقدية مصممة لتعزيز أقصى قدر من العمالة والأسعار المستقرة عبر مجموعة واسعة من الظروف الاقتصادية" . لا تزال صعوبة العمل بالقرب من ELB مصدر قلق محتمل، ولكنها ليست محور تركيزنا الأساسي. ويكرر البيان المنقح أن اللجنة مستعدة لاستخدام مجموعتها الكاملة من

أدواتها لتحقيق أهدافها المتعلقة بالحد الأقصى من العمالة واستقرار الأسعار، لا سيما إذا كان سعر الفائدة على الأموال الفيدرالية مقيدا من قبل ELB.

ثانيا، عدنا إلى إطار استهداف التضخم المرن وألغينا استراتيجية "المكياج". كما اتضح، أثبتت فكرة تجاوز التضخم المتعمد والمعتدل أنها غير ذات صلة. لم يكن هناك شيء متعمد أو معتدل حول التضخم الذي وصل بعد بضعة أشهر من الإعلان عن تغييراتنا لعام ٢٠٢٠ على بيان الإجماع، كما اعترفت علنا في عام ٢٠٢١[1].

كانت توقعات التضخم الراسخة حاسمة لنجاحنا في خفض التضخم دون زيادة حادة في البطالة. تعزز التوقعات الراسخة عودة التضخم إلى الهدف عندما تدفع الصدمات السلبية التضخم إلى الارتفاع، وتحد من خطر الانكماش عندما يضعف الاقتصاد[2]. علاوة على ذلك، فإنها تسمح للسياسة النقدية بدعم الحد الأقصى من العمالة في حالات الانكماش الاقتصادي دون المساس باستقرار الأسعار. يؤكد بياننا المنقح التزامنا بالعمل بقوة لضمان أن تظل توقعات التضخم على المدى الطويل راسخة بشكل جيد، لصالح كلا الجانبين من ولايتنا المزدوجة. كما يشير إلى أن "استقرار الأسعار ضروري لاقتصاد سليم ومستقر ويدعم رفاهية جميع الأمريكيين". جاء هذا الموضوع بصوت عال وواضح في فعاليات Fed Listens[3].

كانت السنوات الخمس الماضية تذكيرا مؤلما بالصعوبات التي يفرضها التضخم المرتفع، وخاصة على الأقل قدرة على تلبية تكاليف الضروريات المرتفعة.

ثالثا، قال بياننا لعام ٢٠٢٠ إننا سنخفف من "الأوجهة"، بدلا من "الانحرافات"، عن الحد الأقصى من العمالة. عكس استخدام "العجز" البصيرة القائلة بأن تقييماتنا في الوقت الفعلي للمعدل الطبيعي للبطالة – وبالتالي "الحد الأقصى للعمالة" – غير مؤكدة إلى حد كبير[4]. تميزت السنوات الأخيرة من

---

[1] انظر إينا هاجديني، آدم شابيرو، أ. لي سميث، ودانيال فيلار (2025)، "التضخم منذ الوباء: الدروس والتحديات"، سلسلة مناقشة المالية والاقتصاد 2025-070 (واشنطن: مجلس محافظي نظام الاحتياطي الفيدرالي، أغسطس).
انظر أيضا، على سبيل المثال، جيروم إتش. باول (2021)، "نسخة من المؤتمر الصحفي للرئيس باول (PDF)،" 15 ديسمبر.

[2] شاهد هيس تشونغ وكالوم جونز وأنطوان ليبيتيت وفرناندو إم. مارتن (2025)، "آثار ديناميات التضخم على استراتيجية السياسة النقدية"، سلسلة مناقشة المالية والاقتصاد 2025-072 (واشنطن: مجلس محافظي نظام الاحتياطي الفيدرالي، أغسطس).

[3] للحصول على معلومات إضافية، راجع تقرير *Fed Listens: Perspectives from the Public*، الذي يلخص أحداث *Fed Listens* العشرة التي استضافها المجلس وبنوك الاحتياطي الفيدرالي خلال عام 2025.

[4] انظر كريستوفر فوت، شيجيرو فوجيتا، أماندا ميشو، وجوشوا مونتيس (2025)، "تقييم الحد الأقصى للعمالة"، سلسلة مناقشة المالية والاقتصاد 2025-067 (واشنطن: مجلس محافظي نظام الاحتياطي الفيدرالي، أغسطس).

انتعاش ما بعد GFC بالعمالة التي تعمل لفترة طويلة فوق التقديرات السائدة لمستواها المستدام، إلى جانب التضخم الذي يقل باستمرار عن هدفنا البالغ ٢٪. في حالة عدم وجود ضغوط تضخمية، قد لا يكون من الضروري تشديد السياسة استنادا فقط إلى تقديرات غير مؤكدة في الوقت الفعلي للمعدل الطبيعي للبطالة[1].

لا يزال لدينا هذا الرأي، ولكن استخدامنا لمصطلح "العجز" لم يفسر دائما على النحو المقصود، مما أثار تحديات الاتصالات. على وجه الخصوص، لم يكن المقصود من استخدام "الأوجه القصور" التزاما بالاستباق بشكل دائم أو تجاهل ضيق سوق العمل. وبناء على ذلك، أزلنا "أوجه القصور" من بياننا. بدلا من ذلك، تنص الوثيقة المنقحة الآن بشكل أكثر دقة على أن "اللجنة تدرك أن العمالة قد تتجاوز في بعض الأحيان التقييمات في الوقت الفعلي للحد الأقصى للعمالة دون أن تخلق بالضرورة مخاطر على استقرار الأسعار". بالطبع، من المرجح أن يكون هناك ما يبرر اتخاذ إجراء استباقي إذا كان الضيق في سوق العمل أو عوامل أخرى يشكل مخاطر على استقرار الأسعار.

يشير البيان المنقح أيضا إلى أن الحد الأقصى من العمالة هو "أعلى مستوى من العمالة يمكن تحقيقه على أساس مستدام في سياق استقرار الأسعار". يؤكد هذا التركيز على تعزيز سوق عمل قوي على المبدأ القائل بأن "تحقيق أقصى قدر من العمالة بشكل دائم يعزز الفرص والفوائد الاقتصادية واسعة النطاق لجميع الأمريكيين". عززت التعليقات التي تلقيناها في فعاليات Fed Listens قيمة سوق العمل القوي للأسر الأمريكية وأرباب العمل والمجتمعات.

رابعا، تمشيا مع إزالة "العجز"، أجرينا تغييرات لتوضيح نهجنا في الفترات التي لا تكون فيها أهدافنا في التوظيف والتضخم متكاملة. في هذه الظروف، سنتبع نهجا متوازنا في الترويج لها. يتماشى البيان المنقح الآن بشكل أوثق مع اللغة الأصلية لعام ٢٠١٢. ونأخذ في الاعتبار مدى الخروج عن أهدافنا والآفاق الزمنية المختلفة المحتملة التي من المتوقع أن يعود كل منها إلى مستوى يتسق مع ولايتنا المزدوجة. توجه هذه المبادئ قراراتنا السياسية اليوم، كما فعلت خلال الفترة ٢٠٢٢–٢٠٢٤، عندما كان الخروج عن هدفنا للتضخم بنسبة ٢٪ هو الشاغل الغالب.

---

[1] انظر برنت بونديك وإيزابيل كايرو ونيكولاس بيتروسكي نادو (2025)، "ديناميات سوق العمل، مقايضات السياسة النقدية، ونهج النقص في متابعة الحد الأقصى من العمالة"، سلسلة مناقشة المالية والاقتصاد 2025-068 (واشنطن: مجلس محافظي نظام الاحتياطي الفيدرالي، أغسطس).

بالإضافة إلى هذه التغييرات، هناك قدر كبير من الاستمرارية مع البيانات السابقة. تستمر الوثيقة في شرح كيفية تفسيرنا للولاية التي منحنا إياها الكونغرس وتصف إطار السياسة الذي نعتقد أنه سيعزز على أفضل وجه الحد الأقصى من العمالة واستقرار الأسعار. ما زلنا نعتقد أن السياسة النقدية يجب أن تكون تطلعية وأن تنظر في التأخر في آثارها على الاقتصاد. لهذا السبب، تعتمد إجراءات سياستنا على التوقعات الاقتصادية وتوازن المخاطر على تلك التوقعات. ما زلنا نعتقد أن تحديد هدف رقمي للتوظيف أمر غير حكيم، لأن الحد الأقصى لمستوى التوظيف غير قابل للقياس بشكل مباشر ويتغير بمرور الوقت لأسباب لا علاقة لها بالسياسة النقدية.

نواصل أيضا النظر إلى معدل التضخم على المدى الطويل البالغ ٢٪ على أنه الأكثر اتساقا مع أهدافنا ذات الولاية المزدوجة. نعتقد أن التزامنا بهذا الهدف هو عامل رئيسي يساعد في الحفاظ على توقعات التضخم على المدى الطويل راسخة بشكل جيد. أظهرت التجربة أن التضخم بنسبة ٢٪ منخفض بما يكفي لضمان أن التضخم ليس مصدر قلق في صنع القرار في الأسر المعيشية والتجارية مع تزويد البنك المركزي ببعض المرونة السياسية لتوفير أماكن الإقامة أثناء فترات الركود الاقتصادي.

وأخيرا، احتفظ بيان الإجماع المنقح بالتزامنا بإجراء مراجعة عامة كل خمس سنوات تقريبا. لا يوجد شيء سحري حول وتيرة خمس سنوات. يسمح هذا التردد لصانعي السياسات بإعادة تقييم السمات الهيكلية للاقتصاد والتفاعل مع الجمهور والممارسين والأكاديميين بشأن أداء إطارنا. كما أنه يتسق مع العديد من الأقران العالميين.

باول يفسح المجال لخفض السعر

بنك الاحتياطي الفيدرالي يقتل "متوسط التضخم" الذي يستهدف ذلك تسبب في الكثير من الأضرار عندما احتدم التضخم

Wolf Richter

بنك الاحتياطي الفيدرالي "المضي قدما بعناية" في التغييرات في موقف السياسة وسط مخاوف كبيرة بشأن ارتفاع التضخم.

كان لخطاب باول اليوم في مؤتمر جاكسون هول مكونان رئيسيان: السياسة النقدية قصيرة الأجل وعلى المدى الطويل، إطار السياسة النقدية الجديد لمجلس الاحتياطي الفيدرالي.

السياسة النقدية: "قد يبرر تحول توازن المخاطر تعديل موقف سياستنا"، ولكن "بعناية".

أفسح باول المجال لخفض أسعار الفائدة في سبتمبر، حيث "يبدو أن رصيد المخاطر يتحول" إلى مخاوف بشأن سوق العمل.

ولكن تم تخفيفه بالكثير من المخاوف بشأن التضخم، بما في ذلك توقعه بأن مؤشر أسعار PCE الأساسي لمدة ١٢ شهرا لشهر يوليو، الذي سيتم إصداره في غضون أسبوع، سيتسارع إلى ٢.٩٪.

إن خفض أسعار الفائدة مع تسارع التضخم هو شأن حساس يمكن أن يخيف سوق السندات ويرفع أسعار الفائدة طويلة الأجل – وهو بالضبط ما حدث في عام ٢٠٢٤ عندما خفض بنك الاحتياطي الفيدرالي بمقدار ١٠٠ نقطة أساس وارتفعت العوائد طويلة الأجل بأكثر من ١٠٠ نقطة أساس.

لذلك وضع باول سيناريو "بعناية" لخفض سعر الفائدة، بدلا من سلسلة عدوانية من تخفيضات أسعار الفائدة. قال: "على المدى القريب، تميل مخاطر التضخم إلى الاتجاه الصعودي، والمخاطر على التوظيف إلى الجانب السلبي – وهو وضع صعب. عندما تكون أهدافنا في حالة توتر مثل هذا، يدعونا إطارنا إلى تحقيق التوازن بين جانبي ولايتنا المزدوجة.

[1] Wolf Richter, Powell Makes Room for Rate Cut. Fed Kills “Average Inflation” Targeting that Caused so Much Damage when Inflation Raged, Aug 22, 2025, Link.

"أصبح معدل سياستنا الآن ١٠٠ نقطة أساس أقرب إلى الحياد مما كان عليه قبل عام، ويسمح لنا استقرار معدل البطالة وتدابير سوق العمل الأخرى بالمضي قدما بعناية ونحن ننظر في التغييرات في موقف سياستنا".

"ومع ذلك، مع وجود السياسة في منطقة مقيدة، قد تبرر التوقعات الأساسية والتوازن المتغير للمخاطر تعديل موقفنا السياسي".

كان هذا "قد يبرر تعديل موقف سياستنا" هو كل ما أراد السوق سماعه. تم إصدار نص الخطاب قبل أن يقرأه باول في المؤتمر، وردت ألغوس التجارية على النص على الفور، وحتى قبل أن يبدأ باول في التحدث، قفزت الأسهم وانخفض العائد لمدة ١٠ سنوات.

واعترف بالصعوبات التي يواجهها بنك الاحتياطي الفيدرالي بسبب مزيج ضعف نمو سوق العمل وارتفاع التضخم.

جزء من معادلة سوق العمل هو انخفاض المعروض من العمالة بسبب سياسات الهجرة. لذلك، قال باول: "لا يبدو أن التباطؤ في نمو الوظائف قد فتح هامشا كبيرا من الركود في سوق العمل". سيظهر هذا الركود في سوق العمل في معدلات البطالة المرتفعة، على سبيل المثال، ولكن معدل البطالة ظل "منخفضا تاريخيا" (بين ٤.٠٪ و ٤.٢٪ منذ مايو ٢٠٢٤).

قال: "لقد خففت عروض العمالة بما يتماشى مع الطلب، مما أدى إلى انخفاض حاد في معدل "التعادل" لخلق فرص العمل اللازمة للحفاظ على معدل البطالة ثابتا".

"إنه نوع غريب من التوازن ينتج عن تباطؤ ملحوظ في كل من العرض والطلب على العمال". يشير هذا الوضع غير العادي إلى أن مخاطر الهبوط على التوظيف آخذة في الارتفاع. وإذا تحققت هذه المخاطر، فيمكنها القيام بذلك بسرعة في شكل تسريح أعلى بشكل حاد وارتفاع معدلات البطالة".

ولكن بعد ذلك كان هناك بعض التنفس الثقيل حول التضخم: "ومع ذلك، من الممكن أيضا أن يؤدي الضغط التصاعدي على الأسعار من التعريفات الجمركية إلى حفز ديناميكية تضخم أكثر ديمومة، وهذا خطر يجب تقييمه وإدارته".

"أحد الاحتمالات هو أن العمال، الذين يرون انخفاض دخلهم الحقيقي بسبب ارتفاع الأسعار والطلب والحصول على أجور أعلى من أصحاب العمل، مما يؤدي إلى ديناميات الأجور السلبية. بالنظر إلى أن سوق العمل ليس ضيقا بشكل خاص ويواجه مخاطر هبوطية متزايدة، فإن هذه النتيجة لا تبدو محتملة.

"احتمال آخر هو أن توقعات التضخم يمكن أن ترتفع، مما يسحب التضخم الفعلي معها". كان التضخم أعلى من هدفنا لأكثر من أربع سنوات ولا يزال مصدر قلق بارز للأسر والشركات".

"مهما حدث، لن نسمح بزيادة لمرة واحدة في مستوى الأسعار لتصبح مشكلة تضخم مستمرة".

إطار السياسة النقدية: استهداف "متوسط التضخم" ميت.

على مدى الأشهر الماضية، أجرى بنك الاحتياطي الفيدرالي مراجعة داخلية ل "إطار" سياسته النقدية، كما تعهد بالقيام بذلك كل خمس سنوات. هذا الإطار عبارة عن مجموعة من المبادئ التوجيهية لقرارات السياسة النقدية للجنة الفيدرالية للسوق المفتوحة. اليوم، قدم باول "بيان عام ٢٠٢٥ الجديد الناتج بشأن الأهداف طويلة الأجل واستراتيجية السياسة النقدية" الذي أقرته اللجنة الفيدرالية للسوق المفتوحة بالإجماع.

أهم تغيير في الإطار الجديد هو القضاء على استهداف "متوسط التضخم"، وهي استراتيجية بغيضة تم إنشاؤها في إطار أغسطس ٢٠٢٠، والتي حددت أن بنك الاحتياطي الفيدرالي سيسمح للتضخم "بالركض بشكل معتدل فوق هدفه البالغ ٢٪" للتعويض الفترات التي انخفض فيها إلى أقل من هدف ٢٪، لتحقيق معدل تضخم "متوسط ٢٪ بمرور الوقت".

كانت نتيجة المبدأ التوجيهي المستهدف "لمتوسط التضخم" في أغسطس ٢٠٢٠ صدمة التضخم.

بدأ التضخم في الانحدار في بداية عام ٢٠٢١، ولكن بنك الاحتياطي الفيدرالي واصل سياسته التي تقترب من ٠٪ والتيسير الكمي الهائل حتى أوائل عام ٢٠٢٢. لم يتفاعل بنك الاحتياطي الفيدرالي مع التضخم المستعر لمدة ١٥ شهرا. أسميته "أكثر بنك احتياطي فيدرالي تهوراً على الإطلاق".

بحلول الوقت الذي ارتفع فيه بنك الاحتياطي الفيدرالي لأول مرة في مارس ٢٠٢٢، ليصل أسعار سياسته إلى ٠.٢٥٪ –٠.٥٪، كان تضخم مؤشر أسعار المستهلك بالفعل ٨.٥٪. كان هذا مسؤولا، من بين أمور أخرى، عن انفجار أسعار المنازل (حوالي ٥٠٪ في أقل من ثلاث سنوات)، حيث أدى التيسير الكمي الضخم لمجلس الاحتياطي الفيدرالي، بما في ذلك شراء تريليونات الدولارات من الأوراق المالية المدعومة

بالرهن العقاري MBS، إلى خفض أسعار الرهن العقاري إلى أقل من ٣٪، في حين تجاوز تضخم مؤشر أسعار المستهلك في نهاية المطاف ٩٪. كان هذا أفضل أموال مجانية على الإطلاق. وعندما يكون المال مجانيا، لا تعود الأسعار مهمة.

هذا الرفض لمدة ١٥ شهرا لإنهاء هذه السياسات النقدية المجنونة للتيسير الكمي الهائل ومعدلات السياسة القريبة من ٠٪ في مواجهة التضخم المستعر كان ناتجا جزئيا على الأقل عن المبادئ التوجيهية الجديدة لاستهداف "متوسط التضخم" التي أنشأها بنك الاحتياطي الفيدرالي في عام ٢٠٢٠.

في إطار اليوم، قتل بنك الاحتياطي الفيدرالي هذا المفهوم البغيض لاستهداف "متوسط التضخم" وأعاد الإطار إلى الطريقة السابقة لاستهداف التضخم.

قال باول: "يؤكد بياننا المنقح التزامنا بالعمل بقوة لضمان أن تظل توقعات التضخم على المدى الطويل راسخة بشكل جيد، لصالح كلا الجانبين من ولايتنا المزدوجة.

"كما يشير إلى أن "استقرار الأسعار ضروري لاقتصاد سليم ومستقر ويدعم رفاهية جميع الأمريكيين".

جاء هذا الموضوع بصوت عال وواضح في فعاليات Fed Listens الخاصة بنا. كانت السنوات الخمس الماضية تذكيرا مؤلما بالمشقة التي يفرضها التضخم المرتفع، خاصة على الأقل القدرة على تغطية تكاليف الضروريات المرتفعة".

الدرس المستفاد: ظل هدف ٢٪ نفسه محفورا في الحجر ولم يكن حتى على الطاولة لمناقشات الإطار الجديد، كما قال باول طوال العام خلال العديد من مؤتمراته الصحفية بعد الاجتماع.

الموانئ السعودية تلقي مرساتها في طرق التجارة العالمية[1]

كيف تعيد المملكة رسم خريطة التجارة البحرية من خلال موقعها الاستراتيجي واستثماراتها اللوجستية

أليكس رانغيل

لطالما كان الشحن البحري ركيزة التجارة والخيار الأقل تكلفة في تبادل البضائع بين الشركات، لكن هذا القطاع يرزح حاليا تحت وطأة أزمات وصراعات متشابكة، ولا سيما في منطقة الشرق الأوسط، حيث لا تهدأ نيران النزاعات، وآخرها الحرب بين إسرائيل وإيران التي ألقت بظلالها على التجارة العالمية وتسببت في اهتزاز الأسواق، سواء بالخسائر أو بارتفاع التكاليف لدى الموردين في كبرى الشركات العالمية. هذا فضلا عن التحديات الناتجة من الحرب التجارية الدائرة بين الصين والولايات المتحدة الأميركية، مع تسابق كل طرف لتوسيع صادراته.

في خضم هذا التنافس العالمي المحتدم على طرق التجارة البحرية، تتسابق الدول على إبرام اتفاقات تمنحها الأفضلية للظفر بموانئ تسرّع سلاسل الإمداد وتسهّلها، كما تفعل إثيوبيا التي تسعى إلى تكريس وجود لها على البحر الأحمر من خلال إقليم صوماليلاند. وتستفيد المملكة العربية السعودية من موقعها الجغرافي الفريد لتعزيز دور موانئها التي تقع في منطقة استراتيجية تمثل جسرا طبيعيا بين آسيا وأفريقيا، عبر الخليج العربي والبحر الأحمر. وتُقدَّر نسبة التجارة العالمية التي تمر عبر موانئ المملكة بنحو ١٣٪، وفق الهيئة العامة للموانئ (موانئ).

الموانئ ركيزة أساسية في "رؤية ٢٠٣٠"

يؤدي قطاع الموانئ دورا محوريا في "رؤية ٢٠٣٠"، التي تهدف إلى تحويل المملكة إلى مركز لوجستي عالمي موثوق به. وتندرج من ضمن هذا الهدف مبادرات لدمج السعودية في سلاسل التجارة الإقليمية والدولية، وتعزيز إيراداتها غير النفطية، إذ يمر نحو ٧٠٪ من صادرات القطاعات المختلفة عبر الموانئ. كذلك تطمح المملكة إلى رفع مساهمة الصناعات والمنتجات غير النفطية إلى ٥٠٪ من الناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠٣٠.

في ٢٠٢٦، ستضم "نيوم" محطة حاويات مؤتمتة بالكامل، ومشغلة بأنظمة ذكية تدار من بعد، تعد من بين الأكثر تطورا في العالم

[1] نقلا عن موقع المجلة، ٣-٧-٢٠٢٥، رابط.

ولتحقيق هذه الطموحات، وسّعت الحكومة استثماراتها في المنافذ البحرية، من خلال "الشركة السعودية العالمية للموانئ" التابعة لـ"صندوق الاستثمارات العامة"، التي تتولى تطوير ميناء الملك عبد العزيز في الدمام وزيادة طاقته الاستيعابية. وجرى خلال يونيو/حزيران الماضي ربطه، إلى جانب ميناء الجبيل التجاري، بـ ١٦ ميناء إقليميا ودوليا، من بينها موانئ خليفة بن سلمان في البحرين، وحمد في قطر، ونهافا شيفا في الهند، وكولومبو في سري لانكا، وسنغافورة، وفونغ تاو وهايفونغ في فيتنام، ونانشا ويانتيان ونينغبو وشانغهاي وتشينغداو في الصين، وبوسان في كوريا الجنوبية، وسياتل في الولايات المتحدة، وفانكوفر وبرنس روبرت في كندا، بطاقة استيعابية تصل إلى ١٤٠٠٠ حاوية.

ميناء جدة الإسلامي

على الساحل الغربي للمملكة، يخضع ميناء جدة الإسلامي، أكبر ميناء سعودي على البحر الأحمر، إلى عملية تطوير شاملة. ولا تقتصر الخطة التي أطلقتها الهيئة العامة للموانئ على الجانب اللوجستي فقط، بل تشمل أيضا تعزيز مكانة الميناء العالمية من خلال إدراجه كأحد مراكز تداول النحاس والزنك في بورصة لندن، في خطوة تهدف إلى جعله مركزا رائدا للمعادن في الشرق الأوسط.

وفي عام ٢٠٢٤، افتتحت شركة "ميرسك" العالمية أكبر منطقة لوجستية متكاملة لها في الشرق الأوسط داخل الميناء، باستثمار قدره ١.٣ مليار ريال (نحو ٣٤٧ مليون دولار). كما أُنجِز تطوير الجزء الشمالي من الميناء بتمويل من بوابة البحر الأحمر، باستثمار بلغ مليار ريال (نحو ٢٦٧ مليون دولار)، لتوسيع مساحة المحطة من ٧٠٠ ألف إلى ١.٥ مليون متر مربع، ورفع طاقتها من ٢.٥ مليون إلى ٦.٢ مليون حاوية قياسية.

وعام ٢٠٢٥، أضيفت ٢٢ خدمة ملاحية نوعية إلى الميناء، تماشيا مع المعايير الدولية. ومن أبرز هذه الخدمات، تلك التي أُطلِقت بالشراكة مع شركتي "هاباغ-لويد" و"ميرسك"، التي تربط جدة إلى جانب الدمام والجبيل بموانئ مثل بور سعيد في مصر، وطنجة في المغرب، والجزيرة الخضراء في إسبانيا، والعقبة في الأردن، وجبل علي في دولة الإمارات العربية المتحدة، وموندار وبيبافاف في الهند، وصلالة في عُمَان، وذلك بطاقة استيعابية إجمالية تصل إلى ١٩٨٦٩ حاوية.

الموانئ الذكية على البحر الأحمر

وتوسّع السعودية شبكة موانئها لتشمل المدن الساحلية الناشئة، وفي مقدمها مدينة نيوم، الواقعة على البحر الأحمر شمال المملكة. وتتميز هذه المدينة بقربها من قناة السويس، مما يجعلها أول محطة شحن رئيسة بعد عبور القناة. ومن المقرر افتتاح أول محطة للحاويات هناك عام ٢٠٢٦، وستعتمد على نظام مناولة مؤتمت بالكامل. وفي يونيو/حزيران الماضي، استقبل مركز الخدمات اللوجستية المتكامل، أوكساغون، الواقع في نيوم، الدفعة الأولى من الرافعات الجسرية المؤتمتة، والمشغّلة بأنظمة ذكية بالكامل، تدار من بعد.

استثمارات بأكثر من ١٠ مليارات ريال ضمن خطة تشمل ٢٠ منطقة لوجستية، من أبرزها مشروع "ميرسك" في جدة

يأتي ذلك ضمن استراتيجيا الهيئة العامة للموانئ التي أطلقت ٣٤ خدمة ملاحية جديدة خلال العام المنصرم، بهدف تحويل موانئ المملكة إلى مركز رئيس في طرق التجارة العالمية. كذلك أبرمت الهيئة اتفاقات مع شركات خاصة لإنشاء ثماني مناطق ومراكز صناعية، باستثمارات بلغت ٢.٩ مليار ريال (نحو ٧٧٣ مليون دولار). وتُقدَّر القيمة الإجمالية للاستثمار في المناطق اللوجستية التابعة للموانئ بأكثر من ١٠ مليارات ريال (نحو ٢.٦٧ مليار دولار)، من ضمن خطة تشمل ٢٠ منطقة لوجستية، من أبرزها مشروع "ميرسك" في جدة بمساحة ٢٢٥ ألف متر مربع.

وفي عام ٢٠٢٤، دُشن أول جسر نقل بري للبضائع في المملكة، يربط ميناء الجبيل بميناء الرياض الجاف، عبر شبكة قطارات الشرق، بحمولة أولية بلغت ٧٨ حاوية، فيما تصل طاقته الاستيعابية إلى ١٤٠ حاوية.

التشريعات والاستثمارات رافعة قطاع النقل

يؤدي صندوق الاستثمارات العامة (PIF) دورا محوريا في تطوير قطاع الشحن البحري والجوي، من خلال إشرافه على مشاريع التوسعة ومحطات الحاويات عبر "الشركة السعودية العالمية للموانئ"، وتعزيزه لاعتماد أحدث التقنيات ورفع الطاقة الاستيعابية.

وتقود وزارة النقل والخدمات اللوجستية عملية التحول الشاملة، عبر صوغ السياسات والتشريعات التي تهيئ البيئة لجذب الاستثمارات، من ضمن الاستراتيجيا الوطنية للنقل والخدمات اللوجستية التي

أُطلِقت عام ٢٠٢١ . ومن أبرز نتائجها، إطلاق المخطط العام للمراكز اللوجستية في المملكة، الذي يشمل ٥٩ مركزا على مساحة تتجاوز ١٠٠ مليون متر مربع.

وفي يونيو/حزيران ٢٠٢٥، أعلنت الوزارة تخصيص ثمانية موانئ في صفقات تجاوزت قيمتها ملياري ريال (نحو ٥٣٣ مليون دولار)، بعقود تشغيل تمتد إلى ٢٠ سنة مع "الشركة السعودية العالمية للموانئ" لتطوير محطات الساحل الشرقي، و"شركة البحر الأحمر" لتطوير محطات الساحل الغربي.

تقدمت المملكة إلى المركز ١٧ في مؤشر الأداء اللوجستي الصادر عن البنك الدولي، واحتلت المرتبة ١٥ عالميا في مناولة الحاويات

ويؤكد وزير النقل صالح الجاسر أن "هذه الاتفاقيات تندرج من ضمن خطة تطوير الموانئ، وتكمل عقودا سابقة مع القطاع الخاص بقيمة ١٦ مليار ريال (نحو ٤.٢٧ مليار دولار)، إضافة إلى عقود إنشاء ٢٠ منطقة لوجستية باستثمارات ١٠ مليارات ريال (نحو ٢.٦٧ مليار دولار)".

في غضون ذلك، تواصل الصين استثماراتها في المملكة من ضمن مشروع "الحزام والطريق"، وتسعى إلى إنشاء منطقة صناعية في ميناء جازان على البحر الأحمر.

وعلى الرغم من أن القطاع لا يزال في طور النضوج، هو يحمل فرصا استثمارية متنوعة، من تخصيص محطات موانئ إلى تطوير مراكز لوجستية متكاملة. وساهمت وتيرة التطوير المتسارعة خلال الأعوام الثلاثة الماضية في ترسيخ موقع الموانئ السعودية كمحطات رئيسة في سلاسل التجارة العالمية.

فقد تقدمت المملكة إلى المركز السابع عشر في مؤشر الأداء اللوجستي الصادر عن البنك الدولي، واحتلت المرتبة الخامسة عشرة عالميا في مناولة الحاويات وفق تقرير "لويدز ليست" لعام ٢٠٢٤، ودخلت ثلاثة موانئ سعودية قائمة أكبر ١٠٠ ميناء في العالم.

من البيانات المفتوحة إلى البيانات الجاهزة للاستخدام عبر تقنيات وأنظمة الذكاء الاصطناعي

وضع الأسس من أجل استخدام الذكاء الاصطناعي على نحو مسؤول في مجال التنمية[1]

هايشان فو

رئيسة الخبراء الإحصائيين بالبنك الدولي ومديرة مجموعة بيانات التنمية- البنك الدولي

كريغ هامر

مدير برنامج أول لمجموعة بيانات التنمية في البنك الدولي

شهد إنتاج واستخدام بيانات التنمية تحولات جذرية خلال العقدين الماضيين. فقد أدى الانتقال من السجلات الورقية إلى التنسيقات الرقمية إلى تسهيل الوصول إلى البيانات وتبادلها أكثر من ذي قبل. ومع ظهور حركة البيانات المفتوحة، أصبح هناك توافر أكبر بكثير لمجموعات البيانات الحكومية والمؤسسية، وهو ما عزز فرص التحليل، ورفع مستوى الشفافية، ودعم الابتكار في مختلف المجالات. وفي الوقت نفسه، أسهمت التطورات الكبيرة في مجال البيانات الضخمة وعلوم البيانات في زيادة حجم المعلومات المتاحة وتنوعها، مما أتاح لصناع السياسات الاستفادة من رؤى أعمق وأكثر دقة لتوجيه سياسات التنمية.

واليوم، ومع التقدم السريع في تقنيات الذكاء الاصطناعي، وصلت بيانات التنمية إلى نقطة تحول جديدة: تطور بيانات التنمية وجاهزيتها لتقنيات الذكاء الاصطناعي. هذا التحول يعني أن بيانات التنمية أصبحت أكثر سهولة في الاكتشاف والفهم والوصول والاستخدام، سواء من قبل البشر أو تطبيقات الذكاء الاصطناعي.

لماذا نحتاج إلى بيانات جاهزة للاستخدام عبر أنظمة وتقنيات الذكاء الاصطناعي؟

يشهد الذكاء الاصطناعي، وخاصة نماذج اللغات الكبيرة (LLMs)، ثورة في الطريقة التي يتفاعل بها الناس مع البيانات. فاليوم، أصبح بإمكان جميع مستخدمي البيانات، بغض النظر عن مستوى خبرتهم – من المبتدئين إلى المحترفين – طرح أسئلة معقدة بلغة طبيعية على روبوتات الدردشة، مع توقع الحصول فوراً على رؤى دقيقة مستندة إلى البيانات، بالإضافة إلى تفسيرات واضحة وإجابات دقيقة.

[1] مدونة البنك الدولي، 07/21/2025، رابط.

حتى يتحقق هذا التحول والتطور، يجب أن تعمل أنظمة الذكاء الاصطناعي بكفاءة وموثوقية. وهذا يتطلب أن تمر البيانات التي تعتمد عليها هذه الأنظمة بعدة مراحل أساسية: التقييم، والتفسير، والتحقق من الصحة، والتنظيم، وأخيراً التبادل بطرق تدعم الاستخدام المسؤول والفعال للذكاء الاصطناعي. باختصار، لا بد أن تكون البيانات "جاهزة للاستخدام عبر أنظمة وتقنيات الذكاء الاصطناعي".

البيانات الجاهزة للاستخدام عبر أنظمة وتقنيات الذكاء الاصطناعي لا تلغي ما سبق اعتماده من تطورات أو مفاهيم أساسية أو معايير، مثل المبادئ الأساسية للإحصاءات الرسمية، أو أطر البيانات المفتوحة، أو مبادئ FAIR (إمكانية العثور على البيانات والوصول إليها وقابليتها للتشغيل البيني وإعادة استخدامها)، بل تبني عليها وتستفيد منها. فعندما نرسخ هذه الأسس والمعايير، تصبح البيانات الجاهزة للاستخدام من خلال أنظمة وتقنيات الذكاء الاصطناعي بيانات متاحة باستمرار لأغراض التنمية، وبالتالي ستكون بيانات مفتوحة ويسهل اكتشافها وإعادة استخدامها. كما يتم تنظيمها وتوثيقها بشكل منهجي، مما يضمن سهولة استخدامها من قبل الأفراد وأنظمة الذكاء الاصطناعي. لذلك، فإن ضمان جاهزية البيانات للاستخدام عبر تقنيات وأنظمة الذكاء الاصطناعي يمكن أن يختصر الطريق نحو اتخاذ قرارات أفضل بشأن بيانات التنمية، فضلاً عن المساهمة في تحسين السياسات وتسريع الابتكار، مما يجعل رؤى التنمية متاحة للجميع بشكل أكثر ديمقراطية. وفي هذا السياق، يواصل البنك الدولي جهوده ليصبح "بنك البيانات" الأكبر والأفضل، من خلال العمل المشترك مع البلدان الشريكة ومجتمع التنمية العالمي لتحقيق هذا الهدف.

أسباب تجهيز البيانات للاستخدام عبر تقنيات وأنظمة الذكاء الاصطناعي

أصبح الذكاء الاصطناعي التوليدي اليوم واجهة رئيسية يلجأ إليها الأفراد للبحث عن المعلومات، بما في ذلك ما يتعلق بالتنمية. وهناك منصات مثل Google's AI Overviews، وMicrosoft's Bing Perplexity.AI، وOpenAI's ChatGPT تقوم بالبحث عبر الإنترنت لتجميع مصادر مختلفة للمعلومات بهدف الإجابة الفورية عن استفسارات المستخدمين. ويكمن التحدي الحقيقي في أن إجابات الذكاء الاصطناعي لا يمكن أن تكون موثوقة إلا بقدر موثوقية البيانات التي تعتمد عليها. ففي كثير من الأحيان، تستند هذه الأنظمة إلى محتوى الإنترنت العام، بما في ذلك

المصادر غير الموثوقة أو نتائج البحث العشوائية، بدلاً من التركيز على مصادر البيانات الموثوقة مثل البنك الدولي أو مكاتب الإحصاء الوطنية.

ونظراً لأن أنظمة الذكاء الاصطناعي الحالية غالباً ما تختار مصادر بيانات ليست بالمستوى المطلوب، يواجه المستخدمون بشكل متكرر إجابات أصبحت متقادمة أو غير دقيقة، حتى عندما تكون هناك معلومات حديثة وصحيحة متاحة. وتكمن المشكلة في أن معظم إجابات الذكاء الاصطناعي تبدو وكأنها تقدم معلومات موثوقة، حتى عندما تكون في الواقع مجرد "هلوسات" أو معلومات غير صحيحة.

من المهم التأكيد على أن بيانات التنمية ذات الجودة العالية والموثوقة متوفرة وليست نادرة. بعبارة أخرى، لا ينبغي أن تتاح لأدوات الذكاء الاصطناعي مصادر بيانات ضعيفة أو غير موثوقة للإجابة عن الاستفسارات المتعلقة بموضوعات التنمية. وما نفتقده فعلاً هو وجود إطار معياري موحد وبنية تحتية قوية تتيح لأدوات الذكاء الاصطناعي الوصول بسهولة وبشكل مستمر إلى بيانات تنمية موثوقة من مصادر معتمدة، واستخدامها لتقديم إجابات دقيقة وموثوقة للمستخدمين.

إن توفير بيانات تنمية مجهزة للاستخدام من خلال تقنيات وأنظمة الذكاء الاصطناعي يمكن أن يسهم بشكل كبير في معالجة مشكلة موثوقية المعلومات وصحتها. ولتحقيق ذلك، يمكن دعم تقنيات وأنظمة الذكاء الاصطناعي بهدف الوصول بسهولة إلى بيانات التنمية الموثوقة من خلال تبني الحكومات والمنظمات الدولية والقطاع الخاص لبروتوكولات ومعايير تضمن قابلية التشغيل البيني بين الأنظمة المختلفة. هذا النهج من شأنه أن يدعم عملية اتخاذ القرار المبنية على الأدلة، ويعزز وصول الجمهور إلى معلومات موثوقة، كما يمكن أن يرسخ الثقة في المصادر المعتمدة لبيانات وإحصاءات التنمية.

ما الذي يجعل البيانات "جاهزة للذكاء الاصطناعي"؟

تكون بيانات التنمية جاهزة للذكاء الاصطناعي عندما يتم تنظيمها بشكل منهجي وتوثيقها بدقة، بحيث يكون معناها وسياقها واضحين ليس فقط للخبراء والمتخصصين، بل أيضاً للمستخدمين العاديين وأنظمة الذكاء الاصطناعي.

ثلاث ركائز أساسية تحدد بيانات التنمية الجاهزة للذكاء الاصطناعي:

١. أنظمة البيانات الجاهزة للذكاء الاصطناعي: تضمن البنية التحتية الأساسية، التي تشمل منصات الاكتشاف وواجهات برمجة التطبيقات والمعايير الفنية، ليس فقط تخزين البيانات، بل أيضاً سهولة اكتشافها، وقابليتها للتشغيل البيني، وإمكانية الوصول إليها.

٢. البيانات المعتادة والبيانات الوصفية ذات الجودة العالية: بيانات موثوقة، ومحدثة، وموثّقة بدقة، مصحوبة ببيانات وصفية شاملة ومنظمة. عندما يتعلق الأمر بتطبيقات الذكاء الاصطناعي، فإن ذلك يتطلب وجود مجموعات بيانات منظمة بشكل منهجي وموصوفة بتفاصيل كافية، لضمان قدرة المحللين – عنصر بشري أو آلة – على تفسير المعلومات بدقة ووضوح.

٣. الحوكمة القوية والشراكات الإستراتيجية: يُعد تطبيق سياسات شاملة، وإجراءات موحدة، وتعزيز التعاون بين مختلف القطاعات أمراً أساسياً لضمان سلامة البيانات، ودعم الشفافية، وتعزيز الاستخدام المسؤول لها. فهذه الخطوات ضرورية لبناء ثقة الجمهور في المعلومات المقدمة من البشر أو من خلال تقنيات وأنظمة الذكاء الاصطناعي.

عند الاستفادة من هذه العناصر الأساسية، تصبح بيانات التنمية مورداً متاحاً لجميع أصحاب المصلحة والأطراف المعنية وكل ذي شأن. فعندما تكون البيانات مهيأة وجاهزة للاستخدام عبر تقنيات وأنظمة الذكاء الاصطناعي، فإنها تعزز وصول الجمهور إلى المعلومات، وتوفر رؤى متقدمة بفضل تقنيات الذكاء الاصطناعي، كما تسهم في تسريع عملية اتخاذ القرار على نحو صحيح على مستوى المجتمع بأسره.

تحويل البيانات الجاهزة للاستخدام عبر تقنيات الذكاء الاصطناعي إلى واقع ملموس

يتطلب ذلك منا ترجمة المبادئ الأساسية إلى خطوات عملية قابلة للتنفيذ. وتشمل بيانات التنمية أشكالاً متعددة، مثل المؤشرات، والبيانات الجزئية، ومجموعات البيانات الجغرافية. ورغم أن التوصيات التالية يمكن تكييفها لتناسب مختلف أنواع البيانات، فقد صُممت بشكل خاص لتلائم المؤشرات ذات الصلة.

١. أنظمة البيانات الجاهزة للذكاء الاصطناعي

- **اكتشاف البيانات**: يتيح دمج إمكانات البحث الدلالي والمعجمي للمستخدمين وأنظمة الذكاء الاصطناعي تحديد البيانات ذات الصلة بسهولة، سواء استناداً إلى المعاني أو الكلمات الرئيسية.

كما أن دعم البحث متعدد اللغات يضمن وصول الجميع إلى المعلومات، مع توفير النتائج في تنسيقات مقروءة آلياً عبر واجهات برمجة التطبيقات.

- **الوصول إلى البيانات**: يعد تنفيذ المعايير المفتوحة والقابلة للتنفيذ آلياً، مثل معيار SDMX، خطوة أساسية لتمكين أنظمة الذكاء الاصطناعي من تفسير البيانات ودمجها بكفاءة. كما أن ضمان إتاحة البيانات بموجب تراخيص البيانات المفتوحة المسموح بها يعزز من سهولة الوصول إليها ويشجع على استخدامها على نطاق أوسع.
- **التشغيل البيني للذكاء الاصطناعي**: استخدام معايير مفتوحة، مثل بروتوكول (MCP)، لتمكين أنظمة الذكاء الاصطناعي من تحديد مصادر البيانات الموثوقة وتفسيرها بكفاءة، مع ضمان الشفافية ومواصلة الرقابة بشأن سياق البيانات واستخدامها.

تقوم مجموعة بيانات التنمية ومكتب كبير الخبراء الإحصائيين بالبنك الدولي باستثمارات نشطة في هذه المجالات، بما في ذلك تجربة أدوات بحث متقدمة، وتطوير نماذج تضمين لأغراض السياقات منخفضة الموارد، ودمج واجهات برمجة التطبيقات، وتطوير خادم لبروتوكول MCP لدعم منصة Data360 الجديدة ومجموعات البيانات المختارة الأخرى.

٢. البيانات المعتادة والبيانات الوصفية ذات الجودة العالية

- **ضمان جودة البيانات**: إجراء التحقق الشامل من صحة البيانات خلال جميع المراحل، باستخدام عمليات التحقق الآلية إلى جانب منهجيات الكشف عن البيانات الشاذة، مع ضمان حصول الموظفين على تدريب شامل على إدارة جودة البيانات، حيث إن التأكيد على قوة البيانات غاية في الأهمية لأغراض التحليل البشري أو باستخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي.
- **تنسيقات متعددة للنشر**: عرض البيانات في مجموعة من التنسيقات المفتوحة، بما في ذلك CSV و Parquet و Arrow و JSON و APIs، لاستيعاب متطلبات المستخدم المتنوعة وتسهيل الدمج في تسلسل سير عمل تقنيات الذكاء الاصطناعي على نحو سلس.
- **استخدام معايير البيانات الوصفية**: تطبيق المعايير الدولية للبيانات الوصفية ومواصلة تحديث جميع البيانات الوصفية لمجموعات البيانات وعرضها بالتفصيل.

- **وضع معايير قوية للبيانات الوصفية**: صياغة وتنفيذ مبادئ توجيهية شاملة وعملية لتوليد البيانات الوصفية المنظمة، باستخدام الأدوات المستندة إلى الذكاء الاصطناعي لإجراء عمليات آلية تستهدف ضمان الجودة والتحسين.
- **أدوات الإدارة**: الاستثمار في المنصات والتقنيات المتقدمة التي تمكن من التحقق من صحة البيانات والبيانات الوصفية، فضلا عن الإدارة القوية للبيانات والبيانات الوصفية على نطاق واسع، من خلال الاستفادة من حلول الذكاء الاصطناعي.

ويعمل البنك الدولي، من خلال برامجه العملية الخاصة بجودة البيانات وبرامج الذكاء الاصطناعي لأغراض البيانات والبيانات لأغراض الذكاء الاصطناعي، على النهوض بهذه المبادرات من خلال توفير موارد مفتوحة المصدر، بما في ذلك محرر البيانات الوصفية، والمبادئ التوجيهية الشاملة لإنشاء بيانات وصفية عالية الجودة، وأطر تجريبية تستفيد من الذكاء الاصطناعي لتقييم جودة البيانات الوصفية وتعزيزها بكفاءة.

٣. الحوكمة والشراكات

- **الامتثال للسياسات والمساءلة**: تنفيذ سياسات قوية تشجع المعايير الصارمة لجودة البيانات والبيانات الوصفية والشفافية والوصول المفتوح للبيانات. ويشمل ذلك المتابعة المنتظمة للاستخدام من قبل الغير وإنشاء آليات فعالة لاستقاء الآراء التقييمية.
- **الأخلاقيات والخصوصية**: دمج الاعتبارات الأخلاقية وضمانات الخصوصية في كل مرحلة من مراحل التعامل مع البيانات، وإجراء تقييمات شاملة للآثار، وضمان الشفافية فيما يتعلق بالمنهجيات التحليلية ومصادر البيانات.
- **تضافر الجهود الدولية**: تسهيل المواءمة بين المعايير والمصطلحات من خلال مبادرات منسقة، وتعزيز عمليات المساعدة الفنية، وتطوير أدوات وموارد شاملة ومشتركة.
- **التعاون مع القطاع الخاص**: تعزيز الشراكات التعاونية مع شركات التكنولوجيا لدعم تطوير أدوات الذكاء الاصطناعي التي تعتمد على بيانات موثوقة ومنظمة بشكل جيد.

فمن خلال إطلاق مشروعات تجريبية مشتركة، ونشر أفضل الممارسات المتبعة، والدعوة إلى المزيد من الشفافية في جميع المبادرات، يمكن تحقيق تقدم ملموس في هذا المجال.

علاوة على ذلك، فإن دعم تطوير حلول الذكاء الاصطناعي منخفضة الموارد يضمن وصول هذه التقنيات إلى المؤسسات التي تعاني من قيود كبيرة في الموارد.

يعمل البنك الدولي حالياً على إقامة شراكات مع المنظمات الدولية، بما في ذلك اللجنة الإحصائية للأمم المتحدة، وصندوق النقد الدولي، ومنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، والبنك الأفريقي للتنمية، وعدد من البلدان، والقطاع الخاص لتعزيز الحوكمة واعتماد معايير وآليات عالمية لإدارة بيانات التنمية واستخدامها بشكل فعال مع أنظمة الذكاء الاصطناعي.

لماذا تتسم جاهزية الذكاء الاصطناعي لتوليد بيانات التنمية بالتفرد؟

تتميز بيانات التنمية عن معظم بيانات القطاع الخاص بأنها تخدم مجموعة واسعة من المستخدمين، مثل الحكومات، والمنظمات، والباحثين، والمجتمع المدني، وقطاع الأعمال، والجمهور العام.

وعندما تُعتبر هذه البيانات ذات منفعة عامة، يصبح من الضروري أن تتسم بالانفتاح والشفافية والمساءلة. ونظراً لأن بيانات التنمية تؤدي دوراً محورياً في توجيه السياسات واتخاذ قرارات الاستثمار في مختلف البلدان والأنظمة، فإن ضمان قابلية التشغيل البيني وتوفير توثيق شامل لها يعدان من الأمور الأساسية لتحقيق أقصى استفادة منها.

يحقق الاستخدام المستمر لبيانات التنمية وإعادة استخدامها قيمة مضاعفة. فعندما نقوم بتجهيز بيانات التنمية لاستخدامها عبر تقنيات وأنظمة الذكاء الاصطناعي وتوفير الحلول المدعومة بالذكاء الاصطناعي لمشكلات التنمية في القطاعين الحكومي والخاص، فإننا نعزز من تأثير هذه البيانات، ونشجع على تقاسم المنافع على نحو أكثر عدلاً وإنصافاً، كما نعزز الثقة في استخدام البيانات على نحو مسؤول. ويمكن للذكاء الاصطناعي أن يساعدنا في تحقيق قيمة اقتصادية واجتماعية أكبر من خلال الاستفادة من البيانات، وهو ما يطلق العنان لتحولات كبيرة في مختلف المجالات. وهذا بدوره يدعم جهودنا لتحسين مستويات المعيشة، ودفع عجلة التنمية الاقتصادية، والمساهمة في القضاء على الفقر.

دعوة للعمل

يُعد التحول نحو بيانات التنمية الجاهزة للذكاء الاصطناعي خطوة ضرورية وملحة على نطاق واسع. ويستلزم تحقيق هذا الهدف:

- الاستثمار في تطوير البنية التحتية للبيانات، وتنمية المهارات، وتبني المعايير العالمية المتعلقة بأنظمة البيانات، والبيانات الوصفية، والحوكمة.
- تعزيز التعاون بين الحكومات والمنظمات الدولية والقطاع الخاص، بهدف تيسير تبادل أفضل الممارسات وضمان الحفاظ على التنسيق الإستراتيجي بين جميع الأطراف المعنية.
- مواصلة الابتكار والمرونة نظراً للطبيعة المتطورة لتقنيات الذكاء الاصطناعي ومتطلبات المستخدمين.

ندعو المكاتب الإحصائية الوطنية، ومنتجي البيانات، وصناع السياسات، وشركاء التكنولوجيا إلى الانضمام والمشاركة الفاعلة في هذه المبادرة. فمن خلال التعاون المشترك والالتزام بالمعايير العالمية لجودة البيانات، نستطيع أن نضمن بقاء بيانات التنمية مورداً موثوقاً وشاملاً وقوياً يخدم الصالح العام، خاصة ونحن نمضي قدماً في عصر الذكاء الاصطناعي.

لنعمل معاً على تجهيز بيانات التنمية من أجل المستقبل، وضمان استفادة الجميع من فوائدها.

ماذا لو كان سبب عدم ابتكارك... هو إبداعك المفرط؟[1]

Anthony J James

Group CEO Innovation & Growth @ Trinity Consulting Services

عندما يصبح الإبداع عكازاً

عادةً ما نلوم نقص الابتكار على نقص الخيال. قلة الأفكار. قلة المخاطرة. قلة العصف الذهني.

لكن إليكم الحقيقة المُرّة... بعضٌ من أكثر الفرق إبداعًا التي عملت معها هي أيضًا الأبطأ في الابتكار.

إنهم بارعون في ابتكار أفكار جديدة، لكنهم يُعانون من صعوبة بالغة في إنجازها.

لماذا؟ لأنهم يُغرمون بالجديد. لأنهم يُواصلون مطاردة شرارات جديدة. لأنهم يخلطون بين الطاقة الإبداعية والزخم الاستراتيجي.

الحلقة اللانهائية للأفكار

عملتُ مؤخرًا مع فريقٍ ولّد أكثر من ١٥٠ فكرةً في شهرين. قدّموا ورش عمل، ولوحات بيضاء، ولوحات قماشية، ونماذج أولية للذكاء الاصطناعي، وغيرها. لكن اسألهم عن الفكرة التي سيطرحونها في السوق؟ صمتوا.

كان لدى الجميع فكرة مُفضّلة. لم يكن لدى أحدٍ خطة.

لم يكن لديهم نقصٌ في الإبداع، بل كانوا مُدمنين عليه.

الإبداع بلا قيود = فوضى

لقد قلتُ هذا من قبل. الابتكار يحتاج إلى حدود. مواعيد نهائية. مُرشّحات. بوابات قرار. تحديد الأولويات.

إذا كان لديك ١٠٠ فكرة دون مُرشّح، فستُصبح فوضى. إذا كانت لديك ثلاث أفكار وهدف واضح، فستحرز تقدمًا.

هذا لا يعني أن الإبداع هو المشكلة. لكن الإفراط فيه، دون توجيه، هو المشكلة بالتأكيد.

---

[1] Anthony J James, What If the Reason You're Not Innovating... Is Because You're Too Creative?, June 20, 2025, Link.

ما يفعله المبتكرون العظماء بشكل مختلف.

أفضل قادة الابتكار الذين أعرفهم لا يرحمون في أمرين:

- التركيز – لا يطاردون عشرين فكرة، بل يلتزمون بفكرة واحدة.
- القيود – يعطون الإبداع مهمة، وملخصًا، وموعدًا نهائيًا.

لأنهم يعلمون... أن:

- أفضل فكرة لا قيمة لها إذا لم تُنفذ.
- الفريق الأكثر إبداعًا عاجز بدون وضوح. وأسرع طريقة لقتل الزخم هي الاستمرار في الاستكشاف.
- يدركون أن الإبداع وقود. لكن الابتكار نار. والنار تحتاج إلى توجيه.

خاتمة

إذا كان فريقك لا يفتقر إلى الأفكار، ولكنه لا يملك ما يُبررها... وإذا كانت جلسات العصف الذهني لديك مليئة بالحيوية، لكن مسار أفكارك فارغ... وإذا كانت عروضك مبهرة، لكن خارطة طريق منتجك تتغير باستمرار... ربما لا تكمن المشكلة في التنفيذ. ربما يكمن السبب في أن إبداعك لا يخضع لقيود. وربما يكون هذا تحديدًا ما يعيقك.

أهمية التحكيم التجاري الرقمي في فض المنازعات في دول إعادة الإعمار[1]

د. محمد ابو عزة

منسق المنظمة العالمية للتحكيم الدولي و الرقمي في سوريا

تُعد مرحلة إعادة الإعمار في الدول التي شهدت نزاعات وحروبًا فترة حاسمة ومليئة بالتحديات، لا سيما في الجانب الاقتصادي والقانوني.

مع تدفق الاستثمارات الأجنبية والمحلية، تتزايد احتمالية نشوء النزاعات التجارية بين الأطراف المختلفة. في هذا السياق، يبرز التحكيم التجاري الرقمي كأداة فعالة ومبتكرة لفض هذه المنازعات، لما يوفره من سرعة، كفاءة، ومرونة، وهو ما يُعد ضروريًا لدعم بيئة استثمارية مستقرة وجاذبة.

تحديات فض المنازعات في بيئة إعادة الإعمار

تُواجه الأنظمة القضائية التقليدية في دول إعادة الإعمار عدة تحديات قد تُعرقل مسار فض النزاعات التجارية، ومن أبرزها:

* البنية التحتية القضائية المتضررة: قد تكون المحاكم ومراكز التحكيم التقليدية قد تضررت أو أصبحت غير قادرة على العمل بكفاءة.

* بطء الإجراءات القضائية: تُعرف القضايا التجارية التقليدية بطول أمدها وتعقيد إجراءاتها، مما يؤدي إلى تأخير حسم النزاعات وتكبيد الشركات خسائر كبيرة.

* غياب الخبرة المتخصصة: قد لا تتوفر لدى القضاة الخبرة الكافية في القضايا التجارية المعقدة التي تحتاج إلى فهم عميق لقطاعات محددة مثل الطاقة، البناء، أو التكنولوجيا.

* تكاليف التقاضي المرتفعة: غالبًا ما تكون تكاليف التقاضي التقليدية باهظة، وهو ما يُثقل كاهل المستثمرين.

التحكيم التجاري الرقمي: حلول مبتكرة لتحديات تقليدية

[1] نقلا عن الاقتصاد اليوم

يُقدم التحكيم التجاري الرقمي (Online Arbitration) حلولاً عملية وفعالة للتحديات المذكورة. فهو نظام يدمج التقنيات الرقمية في كافة مراحل عملية التحكيم، من تقديم الدعوى إلى إصدار الحكم. وتشمل أهمية هذا النوع من التحكيم في سياق إعادة الإعمار ما يلي:

١. السرعة والكفاءة: يُمكن للتحكيم الرقمي اختصار الوقت اللازم لفض النزاع بشكل كبير. فباستخدام منصات إلكترونية آمنة، تُجرى جميع الإجراءات – مثل تبادل المستندات، عقد الجلسات، واستجواب الشهود – عن بُعد. هذا يُقلل من التأخيرات الناتجة عن التنقلات، التنسيق اللوجستي، والبيروقراطية، مما يُسرع من عملية اتخاذ القرار.

٢. المرونة والوصول: يُتيح التحكيم الرقمي للمستثمرين والأطراف المشاركة في مشاريع إعادة الإعمار من أماكن مختلفة حول العالم المشاركة في الجلسات دون الحاجة إلى السفر. هذه المرونة تُعد عامل جذب مهم للاستثمار الأجنبي، حيث تضمن للمستثمرين أن نزاعاتهم ستُحل بكفاءة وفعالية بغض النظر عن موقعهم الجغرافي.

٣. التكلفة المنخفضة: يُساهم التحكيم الرقمي في خفض التكاليف بشكل ملحوظ. فهو يُلغي الحاجة إلى السفر والإقامة، ويُقلل من التكاليف الإدارية والورقية. هذا يُشكل ميزة كبيرة للشركات الصغيرة والمتوسطة التي قد لا تستطيع تحمل تكاليف التحكيم التقليدي.

٤. الخبرة والتخصص: تُمكن المنصات الرقمية من الوصول إلى قائمة واسعة من المحكمين المتخصصين في مختلف القطاعات حول العالم. يُمكن للأطراف اختيار المحكم الذي يمتلك الخبرة اللازمة في مجال النزاع، مما يضمن اتخاذ قرارات دقيقة ومبنية على فهم عميق للمسائل الفنية والقانونية المعقدة.

٥. الأمان والسرية: تُستخدم في منصات التحكيم الرقمي أحدث تقنيات التشفير والأمان لضمان سرية وسلامة البيانات والمستندات المتبادلة. تُعد السرية من أهم مبادئ التحكيم، والتحكيم الرقمي يُوفر حماية قوية لهذه البيانات الحساسة.

التحديات المستقبلية والفرص

رغم المزايا الكبيرة للتحكيم التجاري الرقمي، إلا أنه لا يزال يُواجه بعض التحديات في دول إعادة الإعمار، مثل الحاجة إلى:

* بنية تحتية رقمية قوية: لضمان استمرارية الاتصال وتوفير خدمة إنترنت موثوقة.

* إطار قانوني وتشريعي: لوضع قوانين واضحة تُنظم التحكيم الرقمي وتضمن تنفيذ أحكامه.

* تدريب وتوعية: لتدريب المحكمين والمحامين والأطراف المعنية على استخدام التقنيات الرقمية.

ومع ذلك، فإن الفرص المتاحة لتبني التحكيم التجاري الرقمي في دول إعادة الإعمار هائلة. فهو يُقدم فرصة حقيقية لبناء نظام لفض المنازعات يُواكب العصر الرقمي، ويدعم بشكل فعال جهود الاستثمار والنمو الاقتصادي. إن تبني هذا النوع من التحكيم لا يُعزز فقط من كفاءة النظام القضائي، بل يُرسخ أيضًا الثقة لدى المستثمرين، ويُمهد الطريق لمستقبل أكثر استقراراً وازدهاراً.

أهمية الإدارة في بناء دولة الحاضر والمستقبل

الوظيفة للكفاءة والخبرة لا للولاء ولا بد من وضع قانون جديد للعمل[1]

د. حسين الشرع

كاتب وباحث سوري

تلعب الإدارة الدور الرئيس في بناء الدول، وللإدارة الأهمية القصوى في تحديد الأهداف وإنجاحها، وتوفير القوى الفاعلة لتحقيقها، وبدون الإدارة الكفوءة لا تتحقق الأهداف المرجوة والمنظورة في محور زمني قصير أو متوسط أو طويل، حتى مع توفر الإمكانات المادية (المواد الأولية والقدرة على التمويل للخطط). بعيدا من الاستغراق في دراسة النظريات الإدارية التي تملأ الكتب، لا بد من المعرفة الإدارية وعلم الإدارة، لكن القضية الحاسمة تكمن في التطبيق والممارسة بعيدا من التنظير واستحضار نظريات فقهاء الإدارة في العديد من المدارس الإدارية، التي كان لها حظ من النجاح عند التطبيق في بلاد، وعدم النجاح في بلاد أخرى.

الإدارة هي سلوك اجتماعي، وتأهيل، وشغف بتحقيق الأهداف المتوخاة، ويستطيع المجتمع من خلال الممارسة الجيدة تحقيق ذلك. والإدارة – كما نعلم – تتناول كل جوانب الحياة من إدارة الأسرة، وهي اللبنة الأولى في المجتمع، إلى المدرسة، وهي الخطوة الأولى في مدارج العلم، إلى العمل الوظيفي سواء كان عاما أو خاصا، الذي هو مجال التطبيق العملي بعيدا مما سبق من قراءة.

مراتب الإدارة متعددة، وفق توجهات النظام السياسي الاجتماعي والثقافي المتبع في دولة ما، ولأغراض تختلف باختلاف المنهاج المتبع. وعليه، يظل مفهوم الإدارة قائما في كل هذه المسارات، لأن أول شيء يحدث ودائما، هو مقولة "فتش عن الإدارة"، إذا كانت النتائج جيدة أو متباطئة أو سلبية. لذلك نستطيع أن نعرف من خلال تحقيق الأهداف، أن هذه إدارة أنجزت وحققت المرجو منها، وتلك فشلت ولم تحقق ولم تنجز.

دور الإدارة في الارتقاء الاجتماعي والاقتصادي

إدارة المدرسة مهمة جدا، ولها الأولوية في سلم التعليم العام والخاص والفني. فالمدرسة وتعزيزها بالإدارة الملتزمة والمتعلمة، تعطي الأجيال المتتابعة أدوارها في البناء وخدمة المجتمع وصيرورته. وقد رأينا أن من حسن الطالع أن تهتم الدولة بالتعليم أولا وعاشرا، وتعطيه أهمية، فإدارة المدرسة الابتدائية والحلقة الأولى

[1] نقلا عن مجلة المجلة، 01 يوليو 2025، رابط

في التعليم مهمة، وخاصة من حيث دور الإدارة وتطبيق المنهاج، وسلوكية المدير والمعلم مع التلاميذ، الذي ينعكس بشكل إيجابي على إنجاح المسار العلمي والتربوي بلا عسف ولا تسيّب.

للتسجيل في النشرة البريدية الاسبوعية

احصل على أفضل ما تقدمه "المجلة" مباشرة الى بريدك.

هدف الوظيفة في القطاع العام تحقيق المنفعة العامة من وجودها، هي ليست منحة متاحة تعطى كل من هبَّ ودب ملئا للفراغات في المؤسسات والهياكل الوظيفية

وإذا ما انتقلنا إلى الجهاز الوظيفي في الدولة، أو الشركة أو المؤسسة، في القطاعات العامة والخاصة والتعاونية، تكون المحصلة إما نتائج إيجابية وإما سلبية. فالأهداف العليا للإدارة تكمن في تطوير وتحقيق معدلات ونتائج تخدم الارتقاء بالمجتمع اقتصاديا وسياسيا واجتماعيا وثقافيا.

ولذلك يتم التنظيم من العناصر المشتركة، وأهمها كما يلي وفقا لما ورد في "أهمية التنظيم الإداري لغرب آسيا":

القيادة والمشاركة والمسؤولية، اختيار الموظفين ووضعهم في المكان المناسب، مشاركة القوى العاملة في الأنشطة اليومية، وجود قنوات اتصال ثابتة، داخلية وخارجية، التوثيق وإدارة المعرفة والسجلات، مراقبة المشروع، تصميم المعايير والممارسات، الإبلاغ عن الحوادث والتحقيق فيها والتدقيق.

الإدارة في الدولة: من القاعدة إلى القمة

الإدارة على مستوى الدولة هي البناء الهرمي لآلاف العاملين بل الملايين في القطاعات الحكومية والمعتمدة. فلكل مفصل إدارة، تصنّف على أسس تخضع لطبيعة العمل ومستوياته، من إدارة صغيرة تتناول الشركات الصغيرة والمؤسسات المتناهية الصغر، إلى قيادة إدارية وسطى هي الحامل الوظيفي لجميع الأعباء الإدارية للدولة لأنها تلتصق بشكل وثيق بالعمل، نجاحا وفشلا، وهي ذات امتداد أفقي على مساحة العمل الوظيفي للدولة في كل المحافظات، وامتداد عامودي يتصل بإدارتها العليا.

وهذا هو هدف كل دولة جادة. ويقود الى البحث في ماهية الإدارة من القاعدة إلى القمة، ويصل بنا إلى تبيان "التوصيف والتصنيف الوظيفي"، ويحتاج إلى القوننة حتى لا يظل مفهوما متسيّباً ومزاجيا.

هذان التوصيف والتصنيف يتناولان البحث العميق في ماهية الوظيفة العمومية وضبطها تحقيقا للمنفعة العامة. فهي ليست منحة متاحة تعطى ملئا للفراغات في المؤسسات والهياكل الوظيفية، بل يجب تحديد

أهلية من يشغل الوظيفة توصيفا وتصنيفا، سواء على مستوى الوحدة الإنتاجية الصغيرة والكبيرة، أو الخدمية الصغيرة والكبيرة أو على مستوى الإدارة الوسيطة (المتوسطة) أو على مستوى الإدارات العليا، وصولا الى أعضاء مجلس الوزراء ومعاونيهم ورؤساء الهيئات الملحقة بالمجلس أو بالجهات العاملة في السلك الديبلوماسي، والعاملين المكلفين مهمات خارج الوطن.

لكل مرتبة إدارية توصيف وتصنيف، وهذا يجب أن يكون ضمن قوانين الخدمة العامة، سواء في قانون الموظفين الأساسي أو في قانون العمل والتأمينات الاجتماعية

لذلك، فلكل مرتبة إدارية توصيف وتصنيف، وهذا يجب أن يكون ضمن قوانين الخدمة العامة، سواء في قانون الموظفين الأساسي أو في قانون العمل والتأمينات الاجتماعية أو غيره. ويجب أن يتناول مستوى الضبط والربط بعيدا من التسلط والمحاباة، بعدم تفضيل هذا على ذاك، لصلة قرابة أو صداقة أو لاعتبارات مجتمعية معروفة، وقد عانينا منها طويلا.

"فتش عن الإدارة"

عندما نقول بالفم الملآن "فتش عن الإدارة"، فلأنها تعمل على إحداث توازنات بين المهم والأهم، بين المتكامل وغير المتكامل، بين المتناغم وظهور حالات تضخم في جانب واضمحلال في جانب آخر، ومن هنا تأتي فكرة الدولة التي تتناول: تنشئة الدولة، بناء الدولة، تولي السلطة وسيادة الدولة.

ولكي يكتمل ذلك كله، لا بد أن تتوحد المفاهيم العامة للإدارة على جميع المستويات من خلال قوننة مرنة غير جامدة، تتناول كل ما تمت الإشارة إليه، ويأتي في المقدمة مبدأ التصنيف الوظيفي وتوصيف متطلبات العمل. لقد تسبب الدخول الى الإدارة بطرق ملتوية بنتائج بالغة السوء في الماضي، حيث تم الاعتماد على الولاء قبل كل شيء، وإهمال الخبرة والتعلم، وعدم وضع الإنسان المناسب في مكانه المناسب.

في سوريا الجديدة، لا بد أن يبدأ التنظيم الإداري أولا من منطلقات كانت قائمة في سوريا لآجال طويلة، وأجري عليها الكثير من التعديلات، حتى أصبح الأصل في القانون منسيا، وهي بحاجة لإعادة صياغة قانونية متطورة تلائم الانطلاقة الجديدة وأهمها:

– قانون الموظفين الأساسي الذي أنجز في الخمسينات من القرن الماضي، وربما قبل ذلك، وكان مستوعبا للمرحلة إياها، ومع التوسع في التوظيف والتخصص، والتوصيف والتصنيف الوظيفي، ظهر أن

مراجعة هذا القانون وتعديلاته الكثيرة باتت واجبة، وكذلك العمل على إصدار قانون جديد يتماشى مع تطورات العصر.

مجتمعنا الوظيفي مبني على الولاء ومنح المراكز بلا أية خبرة أو مجهود، وهذا أحد الأسباب المهمة لتأخرنا، في حين يجب اعتماد العلم والخبرة وليس المحاباة وترقية غير المؤهلين

ويجب التصنيف الحصيف للمهمات الوظيفية الملقاة على عاتق الموظف من الدرجات الدنيا إلى العليا، فلا وظيفة بغير ذلك يمكن الاعتماد عليها، لأن هذا الهيكل الإداري يستند على الكل بلا تحيز إلا للاختصاص والكفاءة.

ديوان الخدمة المدنية

أقترح أن يستبدل قانون الموظفين الأساسي بتأسيس ديوان أو هيئة للخدمة المدنية في جهاز الدولة المدني، يراعي خصوصية ما أشرتُ إليه، وما تضمنه القانون السابق الأساسي. ديوان الخدمة المدنية هذا، هو جهاز إداري ينظم العمل حسب القانون من أصغر وظيفة إلى أعلاها، ويهتم بتوزيع المسؤوليات لكل جهة، ويشرف على الترفيع والتنقل في استحداث الملاكات، وفق متطلبات التوسع العملاني والتوزع الوظيفي. وهذا يتطلب وضع قانون شامل يحدد مهماته الأساسية، وشؤون الخدمة المدنية في الدولة، يشمل جميع الوزارات وموظفيها، ويختص بكل الشؤون المتعلقة بالوظيفة العمومية وتفرعاتها، واستحداث الملاكات لكل جهة في الدولة، والترفيع على أساس الوظيفة الشاغرة التي لها اعتماد في الموازنة.

كان في سوريا قديما، ديوان للمحاسبة العامة، شبيه بما هو موجود في دول أخرى وتحت تسميته، هو ديوان الخدمة المدنية، وهو صاحب الاختصاص العام في التوظيف بموافقة الجهات التي تطلب التوظيف وتوسيع الملاك، والتوصيف والتصنيف الوظيفي وفقا للدرجات العلمية والخبرات المطلوبة، وتخضع كلها للتقويم من خلال ديوان الخدمة المدنية، أو ديوان المحاسبة العام، وهذا يخفف العبء على الجهات الحكومية لملء الشواغر، ويحد من الواسطة وتوابعها، التي ساهمت كثيرا في التضخم الوظيفي والبطالة المقنعة، خلال العقود السابقة، حتى أصبحت الوظيفة العمومية ملجأ لمن له واسطة، بدون أخذ عنصر الكفاءة في الاعتبار.

كفاءات بعيدا عن الولاءات

أمامنا في سوريا الجديدة ضرورة لإعداد قوانين جديدة منها:

١– إعداد قانون جديد للقانون الأساسي للتوظيف والعمل في الحكومة، ومراعاة التراتبية حسب الشهادة العليا والاختصاص والخبرة، ووضع خطة تدريبية في كل مؤسسة لتأهيل الموظف الجديد وإطلاعه على مهام عمله الجديد بدون عبارة "يوضع تحت الاختبار لمدة ثلاثة أشهر"، التي لا تحترم الموظف الإنسان، بل تخضعه لمزاج رئيسه الذي قد يتركه لأشهر أو سنوات بدون عمل محدد. ويجب مراعاة التراتبية، فالموظف القديم يكون قد اكتسب خبرة، إذا ما تسلم عمله وحرص على خدمته، فلا يجوز أن نأتي بمتخرج جديد يكون مسؤولا عن موظفين قدامى، بعدما أدخل الخدمة بواسطة، وبتجاوز التراتبية، استهانة بالوظيفة العمومية.

قانون العمل المعمول به حالياً، تجاوزه الزمن، ولا بد من تعديله بشكل كامل، أو وضع قانون جديد للعمل، وآخر للتأمينات الاجتماعية

فمجتمعنا الوظيفي مبني على الولاء ومنح المراكز بلا أية خبرة أو مجهود، وهذا أحد الأسباب المهمة لتأخرنا، في حين يجب اعتماد الخبرة والعلم بالشيء والتراتبية، وليس المحاباة وترقية غير المؤهلين، لقهر من يستحق وسحق خبراته وإهانته. ويجب أن يثبت هذا المعيار في القانون فلا ينبغي تجاوزه أو عدم الأخذ به. ولا بد من العودة الى إعداد قانون الخدمة المدنية العامة، بشروط ما سبقت الإشارة إليه في القانون الأساسي، مع مراعاة أن لقانون الخدمة المدنية جهة مستقلة عن الدولة مهمتها تطبيق نصوص القانون بدون وصاية من أية جهة، وخاصة الحكومة التي هي السلطة التنفيذية، ولا تتدخل في عمل ديوان الخدمة المدنية، لأنه هو وسيلتها لملء الجهاز الوظيفي للدولة وفقا لمتطلبات الكادر في الوزارات والمؤسسات والشركات.

قانون العمل والتأمينات الاجتماعية

وأقترح أن تكون تبعية ديوان الخدمة المدنية للسلطة التشريعية وليس لسلطة أخرى، ويكون ذا استقلال مالي وإداري، من أجل أن يضع الرجل المناسب في مكانه المناسب، إن أردنا أن تكون الوظيفة العمومية والإدارية في خدمة العمل الحكومي وفقط.

٢– قانون العمل المعمول به حالياً، فقد تجاوزه الزمن، ولا بد من تعديله بشكل كامل، أو وضع قانون جديد للعمل، يخدم المرحلة الحالية بحيث تتجلى في بنوده المراعاة الحقيقية لأجور العمال، ومواقعهم، وترفيعهم وتقاعدهم، وللعاملين في القطاع الخاص، وإصابات العمل والتأمينات الاجتماعية للعاملين، ولصاحب العمل الذي له حقوق وعليه واجبات. على أن تتم قوننة ذلك بشفافية ووضوح فلا يتم غبن العامل والتمادي بساعات عمل إجبارية، وعدم فصله وتسريحه تعسفيا، وإعطاء حقوقه في مقابل الأعمال التي يقوم بها.

٣– لا بد من إصدار قانون جديد للتأمينات الاجتماعية ومؤسسة الضمان الاجتماعي، والبحث المجدي عن أموال التأمينات الاجتماعية التي هي حق للعمال، لأن نسبة تقتطع من راتب العامل ونسبة من صاحب العمل، وهذه النسبة تذهب بشكل تلقائي لصالح العمال، ومؤسسة التأمينات الاجتماعية لديها أموال كانت الدولة تستلفها سابقا أو تأخذها بدون وجه حق، ولأن هذه الأموال تستطيع المؤسسة استثمارها في مشاريع إنتاجية لصالح العمال. ولا بد من الحفاظ على حق العامل في المعالجة الصحية، أو حق تسريحه بسبب إصابته خلال العمل، وهذه تحددها الطبابة التابعة للمؤسسة، فلا تغمط حقوقه فيها كلها.

في كثير من الوزارات يكون لمعاون الوزير دور أهم من الوزير نفسه، لأنه معتمد من جهات عليا، كما كان يسمى سابقا

أما عن المسميات الوظيفية فهي محددة وواضحة، ويجب أن تكون في قانون الموظفين الأساسي أو الخدمة المدنية وفي قانون العمل.

وأود الإشارة هنا بشيء من التفصيل، حيث كان في الدولة السورية "بعد الجلاء" (انسحاب فرنسا) وقبله ١٩٤٦، وظيفة مهمة في كل الوزارات المتعاقبة، وهو منصب الأمين العام للوزارة، ولم تكن معاونين الوزراء واردة. ومنصب الأمين العام لأية وزارة، كان يشغله موظف كبير في الخدمة العمومية وعلى اطلاع واسع بشؤون الوزارة التي هو أمينها العام، وكان يطلق عليه عبارة الوزير الدائم، لأن الوزارات سابقاً في العهود البرلمانية لها تستمر ربما لأشهر وأحياناً لسنة أو سنتين، وكان الأمين العام بعلمه ومركزه قادراً على إدارة شؤون الوزارة، وهو بالتالي رئيس جهاز الموظفين بالوزارة، وهو يعفي الوزير من مسؤوليات متابعة

الجهاز الوظيفي، لأن أمامه الأمين العام الذي ينوب في إدارة شؤون الوزارة، ويترك الوزير لإدارة شؤون وزارته العملية سواء في التوسع في متابعة الإنتاج أو الخدمة العامة.

كل ما ظهر أخيراً، وخاصة في فترة الستينات، منصب أو مناصب معاون للوزير أو معاونين للوزير بحسب الاختصاص وهذا الاستحداث لم يكن موفقاً لأسباب يعرفها كل من عاصر تلك الفترة. ففي الكثير من الوزارات يكون لمعاون الوزير دور أهم من الوزير نفسه، لأنه معتمد من جهات عليا، كما كان يسمى سابقاً. أو أن شخصية الوزير العلمية والإدارية غير مؤهلة، وبالتالي يلجأ لمعاونه أو معاونيه، وبالتالي يصبح هذا المعاون ذو شأن، وأكثر قوة من السيد الوزير لأسباب غير مفهومة، لكنها مطبقة.

المهمات الإدارية الملقاة على من يعمل في القطاع العام ثقيلة، والمسؤوليات المنوطة بهم كبيرة، والعمل الميداني هو ما سيؤكد سلامة العمل وتوجهاته

وقد درجت العادة أن يسمى مجموعة من اثنين إلى أربعة معاونين وليس لهم عمل محدد، لأن من يحدد عملهم السيد الوزير وفقط، وهؤلاء الأربعة لهم معاونين لكل واحد على الأقل بين ثلاثة إلى خمسة، وهؤلاء لا عمل لهم، وهذا تضخيم غير مبرر للجهاز الإداري على حساب الأعمال الإنتاجية، وقد سلكت الدولة فيما سبق، أن يكون الجهاز الإداري كبير إلى الدرجة أنه يكون أضخم وأكبر من العاملين في الإنتاج أو الخدمات.

المؤسسات بين الفساد والمحاسبة

والإدارة في موقع هي مسؤولية يجب الاعتناء بها من خلال التوجهات التنموية الشاملة في سوريا، والعناية بكل مسؤول بالإدارة العامة على مستوى الوزارات، وضرورة أن يكون عنصر الخبرة والكفاءة هو المعيار في تسلم الإدارات الصغيرة والمتوسطة والكبيرة، كما يجب أن يفعّل دور الوزارات في الجهات التابعة لها، وأن لا تخرج عن الإطار العام للأعمال الحكومية، وقد فشلت سابقاً في تشكيل شركات ومؤسسات ذات موازنات مستقلة وهيكلية إدارية، وكان عددها ١٩ شركة ومؤسسة، مما أفقد الكثير من الوزارات ذات الاختصاص أهميتها وحسن عملها، وراحت هذه الشركات والمؤسسات تسبح في بحر من الفساد والإفساد. وعندما لمست الجهات العليا أن هذه الـ ١٩ شركة أو مؤسسة أوقعت البلد في كوارث، قلصوها إلى ٣ شركات، وهي الأكثر حظوة عند الجهات العليا، ومن هنا نركز على أن تكون الهيئات والمؤسسات تابعة للوزارات، وليست بؤرة للفساد والإفساد، لأنها تقع خارج نطاق المحاسبة، لأن السلطة

التشريعية تستدعي الوزراء ورئيس الوزراء لسماع ما يريدون الاستفسار عنه، وليس رئيس الهيئة أو المؤسسة إذا لم تكن تابعة للوزارة بحسب الاختصاص.

ومن المستغرب أن يقبل أي وزير أن توجد جهة من مسؤولياته خارج اختصاصه مهما كانت الجهة الداعمة لها، وهذه مدعاة للتذمر بحيث يتصور نفسه هذا المسؤول أنه أكبر من أية جهة وزارية، ومن هنا يبدأ العبث، وخاصة إذا كانت تلك الجهة غير مؤهلة علماً وخبرة وسلوكاً.

الإدارة أولا ثم الاختصاص

ومع هذا ندعو الجميع أن يتم الاستماع لمنطق الدولة التي تقوم على الإصلاح والسير في سبيله نحو تحقيق آمال الأمة، ولا نزيد في تبرير أهمية الإدارة ومكانتها، فهي الجهة التي تسير بالبلد نحو بلورة الأهداف الكبرى التي ناضل شعبنا طويلاً لتحقيقها. وتحت قيادة حكيمة وجهاز موظفين كفوء ومتعلم، فالوزير التكنوقراطي يجب أن يكون إدارياً ناجحاً، لأن مداخل ومخارج عمله الوزاري بحاجة إلى إدارة حصينة والاعتماد على من يملكون الكفاءة والخبرة. فالمهندس إداري والموظف الكبير إداري، ورئيس الدائرة إداري، والمدير العام إداري، وهكذا. وليست الوزارة فقط عمل بالاختصاص العلمي، ولكن بالإدارة أولاً وثانياً والاختصاص ثالثاً ورابعاً.

إن المهمات الإدارية الملقاة على من يعمل بالعمل العام ثقيلة، والمسؤولية المنوطة بهم كبيرة، لذلك لنقل جميعنا أعطوا للإدارة الدور الحاسم في إنجاز المهام، وأن العمل الميداني هو ما سيؤكد سلامة العمل وتوجهاته، وليس من وراء المكاتب. "فتش عن الإدارة" دائماً. كما يقال فتش عن المرأة لأنها مديرة البيت.

تطوير نظام المحاسبة في الشركات الصغيرة

د . أحمد جميل محمد عبده

مدقق مالي ومستشار ضريبي

تعد الشركات الصغيرة العمود الفقري للاقتصاد في العديد من الدول، وتوفر فرص عمل كبيرة، ومن المهم جداً الاهتمام بتطوير نظام المحاسبة الخاص بها لتحقيق النجاح المستمر والاستمرارية في العمل.

فغالبًا ما يتجاهل الكثيرون أهمية تطوير نظام المحاسبة في الشركات الصغيرة، وهو ما يؤدي إلى تخطي العديد من الفرص الحاسمة التي يمكن أن تساعد في نمو تلك الشركة وتحسين أدائها المالي، ولكن يجب أن يكون النظام المحاسبي الفعال على رأس الأولويات في أي شركة تسعى للنمو، وخاصة الشركات الصغيرة.

وبما أن هذه الشركات تشكل العديد من المشاريع الناشئة وتعتبر أساسية في الاقتصاد، فإنه من الأهمية بمكان أن تواجه تحديات في عملها، ومن بين أهم هذه التحديات هي صعوبة تنظيم الجوانب المحاسبية والمالية، مما يؤدي إلى صعوبة في تتبع الإيرادات والنفقات، وعدم تحديد التكاليف الفعلية للإنتاج وتقديم الخدمات.

للبدء في حل هذه المشكلة ينبغي على الشركات الصغيرة وضع خطط محددة لتطوير النظام المحاسبي، حتى يتم تحديد الأهداف الرئيسية والمراحل المحددة لتحقيقها، كما يجب اختيار النظام المحاسبي المناسب لحجم الشركة ومتطلباتها، ويجب أن يكون متوافقًا مع الخطة الاستراتيجية للشركة، والانتقال بذلك إلى استخدام نظام محاسبي متكامل ومنظم ويتيح استخدامه العديد من المزايا من بينها توفير الوقت والجهد في تسجيل البيانات المالية، وتحسين دقة السجلات المالية وتقارير الأداء، وإدارة النقدية وتوفير الوقت والجهد في إعداد البيانات المالية الشهرية والسنوية.

ويمكن أن يساعد النظام المحاسبي المتكامل في تحليل البيانات المالية بشكل أفضل، وتوفير التقارير المالية والضريبية بشكل أسرع وأكثر دقة، وتحسين عمليات الفوترة والتحصيل والدفع، كما يمكن للنظام

المحاسبي أن يوفر معلومات مهمة لاتخاذ القرارات الاستراتيجية والمالية، وتحليل أداء الشركة وتحديد نقاط القوة والضعف والفرص الجديدة.

وبشكل عام، يعد استخدام النظام المحاسبي المتكامل أمراً ضرورياً لنجاح الشركات الصغيرة، ولتطوير نظام محاسبي فعال في الشركات الصغيرة العديد من الخطوات الحاسمة والمهمة التي يجب اتباعها:

أولاً، يجب تحديد الأهداف والمتطلبات المحاسبية اللازمة لتحقيق الأهداف، بحيث تتوافق هذه الأهداف والمتطلبات مع خطة الشركة الاستراتيجية، وأن يكون النظام المحاسبي المستخدم متوافقًا معها، كما يجب تحديد المتطلبات الضريبية والمالية الأخرى التي تواجه الشركة وضمان تلبية هذه المتطلبات من خلال نظام المحاسبة.

ثانياً، يجب اختيار النظام المحاسبي المناسب الذي يتناسب مع احتياجات واساسيات عمل الشركة وميزانيتها، بحيث يتميز هذا النظام بكونه سهل الاستخدام ويوفر الوظائف المحاسبية اللازمة لتلبية احتياجات الشركة، مع الانتباه الى ان هذا النظام يسمح بتوسّع والتحديث في حال تغيرت احتياجات الشركة.

ثالثًا، يجب تحسين إجراءات المحاسبة وتبسيطها داخل النظام قدر الإمكان، حيث يمكن تحسين الإجراءات عن طريق استخدام التكنولوجيا، والانتقال إلى الحوسبة ، ويمكن أيضًا تحسين إجراءات المحاسبة عن طريق استخدام الأتمتة والتحكم في العمليات اليدوية لتوفير الوقت والجهد.

رابعًا، يجب تدريب وتطوير فريق المحاسبة لتحسين مهاراتهم وزيادة فهمهم لنظام المحاسبة، وذلك عن طريق تقديم دورات تدريبية وورش عمل متخصصة، كما يجب توفير الموارد اللازمة لتحسين الكفاءة والإنتاجية في العمل.

خامسًا، يجب الانتباه إلى تنظيم السجلات المحاسبية والمالية، وذلك بإدخال البيانات بشكل دقيق ومنتظم، وإجراء عمليات التدقيق الدورية للتأكد من صحة البيانات والتقارير.

سادسًا، يمكن استخدام برامج المحاسبة لتسهيل إدارة السجلات المحاسبية والمالية، وتوفير الوقت والجهد في إدخال البيانات وإصدار التقارير، وكذلك تحسين التعاون بين أعضاء الفريق.

سابعًا، يمكن استشارة محاسب محترف لتقييم نظام المحاسبة الحالي وتوفير النصائح والتوجيهات لتحسينه وتطويره، وكذلك لتوفير الدعم والمشورة فيما يتعلق بالقوانين واللوائح المحاسبية والضريبية.

وفي النهاية تطوير نظام المحاسبة في الشركات الصغيرة يتطلب الكثير من الجهد والتركيز، ولكنه يشكل عاملاً حاسمًا للنجاح والنمو المستمر في أي مؤسسة صغيرة، واتباع تلك الخطوات يساعد الشركات الصغيرة على تحقيق النمو المستمر والاستمرارية في العمل و يشكل عاملاً حاسمًا للنجاح في أي مؤسسة صغيرة .

هدية العدد: معيار قياس أداء المعاملات المالية

النسخة السابعة وتشمل كل المحاولات العالمية الساعية لبناء المؤشر

لمؤلفيه: د. سامر مظهر قنطقجي وأوهاج بادانين محمد عمر

رابط التحميل

التحكيم التجاري وتسوية النزاعات المالية

وفق ضوابط الشريعة الإسلامية

Commercial Arbitration and Financial Dispute Settling

بعد الاتفاق على التحكيم أو تسوية النزاع، يمكننا تقديم الخدمات التالية:

- إعادة هندسة العقود والاتفاقات وفق ضوابط الشريعة الإسلامية.
- إعادة رسم العلاقات المالية وتحديدها بما ينسجم وضوابط الشريعة الإسلامية.
- إجراء التسويات المحاسبية بعد فض النزاع بما ينسجم ومعايير المحاسبة الإسلامية (الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية - الأيوفي).
- تطوير أسس العمل المحاسبي من خلال تقديم حلول تحافظ على انسيابية الأعمال وانضباطها الشرعي.
- تطوير أسس العمل التمويلي من خلال تقديم حلول المنتجات المالية الإسلامية.
- التحليل المالي وتقديم النصح والمشورة.
- المراجعة الشرعية وفق المعايير الشرعية (الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية - الأيوفي).
- المراجعة المحاسبية وفق معايير المحاسبة والمراجعة الإسلامية (الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية - الأيوفي).

https://arbit.kantakji.com

www.baitalzakat.com

بيت الزكاة

موسوعة علمية ثقافية متخصصة بالزكاة

هدفنا توفير بيئة متكاملة لخدمة الأكاديميين والباحثين في تخصص الزكاة ومحاسبتها.

تقديم خدمات حساب الزكاة وتدريب الأفراد وفق المعايير الإسلامية.

لسنا متخصصين بجمع الزكوات والصدقات والتبرعات وصرفها على المستحقين.

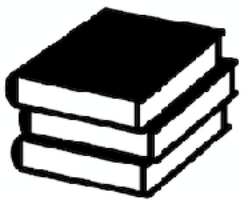

مكتبة الزكاة

حساب الزكاة

الأخبار الزكوية

GIEM